

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية



تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات
الليبية الحكومية

خلال المدة من: 23 - 27 / 6 / 2013م

تقرير الزيارات الاستطلاعية

المؤسسات المستهدفة بالزيارات الاستطلاعية، هي :
جامعة الجبل الغربي – جامعة بنغازي - الجامعة المفتوحة- الجامعة
الأسمرية للعلوم الإسلامية – جامعة سرت - جامعة مصراته- جامعة
طرابلس- الجامعة عمر المختار جامعة سبها – جامعة المرقب – جامعة
الزيتونة – جامعة الزاوية- الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.
تاريخ الزيارات: 22-27/06/2013

فريق إعداد الصياغة النهائية :

الاسم	الصفة
د. حسين سالم مرجين	رئيس الفريق
د. عادل محمد الشركسي	عضواً
د. أحمد محمد أبونوارة	عضواً
د. فرج جمعة أبوسته	عضواً

المقدمة :

إدراكاً من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بأهمية مراجعة أوضاع الجامعات الحكومية والنهوض بها كمّاً وكيفاً، ولتحقيق ذلك قامت إدارة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بتشكيل فرق زيارات استطلاعية إلى الجامعات الحكومية. حيث ضمت تلك الفرق (130) مشاركاً من أعضاء هيئة تدريس من مختلف الجامعات الليبية، إضافة إلى (15) منسقاً إدارياً من موظفي المركز، حيث سلط تقرير الزيارات الاستطلاعية من خلال الاستبيانات المطروحة على الجامعات على المعايير والضوابط والمتطلبات التي يجب أن تستوفيها الجامعات، لتبين أهم الممارسات الجيدة التي تقوم بها الجامعات، كما فتح تقرير آفاقاً لمواجهة التحديات التي تتعرض لها منظومة التعليم العالي في ليبيا، وتناول التقرير أيضاً أهم مقترحات تحسين وتطوير الجامعات الحكومية. إن الإعداد للزيارات الاستطلاعية ومن ثم إعداد التقارير بصورتها النهائية لم يكن أمراً عسيراً فلقد كانت العقول مهيأة والعزائم صادقة والأمال معقودة والمرجعيات متوفرة. فبعد أقل من ثلاثة أشهر من العمل الدؤوب والتعاون بين أعضاء الإدارة ورؤساء فرق الزيارات الاستطلاعية وأعضاء فريق إعداد الصياغة النهائية تمكنت الإدارة من عرض تقرير الزيارات الاستطلاعية في صورته النهائية، وذلك في اللقاء التحاوري الثاني يوم الثلاثاء الموافق 2013/10/29م بحضور السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، حيث شدد تقرير الزيارات الاستطلاعية على أهمية تلامس الجودة مع التوسع الكمي من خلال توفير التمويل المناسب والكافي لعمليات الجودة وضمانها؛ وذلك بغية إصلاح منظومة التعليم والوفاء بالمتطلبات الإنشائية والمتوقعة وبعيدة المدى. وأخيراً فإذا كانت دواعي القلق والانشغال كثيرة، فإن دعائم الأمل والتفاؤل هي أيضاً حقيقة ومتعددة كما نؤكد أن التعليم ليس بوابة المستقبل فحسب، بل دعامة الأمن الوطني وشرط من شروط البقاء. وفي الختام فإن المركز الوطني لضمان

الجودة الذي عهد إليه مسؤوليات الجودة وضمانها في التعليم سيبدل أقصى جهده في سبيل جامعات واعية برسالتها مؤهلة مادياً ومعنوياً لضمان جودة التعليم. إن تقرير الزيارات الاستطلاعية يؤكد أن التحديات التي تواجه الجامعات الحكومية

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

ليست مستحيلة المواجهة بل تحتاج إلى قيادات جامعية مقتنعة بالجودة وضمانها
لأنها القاطرة التي تقود الجامعات نحو جودة التعليم.

والله ولي التوفيق

د. حسين سالم مرجين

مدير إدارة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العال

تمهي 

أصدر السيد / مدير المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليمية والتدريبية القرارات ذات الأرقام (29.128.127.126.125.124.123.122.121.120.119.118.117) لسنة 2013م، بشأن تشكيل فرق الزيارات الاستطلاعية للتدقيق على آليات ضمان جودة الجامعات الحكومية، وهي: جامعة مصراته - الجامعة الأسمرية - جامعة الجبل الغربي جامعة عمر المختار- جامعة سرت - جامعة بنغازي - جامعة طرابلس - جامعة الزاوية - جامعة المرقب - الجامعة المفتوحة جامعة سبها - جامعة الزيتونة- الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

يحتوي هذا التقرير ملخصاً لعملية الزيارات الاستطلاعية التي تمت خلال المدة من : **23-06/2013م**، إضافة إلى ما توصلت إليه فرق الزيارات من الاستنتاجات والملاحظات والتوصيات والمقترحات، كما يشتمل التقرير في الملحق على قرار تشكيل فرق الزيارات الاستطلاعية (ملحق رقم 1)، واستبانة التقييم المؤسسي (ملحق رقم 2)، والجدول الزمني لعملية الزيارة الاستطلاعية (ملحق رقم 3).

ويعرض هذا التقرير الوضع الحالي للجامعات خلال مدة الزيارة فقط، ولا يأخذ في الحسبان أي تغيير قد يحدث لاحقاً في الجامعات المستهدفة بعد عملية الزيارات الاستطلاعية ، حيث يوثق جميع الاستنتاجات والملاحظات التي توصلت إليها فرق الزيارات بناءً على الشواهد والأدلة المادية المقدمة من إدارات الجامعات المستهدفة بالزيارات، إضافة إلى المعلومات التي توفرت للفرق أثناء عملية الزيارات واللقاءات المتنوعة، ومن ناحيته قامت فرق

الزيارات الاستطلاعية باتخاذ جميع المساعي من أجل الوصول إلى الفهم الشامل لخصوصية الجامعات.

ويوضح هذا التقرير نتائج التقييم النوعي وملخص الاستنتاجات والملاحظات والتوصيات والمقترحات.

❑ أهمية الزيارات الاستطلاعية:

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

- ❖ يشهد التعليم العالي حالياً إقبالاً وتنوعاً كبيراً في مجالاته لم يسبق له مثيل فضلاً عن تزايد الوعي بأهميته الحيوية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولبناء المستقبل الذي يشهد العديد من التحديات التي تتركز في كيفية مواكبة التطورات والمتغيرات المتسارعة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولعل من أهم هذه المتغيرات ما حدث على المستوى العالمي من تنامي دور المعرفة باعتبارها مصدر القوة الحقيقية للدول.
- ❖ إن الارتقاء بتنمية القوى البشرية يتحقق من خلال تعليم تتوافر فيه شروط الجودة وضمانها في جميع مراحل ومستوياته، لذلك أخذت معظم النظم المتقدمة بمفهوم الجودة وضمانها ووضعت لها معايير، وأنشأت آليات لتحقيقها في مختلف مراحل التعليم.
- ❖ أضحي موضوع ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي هاجساً وطنياً وعالمياً، حيث أكدت أهميته المؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية التي انعقدت خلال العقد الأول من القرن الحالي على ذلك.
- ❖ أصبح التقييم هو الجزء المكمل الذي يتوج تطوير أنظمة جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي باعتباره بأنه تم تطويرها عملياً طبقاً للمعايير المرجعية المتفق عليها، أي أن إنشاء نظام للاعتماد أو مجلس للاعتماد
- ❖ هو الجزء التكميلي لإنشاء وتطبيق أنظمة تعليم عالٍ طبقاً لمعايير الجودة وضمانها وليس بديلاً عنه.
- ❖ إن قطاع التعليم يواجه تحديات جديدة تقتضي إعادة النظر في وظائفه وفلسفته وأدواره الأنوية لتتناسب مع احتياجات السوق المحلي والدولي، وتقدم المعرفة والتقنية واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على ثقافة المجتمع، حيث يمكن تحديد أهم تلك التحديات في الآتي :-
 - ◀ الحاجة إلى تطبيق الجودة وضمانها، ووضع المعايير المناسبة.
 - ◀ تزايد أعداد الطلاب الدراسين في مؤسسات التعليم العالي .
 - ◀ الطلب المتزايد على أهمية المحاسبية والحكومة في مؤسسات التعليم العالي.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

بروز عدة عوامل في العقد الأخير من هذا القرن تتحدى الرؤى التقليدية للجودة وضمانها في التعليم العالي، هذه التحديات تصدى لها كثير من المنظمات الدولية، مثل: اليونسكو، والبنك الدولي، وأدت إلى جعل ضمان الجودة في التعليم العالي هدفاً رئيساً للسياسات الحكومية وآلية ضبط مهمة لهذه النظم في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا قام المركز الوطني بإجراء الزيارات الاستطلاعية للجامعات للتدقيق على آليات ضمان الجودة فيها كون هذا الضمان متطلباً أساسياً وضرورياً للحصول على الاعتماد.

ويرتكز الاعتماد على التقييم الذي يتم عند نقطة معينة، مع الإشارة إلى مجال بعينه في المؤسسة يؤدي إلى منح الشهادة أو الاعتراف بأن المؤسسة أو البرامج فيها تفي بمستويات ومتطلبات معايير الجودة.

يوجد في ليبيا (13) جامعة حكومية متصلة على الاعتماد المبدئي المؤسسي والبرامجي وفقاً لدليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي 2008م، حيث أوضح الدليل بأن مؤسسات التعليم العالي الحكومية القائمة في حكم المتصلة على الاعتماد المبدئي لأنها خضعت لمتابعة الجهات المشرفة عليها سابقاً وحصلت على الترخيص من قبل، كما أن هذه المؤسسات قد زاولت نشاطها وقامت بتخريج أعداد كبيرة من الطلاب، وبالتالي فإن إجراءات التخطيط والمتابعة والتقييم قد تكون أكثر تطوراً من المؤسسات حديثة الإنشاء. كما أن المركز الوطني لضمان الجودة مخول حسب قانون (18) لسنة 2010م، بتطبيق الجودة وضمانها في كل المؤسسات التعليمية وهو الجهة التي تمنح الاعتماد، وأن عدم الاعتماد يؤدي إلى إغلاق المؤسسة أو البرنامج، والمركز يقوم بذلك فقط حال وجود أوجه خلل أو قصور، وقد يوصي بالاعتماد المشروط وذلك بإعطاء أو منح المؤسسة فترة زمنية محدودة لتحسين أوجه الخلل والقصور مع عدم قبول طلبة جدد حتى استيفاء المطلوب، أو سحب الاعتماد إلى أن يتحسن البرنامج.

قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإحالة خطة للبرامج والمشاريع الخاصة بالوزارة وذلك في خطاب موجه إلى الأكاديمية والجامعات كافة، بتاريخ 2013/01/03م، حيث تتضمن الخطة جداول زمنية منها: مراجعة أوضاع الجامعات والسعي في إصلاحها بما يخدم دورها التعليمي، ووضع

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

وتنفيذ خطة للتناغم بين خريجي الجامعات وسوق العمل ، و خطة لاستقطاب العناصر ذي الكفاية لتفعيل دور البحث العلمي وإصلاح الجامعات.

❖ وحرصاً على الاتجاه نحو اللامركزية صدر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدد من القرارات تهدف إلى تأصيل الاتجاه نحو

اللامركزية كان أهمها : قرار رقم (236) لسنة 2013م ، بشأن تفويض ببعض الاختصاصات لرؤساء الجامعات بغية تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية، ومطالبة رؤساء الجامعات بضرورة إنزال الصلاحيات الممنوحة لهم بحكم القانوناً إلى المسؤولين في المؤسسات التعليمية التابعة لهم، خاصة النائية منها؛ حتى تتمكن تلك المؤسسات من القيام بأداء واجباتها على الوجه المطلوب وبالسرعة الممكنة، وقرار رقم (336) لسنة 2013م، بشأن تسمية وتوزيع الاختصاصات بين وكلاء التعليم العالي والبحث العلمي.

❖ قيام المركز الوطني لضمان الجودة في الفترة السابقة بعقد اجتماعات دورية مع مديري مكاتب الجودة وتقييم الأداء في الجامعات للوقوف على أهم المعوقات التي تواجههم.

❖ استمرار النقاش حول قضايا عديدة في المجتمع الجامعي، مثل: إعادة بناء الجامعات، وضرورة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وضعف المخرجات الجامعية بشكل عام، وعدم فاعلية مكاتب الجودة وتقييم الأداء بالجامعات وغيرها من القضايا والاهتمامات الجامعية.

❖ أهداف الزيارات الاستطلاعية:

تهدف هذه الزيارات إلى تحقيق الآتي:

- ❖ نشر ثقافة الجودة وضمانها في الجامعات المستهدفة.
- ❖ تعريف المجتمع ومؤسساته المختلفة بواقع المؤسسات التعليمية المستهدفة بالزيارة.
- ❖ الوقوف على مدى اتباع الجامعات مبادئ الممارسات الجيدة ، وتطبيقها نظاماً فعالاً لتحقيق الرؤية والرسالة والأهداف المعلنة من خلال التخطيط الجيد والتطبيق الفعال والتقييم المناسب ذي الكفاية ، وتحديد إجراءات

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

التحسين والتطوير من خلال تطبيق البنود الواردة في دليل ضمان الجودة والاعتماد الصادر عن المركز.

❖ **تشجيع** المؤسسات التعليمية خاصة التي لم تحقق المستويات المطلوبة من الجودة على التطوير والتحسين المستمرين لأنشطتها وبرامجها التعليمية والتدريبية المختلفة.

❖ **جمع** المعلومات والبيانات والأدلة والشواهد عن البرامج التي تطرحها المؤسسات التعليمية، وإعداد التقارير عن مقدرتها على تقديم خدماتها مقارنة برسالتها المعلنة.

❖ تهيئة الجامعات في المرحلة اللاحقة لبرامج التدقيق سواء كان مؤسسياً أم برامجياً.

❖ **التأكد** من وجود أهم المؤشرات الدالة على جدية والتزام الجامعات بمعايير واشتراطات الجودة الضامنة لتحقيق المستهدف من رسالة المؤسسة وأهدافها.

❖ **عملية الزيارات الاستطلاعية:**

استندت فرق الزيارات الاستطلاعية على استبانة تتكون من أحد عشر محوراً من المحاور الرئيسية التي ركزت على أهم المعايير و الضوابط والمتطلبات التي يجب أن تستوفيهها الجامعة للتدقيق على آليات ضمان الجودة، وهي:-

1. رؤية ورسالة وأهداف والتخطيط الإستراتيجي.

2. التنظيم الإداري.

3. مكاتب الجودة وتقييم الأداء.

4. البرنامج التعليمي .

5. أعضاء هيئة التدريس.

6. الشؤون الطلابية.

7. خدمات الدعم التعليمية.

8. المرافق.

9. الشؤون المالية.

10. البحث العلمي وخدمات المجتمع .

11. الشفافية والنزاهة.

كذلك استندت عملية الزيارات الاستطلاعية على نموذج التقييم البرامجي لتدقيق الجودة والاعتماد، الذي يتضمن المحاور التالية:

- 1) البرنامج التعليمي.
 - 2) هيئة التدريس.
 - 3) خدمات الدعم التعليمية.
 - 4) المرافق.
 - 5) ضمان الجودة والتحسين المستمر.
- في حين استندت على نموذج التقييم البرامجي للدراسات العليا لتدقيق الجودة والاعتماد في زيارات الاستطلاعية للأكاديمية الليبية للدراسات العليا، والذي يتضمن المحاور التالية:

- 1) مواصفات البرنامج التعليمي.
 - 2) اللوائح والنظم التعليمية
 - 3) المصادر والتقنيات التدريسية
 - 4) الإدارة الأكاديمية .
 - 5) ضمان الجودة والتحسين المستمر.
- كما استند في تقييم الجامعة المفتوحة على استبانة تتكون من ثماني محاور من المحاور الرئيسية التي ركزت على أهم المعايير والضوابط والمتطلبات التي يجب أن تستوفيها الجامعة للتدقيق على آليات ضمان الجودة وهي :

- 1- الأنظمة واللوائح.
- 2- المحور الأكاديمي.
- 3- استخدام التقنية في التعليم عن بُعد .
- 4- تسجيل الطلبة .
- 5- إدارة التعليم عن بُعد .
- 6- المركز المالي .

7- الاختبارات .

8- ضمان الجودة.

❑ أهم التساؤلات المطروحة في الزيارات الاستطلاعية :-

- ❑ ما أهم الممارسات الجيدة التي تقوم بها الجامعات؟
- ❑ ما أهم تحديات تطبيق الجودة وضمانها في الجامعات الليبية؟
- ❑ كيف يمكن تصنيف تلك التحديات ليسهل دراستها ومن ثم علاجها؟
- ❑ ما أهم مقترحات تحسين وتطوير الجامعات الليبية؟

❑ نطاق عملية الزيارات الاستطلاعية :-

اشتمل نطاق عملية الزيارات الاستطلاعية التدقيق على أهم المحاور الواردة في دليل ضمان الجودة والاعتماد، وذلك باستخدام استمارة الزيارات الاستطلاعية للتدقيق على آليات ضمان الجودة بالجامعات المستهدفة، حيث قام مركز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية بمخاطبة الجامعات المستهدفة بشأن موعد الزيارات الذي تم تحديدها خلال المدة من: 22- 2013/06/27م، وبناءً عليه قامت الفرق المكلفة بعملية الزيارات بالتحول إلى الجامعات المستهدفة لإتمام عملية الزيارات الاستطلاعية وفق البرنامج الزمني المعد لها .

❑ مجريات عملية الزيارات الاستطلاعية :

تمت عملية الزيارات الاستطلاعية للجامعات المستهدفة على النحو التالي:

1. عقد اجتماع تقابلي مع مديري مكاتب الجودة وتقييم الأداء بالأكاديمية والجامعات المستهدفة بمقر المركز يوم الخميس الموافق 05/09/2013م، على تمام الساعة العاشرة صباحاً، حيث أوضح مدير المركز الدكتور: عبدالله عبدالجليل، بأن المركز سيقوم بإجراء الزيارات الاستطلاعية إلى الأكاديمية والجامعات الحكومية، بعد ذلك

أُعطيت الكلمة للدكتور: حسين مرجين- مدير إدارة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي- الذي أوضح أن الزيارات ستكون مع بداية النصف الثاني من شهر يونيو، حيث يتوجب على الجامعات توفير الآتي :

▪ ترشيح خمسة أعضاء من منسقي الجودة في الكليات أو الأقسام ليكونوا ضمن فرق الزيارات الاستطلاعية.

▪ ترشيح ثلاثة برامج جامعية للتدقيق عليها في الزيارات الاستطلاعية.

ثم أُعطيت الكلمة لمديري مكاتب الجودة وتقييم الأداء في الأكاديمية والجامعات الحكومية، حيث أكد السادة الحضور على أهمية الزيارات الاستطلاعية في تحديد مواطن القوة والضعف في أداء الجامعات.

2. تم عقد ورشة عمل لرؤساء فرق الزيارات الاستطلاعية بمقر المركز يوم الثلاثاء الموافق 27/05/2013م، على تمام الساعة العاشرة، حيث بين الدكتور: حسين سالم مرجين- مدير إدارة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي- المهام المناطة بالفرق وآلية عملها، مؤكداً على أهمية العمل بمهنية وجدية وحيادية من أجل إنجاز عملية الزيارات الاستطلاعية، وضرورة الالتزام والتقيد بالجدول الزمني المعد لعملية الزيارات الاستطلاعية، ليعطى الكلمة لرئيس فريق المتابعة الذي أكد بدوره على ضرورة الالتزام باستخدام استمارة الزيارة الاستطلاعية المعدة لهذا الغرض ، والاستناد على الأدلة والشواهد المادية الملموسة في اتخاذ القرارات وكتابة الملاحظات والتوصيات،

بعدها أعطيت الكلمة لرؤساء الفرق لإبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم عن عملية الزيارات.

3. مخاطبة الجامعات بتاريخ 2013/05/13م، بشأن التجهيز لاستقبال فريق الزيارة الاستطلاعية، مع التأكيد بأن الزيارة سوف تستهدف التقييم المؤسسي والتقييم البرامجي لثلاثة برامج يتم تحديدها من قبل الجامعة، مع ضرورة إحالة البرامج المراد التدقيق عليها في أسرع وقت ممكن.

4. مخاطبة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 2013/05/21م، بشأن الإيعاز للجامعات الحكومية بضرورة الاستعداد والتجهيز للزيارات الاستطلاعية خلال النصف الثاني من شهر يونيو 2013م.

5. مخاطبة الجامعات بتاريخ 2013/06/03م، بشأن التجهيز والاستعداد للزيارة الاستطلاعية، مع التأكيد على الآتي:-

◀ الزيارة ستكون يوم الأحد الموافق 2013/06/23م.

◀ أن تجهز الجامعة مكاناً يناسب الفريق مع توفير جهاز حاسوب وخدمات تصوير.

◀ أن تقوم الجامعة بتقديم عرضٍ عن المجالات التي تتميز بها، أو ترغب أن يتعرف عليها الفريق.

كما حدد الخطاب المذكور جملة من الأعمال سيقوم بها فريق الزيارة، وهي :

◀ الاطلاع على أعمال وأنشطة الطلاب.

- ◀ حضور المحاضرات الدراسية والأنشطة الأخرى.
 - ◀ مناقشة أعضاء هيئة التدريس.
 - ◀ تحليل البيانات والإحصاءات ذات العلاقة.
 - ◀ دراسة المستندات الخاصة بالجامعة.
6. مخاطبة الجامعات المستهدفة بتاريخ 2013/06/12م، بشأن الاستعداد لاستقبال فريق الزيارة الاستطلاعية، مع التأكيد على الآتي:-
- ◀ تعبئة النموذج رقم (1) الخاص بالتقييم المؤسسي من قبل وكيل الجامعة للشؤون العلمية ومدير مكتب الجودة وتقييم الأداء في الجامعة.
 - ◀ تعبئة نموذج رقم (2) الخاص بالتقييم البرامجي من قبل عميد الكلية المستهدفة ورئيس البرنامج المستهدف بالزيارة، إضافة إلى مسؤول الجودة وتقييم الأداء بالبرنامج.
 - ◀ أن يتم تسليم النموذجين المذكورين لرئيس فريق الزيارة الاستطلاعية خلال الاجتماع الأول يوم الأحد الموافق 2013/06/23م.
7. عقد ورشة عمل للمنسقين الإداريين لفرق الزيارات الاستطلاعية بتاريخ 2013/06/10م، وذلك لتوضيح المهام المناطة بهم، وخطة سير عمل هذه الزيارات، وأهم التحديات التي ستواجههم وطرق التغلب عليها.
8. مخاطبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعات بتاريخ 2013/06/12م، بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل مهام فريق الزيارة الاستطلاعية.

9. البدء الفعلي في عملية الزيارات يوم السبت الموافق 2013 /06/22 م، حيث عقد رؤساء الفرق اجتماعاً مع فريقهم، للتأكيد على ضرورة الالتزام باستمرار التقييم المؤسسي والبرامجي في التدقيق على آليات ضمان الجودة بالجامعات، إضافة إلى التقيد بالجدول الزمني المعد لعملية الزيارات، كون هذه الزيارات تمثل فقط استطلاعاً على آليات ضمان الجودة للجامعات المستهدفة.

10. وفي يوم الأحد الموافق 2013/06/23 م ، عقدت فرق الزيارات الاستطلاعية اجتماعاً تقابلياً مع إدارات الجامعات والمكلفين بتسهيل عملية الزيارات، حيث تم توضيح الغرض من عملية الزيارات ودور ومهمة الفرق والبرنامج الذي سيتم اتباعه أثناء الزيارات، ومن جهته قام رؤساء

11. الجامعات بالترحيب بالفرق مؤكداً على أهمية التعاون مع الفرق بكل شفافية وتقديم جميع التسهيلات والمعلومات لإنجاح عملية الزيارات.

12. اشتملت عملية الزيارات على إجراء العديد من المقابلات واللقاءات مع عينات من الكوادر الأكاديمية والإدارية المحددة وفقاً لخطة الفريق؛ وذلك لاستطلاع الآراء وتجميع الملاحظات حول آليات ضمان الجودة والأنشطة المصاحبة الأخرى.

13. بعد الانتهاء من عملية الزيارات الاستطلاعية قام أعضاء الفرق كل حسب المكلف به بتقديم نتائج عملية الزيارة، حيث أدرجت النتائج في ملاحظات نتائج التقييم.

14. **اختتمت** عملية الزيارات بالاجتماع النهائي بين فرق الزيارات الاستطلاعية وإدارات الجامعات، حيث أكد رؤساء الفرق بأن عملية الزيارات أجريت حسب الضوابط واللوائح المعتمدة بالمركز، وقدموا الشكر والتقدير لأعضاء فريق الزيارات على الالتزام والتقيد والعمل الجاد بكل مهنية وحيادية، كما تقدموا بالشكر والتقدير لجميع العاملين بالجامعات لتعاونهم اللامحدود مع الفرق من أجل تحقيق وإنجاز أهداف عملية الزيارات وتسيير العملية حسب المطلوب.

15. **تم عقد** اجتماع تقابلي يوم الاثنين الموافق 2013/07/08 م، بين رؤساء فرق الزيارات الاستطلاعية وإدارة المركز الوطني لضمان الجودة، حيث قدم مدير إدارة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي الدكتور /حسين مرجين، الشكر والتقدير لأعضاء فرق الزيارات الاستطلاعية على الالتزام والتقيد والعمل الجاد بكل مهنية وحيادية وإنجاز أهداف عملية

الزيارات الاستطلاعية. بعده أعطيت الكلمات تباعاً لكل رؤساء الفرق الذين قدموا الشكر للمركز على متابعته لعملية الزيارات، إضافة إلى الإمكانيات والتجهيزات التي قُدمت، وتوجهوا بالشكر والتقدير للجامعات والكليات التي قاموا بزيارتها، كما تناولوا أهم الملاحظات والتوصيات عن الأكاديمية والجامعات التي قاموا بزيارتها.

16. **عقد** المركز لقاءً تحاورياً مع رؤساء الجامعات الحكومية في فندق بابا البحر يوم الثلاثاء الموافق 2013/07/30م، بحضور الدكتور -محمد حسن أبو بكر/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والدكتور /سلطان أبو عرابي- الأمين العام لجامعات الدول العربية- وذلك بغية مناقشة التحديات والصعوبات التي تواجه الجامعات الليبية في تطبيق الجودة وضمانها، كما قدمت إدارة المركز

عرضاً تضمن أهم البيانات والمؤشرات الأولية للزيارات الاستطلاعية، كما تم توضيح أن المركز قد أنجز الزيارات الاستطلاعية وفقاً للجدول الزمني الموضوع سلفاً، وتم التأكيد على رؤساء الجامعات بضرورة الالتزام بالمدّة الزمنية الممنوحة لهم بشأن الرد على التقارير، وتم التنويه بأنه في حال وجود بعض الملاحظات على التقارير يجب أن تكون مدعومة بالأدلة والشواهد ذات العلاقة .

17. ثمّ مخاطبة الجامعات بتاريخ 2013/08/15م، بشأن إحالة تقارير الزيارات الاستطلاعية وذلك لإبداء الملاحظات المدعومة بالأدلة والشواهد ، وذلك في نحو عشرة أيام من تاريخ تسلمهم التقارير .

أولاً: بيانات عامة حول الزيارات الاستطلاعية للجامعات المستهدفة

• تاريخ الزيارات الاستطلاعية من 23-27/06/2013

• المؤسسات التعليم العالي المستهدفة :

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

جامعة مصراته - جامعة الجبل الغربي - جامعة عمر المختار - الجامعة
الأسمرية للعلوم الإسلامية - جامعة سرت - جامعة بنغازي - جامعة طرابلس -
الجامعة المفتوحة - جامعة سبها - جامعة المرقب - جامعة الزيتونة - جامعة
الزاوية - الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

❖ عدد فرق الزيارات الاستطلاعية: 13 فريقاً

❖ عدد أعضاء هيئة التدريس الذين شاركوا في الزيارات الاستطلاعية:
130 مشاركاً.

❖ عدد ساعات عمل فرق الزيارات الاستطلاعية للمؤسسات التعليمية: 5000
ساعة.

❖ عدد القيادات الأكاديمية والإدارية التي تم مقابلتها: 150 قيادياً أكاديمياً وإدارياً .

❖ عدد الشواهد والأدلة التي تم الاطلاع عليها : 5000 وثيقة ومستند.

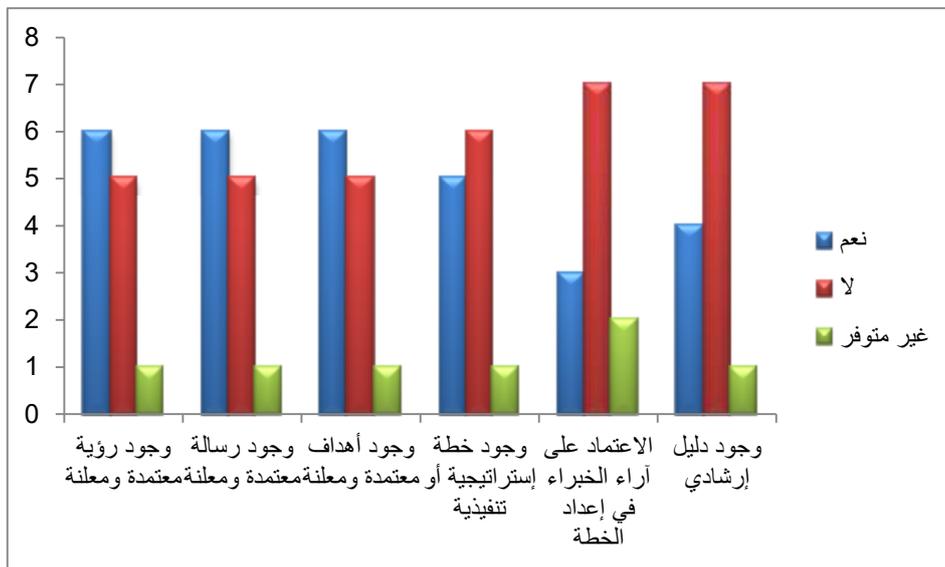
❖ عدد البرامج التي تم زيارتها : 40 برنامجاً.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

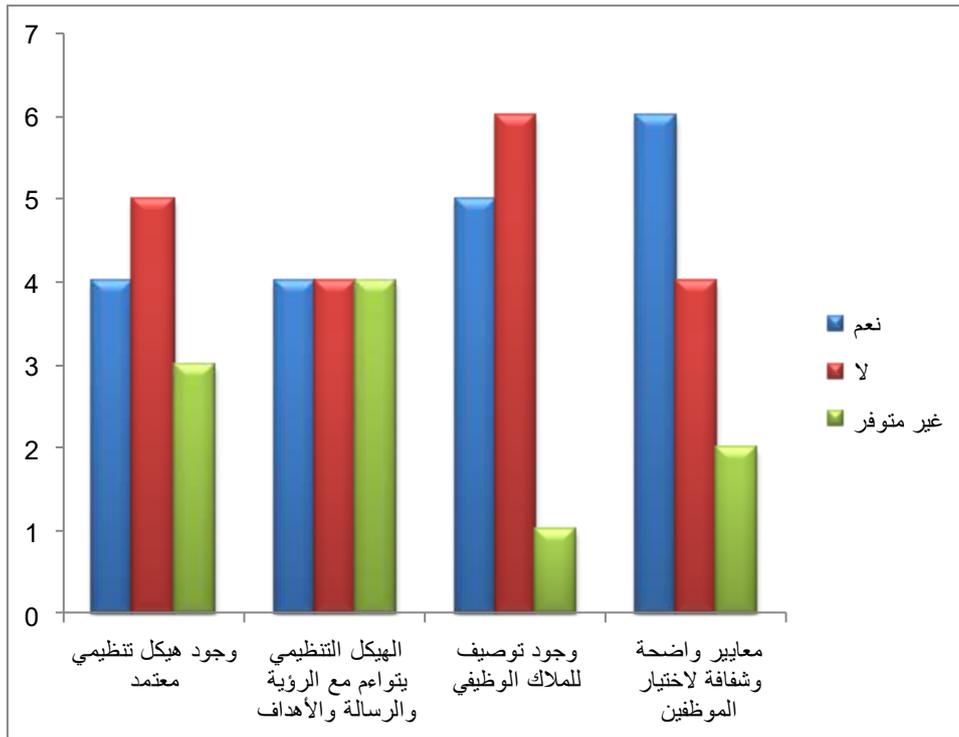
اسم الجامعة	الموقع	تاريخ الإنشاء	عدد الكليات	عدد البرامج الجامعية	عدد الدراسات العليا	عدد أ.ه.ت. القارين	عدد أ.ه.ت. غير القارين	عدد الموظفين	عدد الطلاب
بنغازي	بنغازي	1955	22	245	76	3000	529	6000	91.800
سرت	سرت	1991	14	48	04	434	154	1254	10.369
مصراة	مصراة	2000	11	86	07	828	600	1421	17.037
الأسمرية	زليتن	1995	06	21	غير موجود	249	191	404	3486
الجبلالغربي	غريان	1991	19	118	03	850	200	2550	17.997
عمر المختار	البيضاء	1985	37	181	24	1683	436	4307	31.910
طرابلس	طرابلس	1958	19	غير متوفر	غير متوفر	3000	غير متوفر	5000	107.000
المفتوحة	طرابلس	1987	12	12	غير موجود	21	25	غير متوفر	لا يمكن تحديده
سبها	سبها	1983	15	85	16	873	163	2500	22.122
المرقب	الخميس	2001	17	106	05	1237	127	1542	31.995
الزاوية	الزاوية	1988	32	197	22	1987	1360	3776	44.566
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا	طرابلس	1991	07	غير موجود	89	32	400	210	2600
الزيتونة	ترهونة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1300	500	غير متوفر	غير متوفر
الإجمالي									
			211	1099	246	15494	4685	28964	380882

أولاً: نتائج إحصاءات الزيارات الاستطلاعية

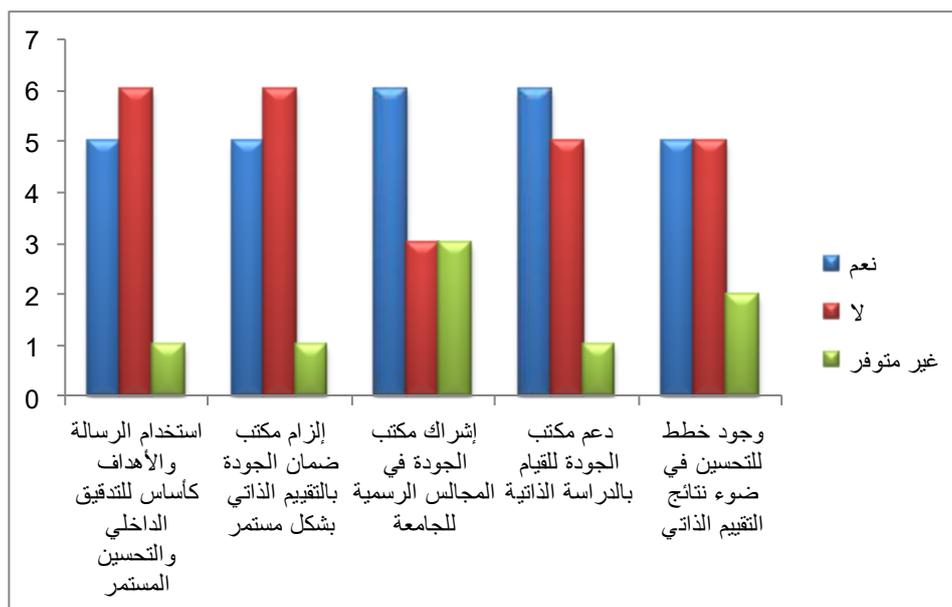
المحور الأول: الرؤية والرسالة والأهداف.



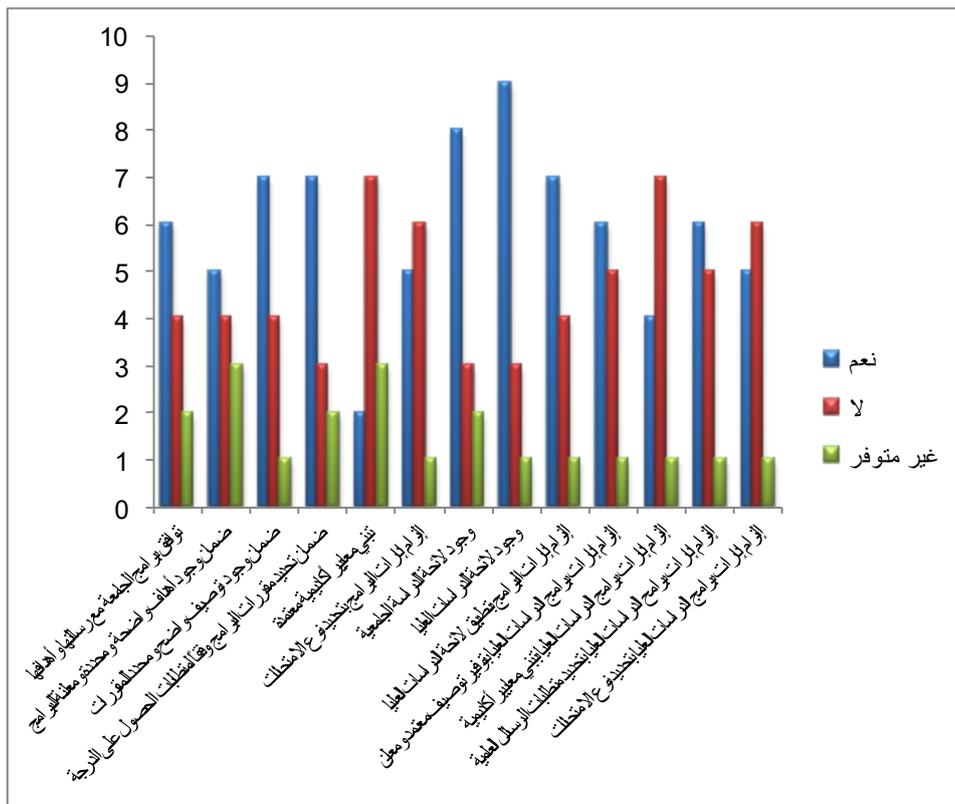
المحور الثاني: التنظيم الإداري



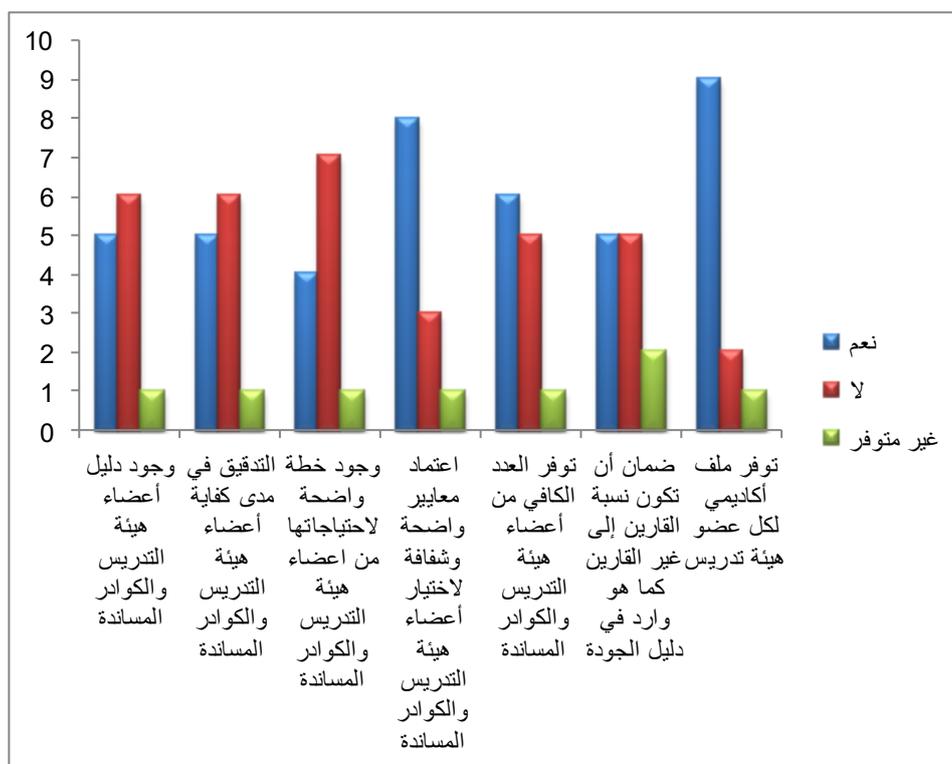
المحور الثالث: مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء.



المحور الرابع: البرنامج التعليمي.

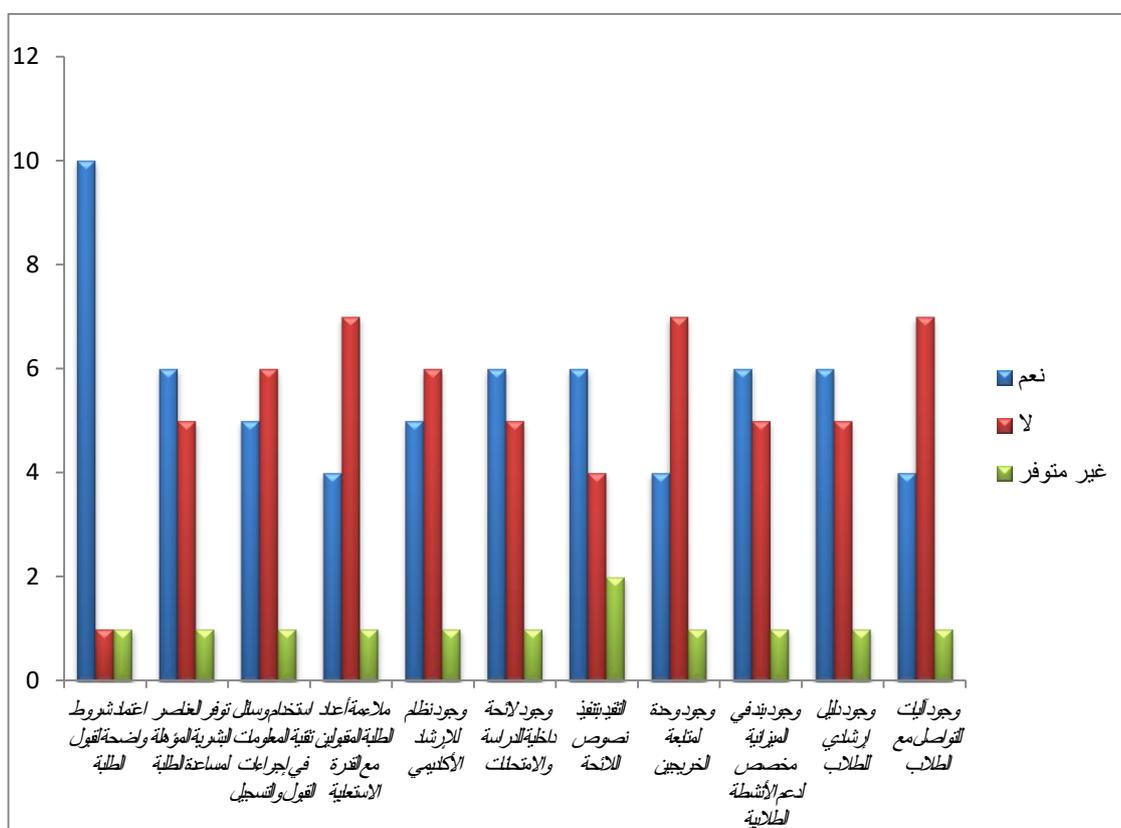


المحور الخامس: أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.

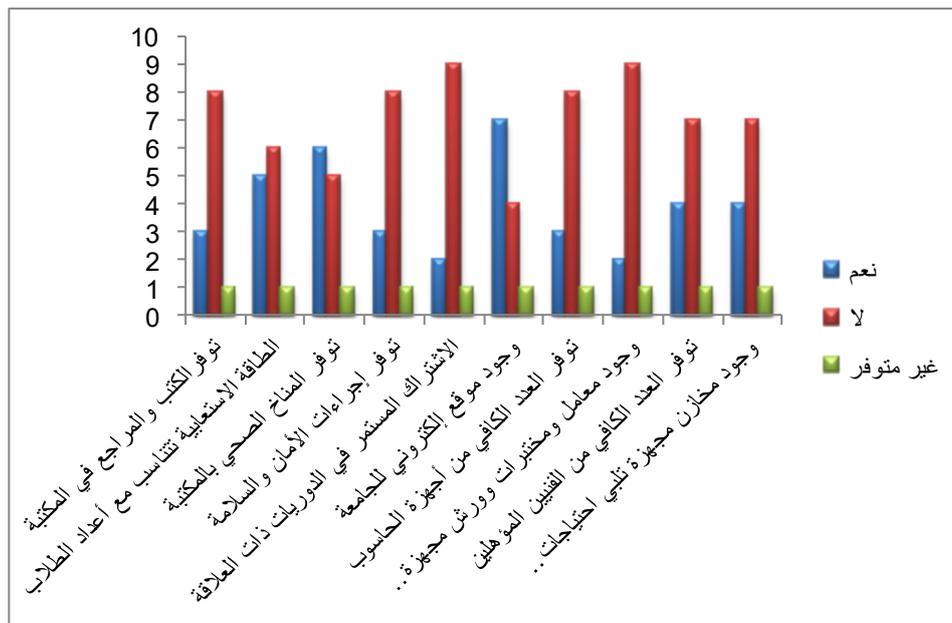


المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

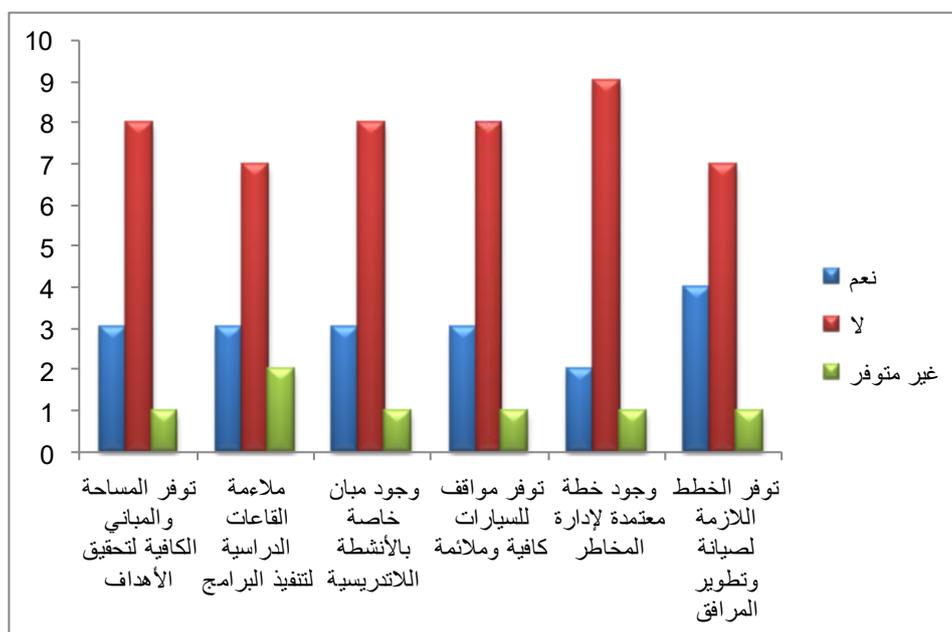
المحور السادس: شؤون الطلاب.



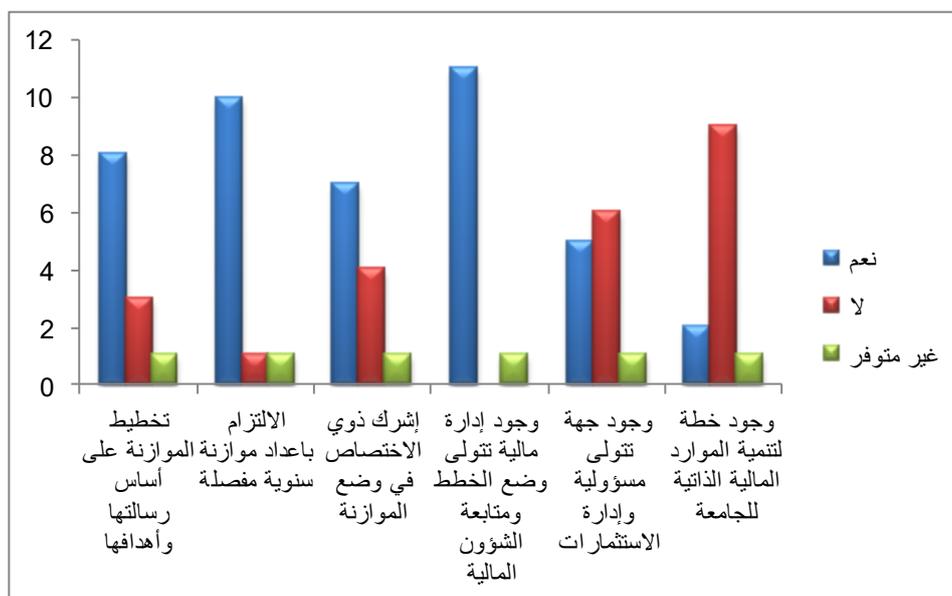
المحور السابع: خدمات الدعم التعليمية.



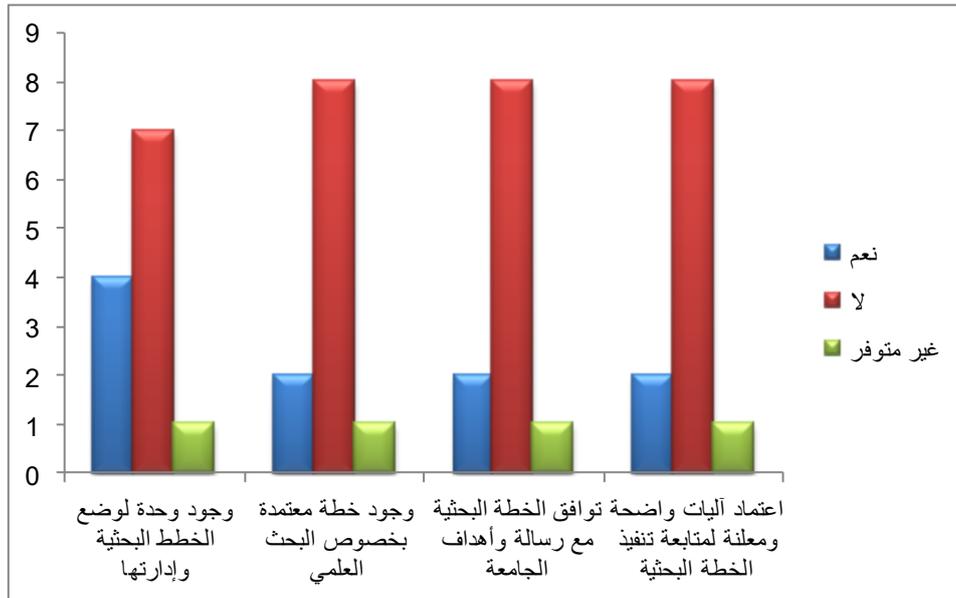
المحور الثامن: المرافق.



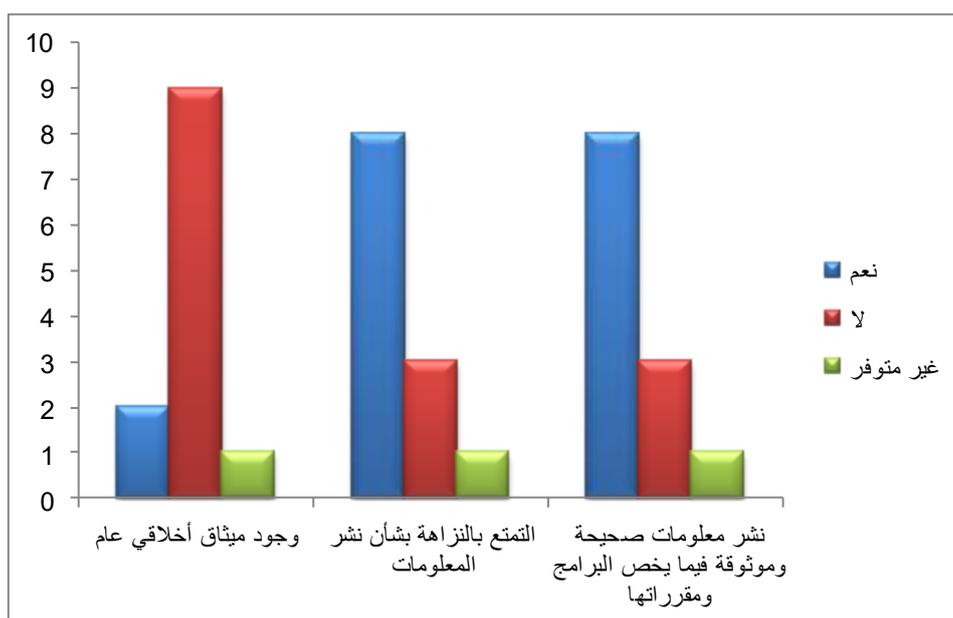
المحور التاسع: الشؤون المالية.



المحور العاشر: البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة.

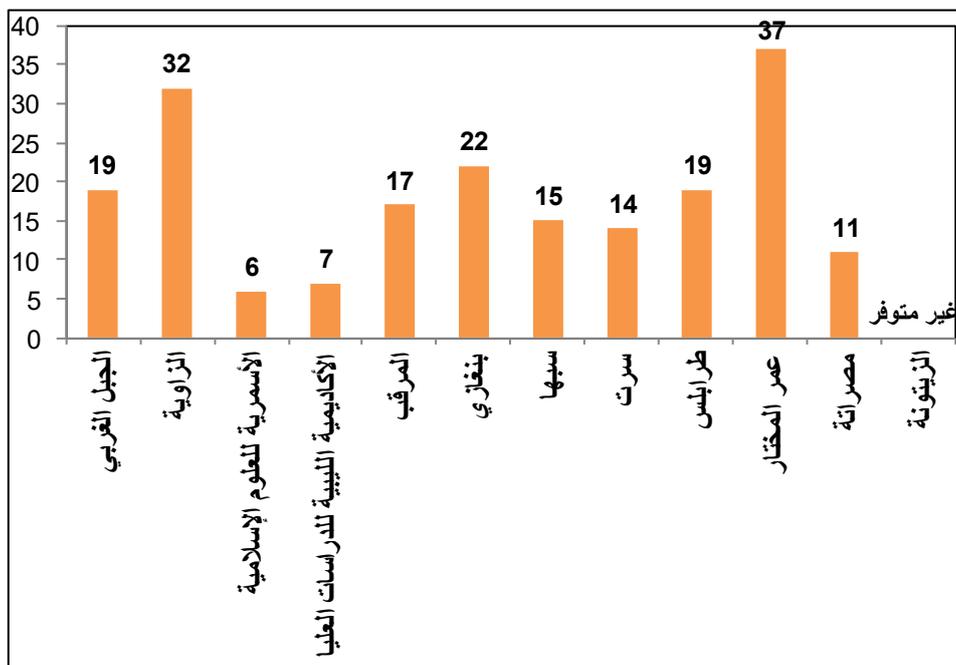


المحور الحادي عشر: الشفافية والنزاهة.



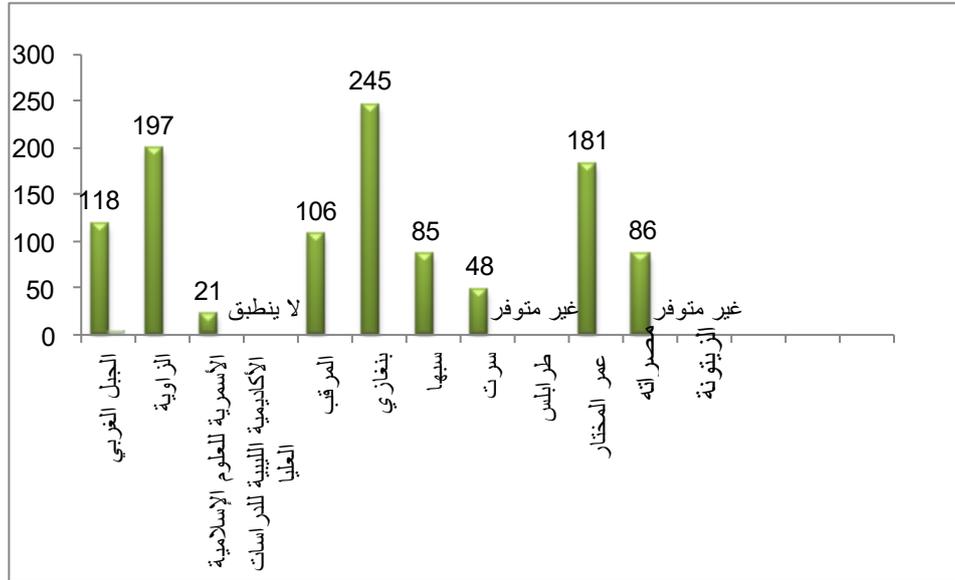
المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

عدد الكليات في الجامعات



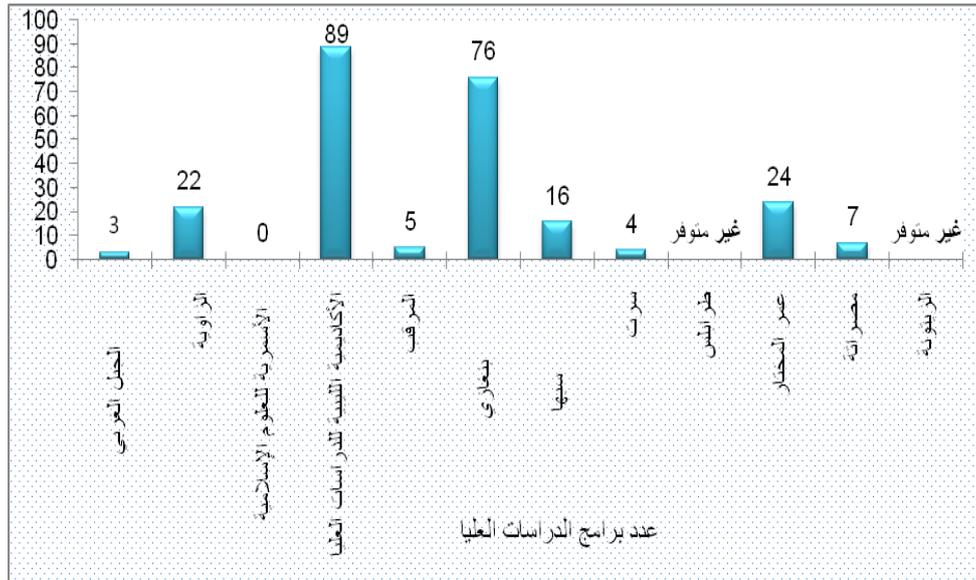
عدد البرامج الجامعية

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية



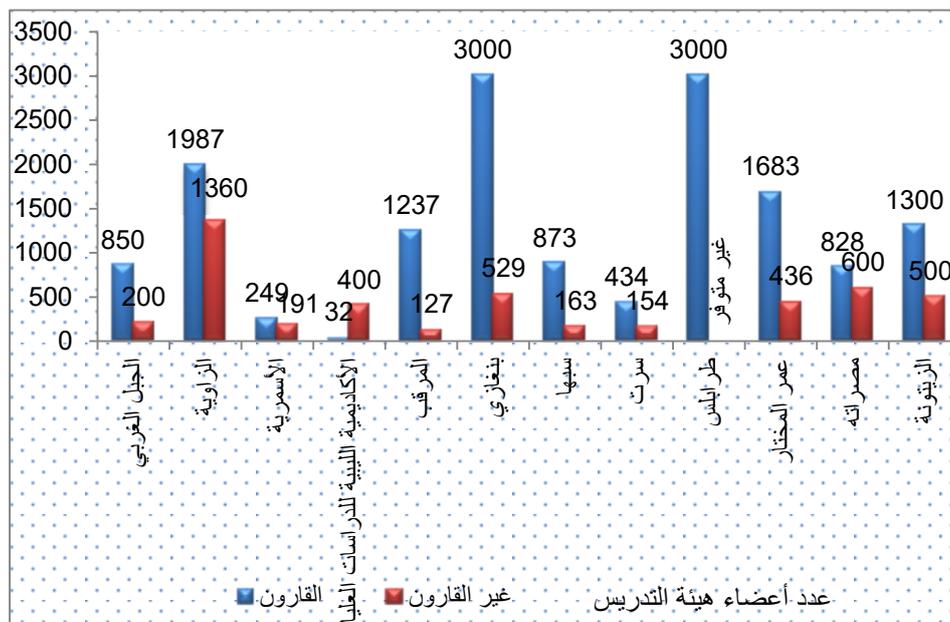
عدد برامج الدراسات العليا

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية



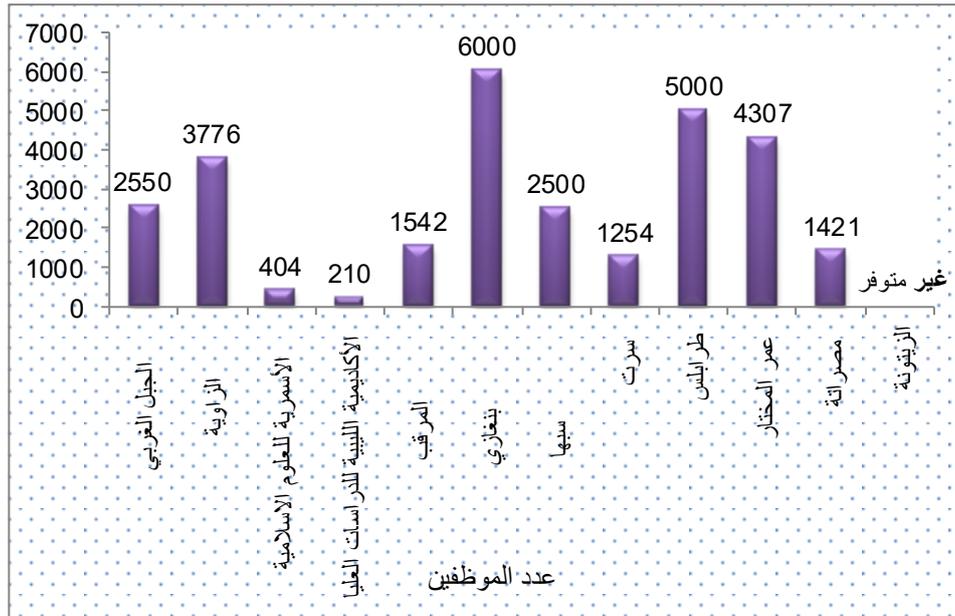
المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

عدد أعضاء هيئة التدريس



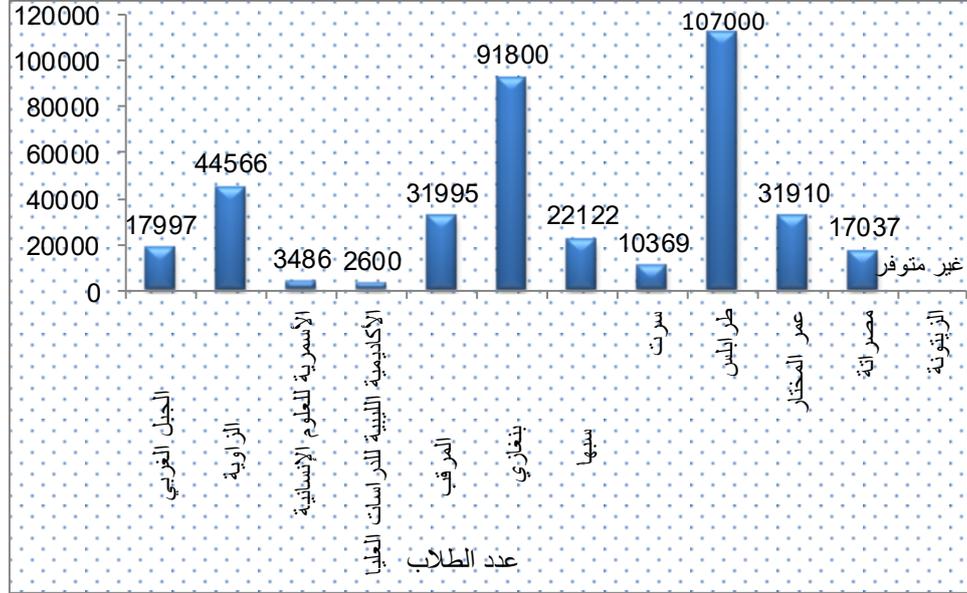
عدد الموظفين

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية



عدد الطلاب

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية



ملاحظات فرق الزيارات الاستطلاعية حول الجامعات:-



رصدت فرق الزيارات الاستطلاعية عدداً من التحديات التي تواجه الجامعات الليبية الحكومية، حيث تم تصنيفها إلى :-

1. تحديات تخص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

2. تحديات تخص رؤساء الجامعات.
3. تحديات إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.
4. تحديات مكاتب الجودة وتقييم الأداء بالجامعات.
5. تحديات تنظيمية.
6. تحديات تدريسية ، وخدمات الدعم التعليمية.
7. تحديات طلابية.
8. تحديات مالية.
9. تحديات المرافق.
10. تحديات البحث العلمي وخدمة المجتمع.
11. تحديات النزاهة و الشفافية.

❖ أولاً: تحديات تخص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:-

1. عدم وجود رؤية ورسالة وأهداف واضحة للوزارة.
2. عدم وجود خطة إستراتيجية للوزارة.
3. ارساء الهياكل التنظيمية والتوصيف الوظيفي واللوائح التنظيمية التفصيلية التي تعكس واقع الجامعات وتستوعب نموها المستقبلي.

4. عدم وضع سياسة واضحة تتعلق بقبول الطلبة بما يتلاءم والقدرة الاستيعابية للجامعات.
5. عدم وجود تشريعات مفعلة ملزمة تعتبر الجودة خياراً إستراتيجياً وملزماً للجميع .
6. القرارات التي تتخذ على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لم تأخذ في اعتبارها التحديات التي تواجه فروع الجامعات ،خاصة في ما يتعلق بالشروط والمواصفات المطلوبة في أعضاء هيئة التدريس الجامعيين ، فضلاً عن أنه المتبادر إلى تمكين إدارات الجامعات وفروعها من مواجهة تلك التحديات.

7. انتشار الكليات بشكل عشوائي وغير مدروس في مواقع تتبع للتعليم العام غير مؤهلة ، وتفتقر لأبسط مقومات العملية التعليمية الجامعية.

❖ **ثانياً: تحديات تخص الإدارة العليا بالجامعات:-**

1. البعد عن التخطيط الإستراتيجي والاكتفاء بالتخطيط قصير الأجل.
2. عدم اعتماد ونشر الرؤية والرسالة في الجامعات والكليات والفروع.
3. مركزية القرارات داخل الجامعات، وعدم تفعيل الاختصاصات الواردة في الهيكل التنظيمي للجامعات.
4. عدم الاستقرار الإداري والتغيير المستمر في لوائح ونظم الدراسة جعل من الصعب وضع خطط إستراتيجية.
5. عدم توفر قواعد بيانات يمكن الاستناد عليها في استخلاص المعلومات واتخاذ القرارات بشكل صحيح.
6. وجود نوع من الإذعان الواضح لدى الإدارة العليا للمشاكل الاجتماعية ، دون الاستناد إلى أسس علمية أومبررات أوخطوات

- قانونية عند فتح فروع كليات أو إنشاء أقسام علمية أوفتح قاعات دراسية، وقد يحدث ذلك دون الرجوع إلى أوالتنسيق مع الكليات الأصل.
7. ضعف التنسيق والتواصل بين الإدارة العليا وبين عدد من الكليات والفروع التابعة لها.
8. عدم قناعة وتقبل ثقافة الجودة من بعض القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعات.
9. عدم وضوح معايير اختيار القيادات الأكاديمية.
10. على الجامعات الاهتمام بالحوافز الإيجابية المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين، ومراعاة العدالة في الفرص لإشعارهم بالانتماء والولاء.
11. عدم إشراك مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات في المجالس الرسمية لعرض ومناقشة كل القضايا المتعلقة بالجودة.
12. إيجاد برامج لتحفيز ومكافأة الأقسام والكليات والفروع المتميزة في تطبيق الجودة.
13. العوز والنقص الواضح في الموارد المادية اللازمة للإنفاق على البرامج والخدمات التعليمية.
14. ضيق الصلاحيات الممنوحة للقيادات الأكاديمية في جميع المستويات، والتغيرات المستمرة في البنية التنظيمية والضبابية والتشويش في الأدوار والمسؤوليات الإدارية والأكاديمية قوض المساعي الرامية لتطوير البرامج وتحسين نوعية التعليم الذي يُقدم.

15. محاولة حل المشكلات جميعها والمتراكمة عبر سنوات طويلة في وقت واحد.
16. توقع الإدارة العليا بالجامعات الوصول إلى نتائج فورية لأنشطة وبرامج الجودة وليس على المدى البعيد.
17. لا توجد سياسات واضحة في بعض الجامعات لتحقيق الجودة وضمانها.
18. عدم وضع سياسات واضحة لبرامج الإيفاد إلى الخارج.
19. عدم اهتمام الجامعات بتطوير وربط برامجها الجامعية والعليا بمتطلبات سوق العمل.

❖ ثالثاً: تحديات إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة :-

1. عدم وجود آليات واضحة لاختيار واستقطاب أعضاء هيئة التدريس، وحاجة الجامعات لهم.
2. استمرار الجامعات في استخدام طرق التعليم التقليدية كالتركيز على الحفظ والتلقين، وقلة استخدام التقنية وإستراتيجيات التعلم الحديثة وتوظيفها في التدريس ، وإغفال استخدام التعلم الذاتي والمهارات العقلية العليا، مثل: التفكير التحليلي، وحل المشكلات، والإبداع، والابتكار، ومهارات البحث.
3. عدم وجود الخطط لتفعيل الساعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس - وإعداد الخطط لتدريبهم كل في مجاله - وتفعيل ساعاتهم المكتبية.
4. عدم مراعاة أن تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس القارين، وغير القارين كما هو وارد في دليل ضمان الجودة والاعتماد.

5. عدم معادلة المؤهلات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات من قبل جهات الاختصاص.
6. عدم وجود برامج تنمية لقدرات أعضاء هيئة التدريس.
7. عدم وضع وتنفيذ آليات لمتابعة وتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.
8. لايتوفر في الجامعات العدد الكافي من الفنيين المؤهلين للإشراف على المعامل والمختبرات والورش لتقديم المساعدة الفنية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
9. عدم وجود برامج تدريبية لتأهيل الكوادر المسؤولة عن تسيير وتفعيل خدمات الدعم التعليمية.

❖ رابعاً: تحديات مكاتب الجودة وتقييم الأداء بالجامعات:-

1. إطلاق تسمية مكتب على الجودة تضع الجودة في آخر المستويات الإدارية في الجامعة شأنها شأن مكتب المشتريات أو المخازن.
2. لا توجد نص قانوني لإنشاء مجلس للجودة محدد المهام واختصاصات.
3. عدم تفويض مكاتب الجودة بالجامعات بصلاحيات كاملة للعمل من أجل تحسين الجودة.
4. عدم تجهيز مكاتب الجودة باحتياجاتها الضرورية .
5. عدم شعور عدد من منسقي الجودة بالكليات بأهمية المركز الوظيفي المكلفين به و الدور المناط بهم.

6. تغير أعضاء فرق جودة وتقييم الأداء في الجامعات شكل مستمر لأسباب كثيرة،مثل: الإيفاد،الملل،عدم القناعة ، الإحباط...إلخ.
7. ضعف الاعتماد على العمل الجماعي،والاعتقاد بأن منسق الجودة هو المسؤول الأول عن تنفيذ شؤون الجودة بالقسم والكلية.
8. عدم توفير نظام معلومات متكامل يقوم بتسجيل وتحليل جميع المعلومات المرتبطة بنشاط الجامعات.
9. عدم وضوح تخصصات ومهام مكاتب الجودة في لوائح الجامعات.
10. الصعوبة في عملية الاتصال والتواصل بين مكاتب الجودة في فروع بعض الجامعات ومكتب الجودة في مقر الجامعة، مما ترتب عليها لتأخير في إنجاز المهمات والتواضع في المنجز منها وإعاقة عملية التحسين والتطوير النوعي في عملية التعليم والتعلم.
11. عدم قناعة وتقبل ثقافة الجودة من بعض القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعات.
12. عدم الإلمام بمفهوم الجودة وضمانها أثر على تهيئة وتفعيل الممارسات الجيدة في العملية التعليمية .
13. ضعف الكفايات والتأهيل والإعداد لأغلب العناصر البشرية التي أوكلت إليها مهمات إدارة برامج الجودة في بعض الجامعات و كلياتها وفروعها.
14. قيام بعض مكاتب الجودة وتقييم الأداء في الجامعات بعدم إشراك جميع أطراف العملية التعليمية من أعضاء هيئة تدريس، وطلاب، وموظفين واعتبارهم شركاءً في تطبيق وإنجاح الجودة.

15. ضعف حلقات الوصل على مستوى الجودة في الكليات ، والأقسام، ومكاتب الجودة وتقييم الأداء في بعض الجامعات.

16. عدم قيام بعض الجامعات بإجراء الدراسات الذاتية، في حين أن البعض الآخر لم يُحلّ نتائج تلك الدراسات إلى إدارات الجامعات، ووضع خطة عمل للنتائج التي تم التوصل إليها بما يضمن التحسين المستمر للعملية التعليمية في الجامعات.

خامساً: تحديات تنظيمية :-

1. عدم الربط الجيد والوثيق والدقيق بين الرؤية والرسالة والأهداف وجعلها أكثر وضوحاً ودقة.
2. عدم وجود أدلة للإجراءات الإدارية والمالية والفنية لتسهيل وتوضيح طريقة الحصول على الخدمات.
3. عدم وضوح العلاقة الإدارية والأكاديمية بين بعض الكليات الأساسية وفروعها الممتدة مما أدى إلى الاختلاف في الرؤية والرسالة والأهداف داخل الكلية الواحدة.
4. عدم توفر أدلة إرشادية للجامعات والكليات، والطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين.
5. تأخر وصول بعض الإجراءات والمراسلات من الكليات خصوصاً البعيدة منها إلى إدارة الجامعة والعكس، مما يؤخر بعض الإجراءات المترتبة عليها مثل صرف مستحقات الساعات الإضافية لأعضاء هيئة التدريس.

6. ضعف الاهتمام باستخدام وتوظيف وإدخال التقنية في مجريات العمليات الإدارية والفنية والعملية في الجامعة.
7. عدم وجود قواعد بيانات ومعلومات متكاملة لدى الجامعات جاهزة ومواكبة للتطورات الحديثة في مجال العملية التعليمية يمكن الرجوع إليها عند الحاجة، خاصة في مجال التسجيل والقبول، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين والعاملين، والمباني والمرافق.
8. ضعف التنسيق والتواصل بين الإدارة العليا وبين عدد من الكليات أو الفروع التابعة لها.
9. وجود وظائف إدارية يشغلها مهنيون أو فنيون أدى إلى عرقلة سير العملية الإدارية، وفي ذات الوقت يجعل ترقّي هؤلاء في السلم الوظيفي صعباً نظراً لمتطلبات الترقية للمهنيين والفنيين، والتي لا يمكن أن توجد في العمل الإداري.
10. عدم وجود توصيف وظيفي لكل المهام الإدارية والفنية والأكاديمية بالجامعة، إضافة لمهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات القائمين على تنفيذ الأعمال المختلفة الأكاديمية والإدارية.
11. انعدام اللوحات الإرشادية في مدخل الجامعات خاصة في تجمع الكليات والفروع.

❖ سادساً: تحديات تدريسية وخدمات الدعم التعليمية :-

1. عدم توزيع الطلاب في الأقسام العلمية على مرشدين أكاديميين ورائد علمي.
2. عدم تبني الجامعات معايير أكاديمية معتمدة لكل البرامج، وإخضاعها للمراجعة من قبل مقيمين خارجيين.

3. عدم وجود آليات لتنمية سلوكيات المعرفة الطلابية.
4. عدم وضع آليات واضحة ومحددة لتطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي.
5. عدم الاهتمام بالمواقع الإلكترونية للجامعات، والعمل على تحديثها باستمرار.
6. انعدام المكتبات الإلكترونية في معظم الجامعات.
7. عدم وجود وسائل تعليمية حديثة في مرافق الجامعة من قاعات ومدرجات ومعامل وورش ومختبرات.
8. عدم توفر الأعداد الكافية من أجهزة الحاسوب في مختلف برامج ومرافق الجامعات بما يكفل سير العملية التعليمية على الوجه الأكمل.
9. اعتصامات الطلاب المتكررة واحتجاجاتهم على إدارات الكليات والجامعات بحجة المنحة والسكن الداخلي والمناهج مما أدى إلى إيقاف الدراسة في بعض الكليات لفترات.
10. عدم وجود لوائح داخلية في بعض الجامعات، حيث تعتمد بعض الجامعات على اللائحة العامة 501 لسنة 2010م.
11. لالتزم الجامعات إدارات البرامج بتحديد نوعا لامتحانات التي يتوجب على الطالب اجتيازها.
12. عدم الإلمام بمفهوم الجودة وضمانها أثر على تهيئة وتفعيل الممارسات الجيدة في العملية التعليمية.
13. ضعف المكتبات وعدم ربطها بالشبكة الدولية للمعلومات، وعدم الاشتراك بالدوريات والمجلات العلمية المحكمة.

14. الضعف إلى حد الانعدام في التنسيق بين الكليات وفروعها خاصة في الأمور الأكاديمية المتعلقة بالعملية التعليمية..
15. عدم الاهتمام بالمخازن العلمية الموجودة وتطويرها بما يضمن تلبيتها لاحتياجات ومتطلبات مختلف برامج الجامعات.

❖ **سابعاً: تحديات طلابية:-**

1. عدم وضع سياسة واضحة تتعلق بقبول الطلبة بما يتلاءم والقدرة الاستيعابية للجامعات.
2. عدم تفعيل النشاط الطلابي وتخصيص بند له ضمن ميزانية الجامعة.
3. لاتوجد لدى معظم الجامعات وحدة لمتابعة الخريجين.
4. عدم الاهتمام بالخريجين والتواصل مع جهات سوق العمل.
5. عدم وجود مرافق طلابية متكاملة مخصصة لتقديم الخدمات للطلاب، مثل: أماكن للصلاة، مطاعم، مقاهي، مسارح، أماكن ترفيهية، حجرات للدراسة، أماكن للطباعة...إلخ.
6. عدم وجود دليل الطالب بالجامعات يوضح حقوق وواجبات الطلاب وأنظمة القبول والدراسة والامتحانات ومتطلبات الحصول على الدرجات العلمية التي توفرها الجامعة.

❖ **ثامناً: تحديات مالية :-**

1. عدم كفاية ميزانيات الجامعات، وبنود صرفها غير متكافئة، وأوقات صرفها غير مناسبة، مما ترتب على ذلك عدم تمكن الجامعات من تحقيق أهدافها بالجودة المطلوبة.
2. عدم وجود خطة لتنمية الموارد الذاتية للجامعات، بما يكفل الاستفادة من الموارد المتاحة واستثمارها بالشكل الصحيح.

3. إعادة النظر في القوانين المنظمة لعملية الصرف المالي، بما يضمن سرعة الإنجاز وتطوير الأداء وتجويده.
4. شرح المصادر المالية وعدم تخصيص بند للإنفاق على برامج الجودة والأنشطة والفعاليات المصاحبة لها، والاعتماد على تسيير مكاتب الجودة من خلال المتاح من المصادر المالية.
5. عدم إشراك الأقسام العلمية والإدارات والمكاتب في الكليات والفروع في وضع تصور للميزانية السنوية للجامعات، حتى يتم إعداد مشروع الميزانية من القاعدة إلى القمة وفقاً للنظام المالي للدولة، مع ضرورة تسييلها في الوقت المناسب.
6. عدم التزام الوزارة بتسييل الميزانية في الوقت المحدد والذي يدعم قيادات الجامعات بالتصرف الصحيح في الميزانية.
7. عدم وجود لائحة مالية معتمدة لفرق الدراسة الذاتية وفرق التدقيق الداخلي.
8. عدم تخويل الجامعات بالصرف المباشر للميزانية مما يترتب عليها لتأخر في الصرف بسبب وجود المراقبين الماليين والذين لا يتبعون رؤساء الجامعات، وفي أغلب الجامعات يكون المراقبون الماليون هم سبب عرقلة وتأخير الصرف.

❖ تاسعاً: تحديات المرافق :-

1. لا يوجد في معظم الجامعات خطة معتمدة لإدارة المخاطر.
2. انتشار الكليات بشكل عشوائي وغير مدروس في مواقع تتبع للتعليم العام غير مؤهلة وتفتقر لأبسط مقومات العملية التعليمية الجامعية.

3. لا توجد معامل ومختبرات وورش مجهزة تتناسب مع أعداد الطلبة في معظم الجامعات.
4. النقص الحاد في إجراءات الأمن والسلامة ومخارج الطوارئ ومطفئات الحرائق في مباني الجامعات.
5. عدم توفر المناخ المناسب لذوي الاحتياجات الخاصة من مواقف خاصة، ودورات مياه، ممرات...إلخ.
6. قصور في توفير مرافق الأنشطة اللامنهجية ومرافق الخدمات الصحية ، مثل: الملاعب،الساحات،المربعات الخضراء ،والعيادات الصحية، وغرف استراحة خاصة بالطالبات، أماكن استراحة أو مظلات للطلبة داخل مواقع الكليات والفروع.
7. عدم استكمال مشاريع الصيانة المتوقعة وفي مقدمتها المكتبات المركزية، ووضع الخطط اللازمة لاستحداث مباني جديدة.
8. عدم وجود ضوابط منظمة لحركة دخول السيارات للجامعات للحد من مشكلة ازدحام مواقف السيارات.
9. عدم توفر المناخ المناسب والصحي في القاعات الدراسية (التهوية، والإضاءة، الأمن والسلامة)
10. عدم توفر العدد الكافي من المقاعد المناسبة للتعليم الأكاديمي.

عاشراً: تحديات البحث العلمي وخدمة المجتمع :-

1. عدم وجود مراكز تتولى المهام البحثية والاستشارات في معظم الجامعات.
2. عدم وجود ميزانية خاصة بدعم مراكز البحوث العلمية والاستشارات بالجامعات.

3. عدم تحديدا لاحتياجات البحثية التي تضمن أولويات التميز .
4. عدم وجود برامج لخدمة المجتمع والبيئة.
5. غياب الاهتمام بالبحث العلمي وانعدام آليات واضحة لمتابعة البحث العلمي.
6. زيادة العبء التدريسي على حساب البحث العلمي.
7. عدم وجود الدعم المالي للأبحاث العلمية.
8. عدم وضع آليات لتلمس مشاكل وحاجات المجتمع.
9. عدم تفعيل الاتفاقيات والبروتوكولات مع مراكز البحوث المحلية والإقليمية والعالمية .
10. عدم الاهتمام بنشر البحوث والأوراق العلمية.

❖ حادي عشر : تحديات النزاهة والشفافية :-

1. عدم وجود ميثاق أخلاقي في معظم الجامعات.
2. عدم تطبيق مبدأ المساءلة في حال التجاوزات وتغلب المصالح الشخصية على العامة.
3. عدم وضوح معايير اختيار القيادات الأكاديمية .
4. غياب الاهتمام بوجود موائيق أخلاقية عامة.
5. عدم وجود آليات واضحة ومعلنة للتعامل مع التظلمات والشكاوى داخل الجامعات.
6. عدم وضوح آلية قبول الطلاب بالجامعات، وكذلك الانتقال من وإلى الجامعات المختلفة.

7. عدم وجود آلية ومعايير واضحة لقبول أعضاء هيئة التدريس الوطنيين.

8. عدم وضع ضوابط ومعايير محددة لتعيين الموظفين.

■ أهم توصيات ومقترحات فرق الزيارات الاستطلاعية للجامعات المستهدفة بالزيارات :

في الجزء السابق من التقرير تم استعراض مجموعة النتائج التي خلصت إليها الزيارات الاستطلاعية، وفي هذا الجزء سيتم تقديم التوصيات الملائمة لمعالجة تلك النتائج لدعم وتقوية العوامل المؤثرة إيجابياً على أداء الجامعات وتفعيل آليات الجودة بها وتجنب وأضعاف العوامل المؤثرة سلباً على أدائها؛ ليتسنى لها أن تتوافق مع متطلبات مجتمعها ومع المحيط الإقليمي والعالمي، كما عليها أن تتغير وتصح مسارها وتتبنى تقويمها، وفيما يلي سرد لأهم المقترحات التي نستطيع من خلالها تحسين وتطوير نظام الجودة وضمانها في الجامعات الليبية، وهي:-

- مقترحات تخص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- مقترحات تخص الجامعات.
- مقترحات تخص المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

● أولاً / مقترحات تخص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:-

- 1) تسمية فريق متكامل يشرف على برنامج إصلاح منظومة التعليم العالي في الجامعات.
- 2) دراسة مشاريع إصلاح وتقويم التعليم العالي من دول إقليمية ودولية، وتحديد مدى الاستفادة منها ومحاكاتها.

- (3) تحديد رؤية ورسالة الوزارة في خطتها الإستراتيجية حتى تتمكن الجامعات من الاستنباط منها ضمن رؤية ورسالة الجامعات.
- (4) تأمين الميزانيات للجامعات (تسييرية ومتطلبات) وصرافها على الوجه الصحيح من خلال تطوير وتطبيق إستراتيجية مالية وسياسات وعمليات تدعم الإستراتيجية، ومن ضمن الآليات المستخدمة دولياً لميزانيات التعليم العالي والتي تلغي المركزية والخطوات المعقدة في صرف الميزانيات، هي :
- تحديد الميزانية يتم حسب الأداء المبين ضمن الخطة الإستراتيجية للجامعة .
 - آلية شفافة لتتبع أوجه الصرف مرتبطة بنظام إدارة الجودة .
- (5) الحاجة الى وجود كيان يربط الجامعات فيما بينها يتكون من رؤساء الجامعات ويختص بتقديم المشورة في صنع القرارات خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأكاديمية، حيث يوجد مثل هذا الكيان في أغلب الدول أثناء وبعد تحديث وإصلاح بنية التعليم العالي لديها.
- (6) إنشاء إدارة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تُعنى بمكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء .
- (7) العمل على البدء في دراسة تربط بين برامج الجامعات وسوق العمل، أي بتحديد الوظائف التي يمكن أن يلتحق بها الخريجون.
- (8) رفع الضغط المتزايد على أداء الجامعات ومتطلباتها نتيجة ارتفاع نسب عدد طلبة التعليم الثانوي الملحقين بالتعليم الجامعي الحكومي وللحد من هذه المعضلة ضرورة العمل على فتح آفاق التعليم التقني والفني العالي وربطه بسوق العمل وبيان مميزاته.

9) التشجيع على ربط الأوراق العلمية البحثية وتطبيقاتها (من خلال براءات الاختراع) وليس للترقية العلمية الوظيفية للباحثين فقط وكذلك ربطها بخدمة المجتمع من خلال ميزانيات دعم الأبحاث وعقود الشركات العاملة في ليبيا.

10) استكمال إحصاء وبيان وتوثيق واقع الجامعات، مثل :

- التوزيع الجغرافي والسكاني للجامعات وتحديد النسب.
- البرامج الأكاديمية (توصيف البرامج- توصيف المقررات)
- مرافق ومنشآت (القاعات الدراسية - المكتبات - المختبرات - المعامل - الورش - القاعات أنشطة طلابية - استراحات - عيادات.....)إلخ.

11) إعادة النظر في التشريعات واللوائح الحالية المنظمة بما في ذلك الهياكل التنظيمية والأوصاف الوظيفية واللوائح الإدارية والتشريعات القانونية.

12) تغيير أسماء مكاتب الجودة على مستوى الجامعات لتصبح إدارة ضمان الجودة.

13) ضرورة إنشاء مراكز للتنمية المهنية والتربوية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ليتولى مهام التطوير والتدريب المهني لأعضاء هيئة التدريس وإقامة الدورات التدريبية لهم، وتوفير الأدوات الحديثة لدعم عملية التعلم والتدريس، والاستفادة من خبرات الجامعات الأخرى.

14) اختيار نموذج من كل جامعة على حسب قدرتها إما أن تكون كلية أو برنامجاً، ودعمه فنياً ومالياً من وزارة التعليم العالي ومركز الجودة

للوصول به إلى الاعتماد؛ ليكون نموذجاً يحتذى به في كل جامعة، وهذا الإجراء سيكون له عدة فوائد أهمها وجود نموذج حقيقي في كل جامعة للجودة، مما يسهل على البرامج الأخرى تطبيق الجودة كونها واقعاً ملموساً أمامهم.

15) وضع الإطار الوطني للمؤهلات مع إفساح المجال للجامعات للتعبير عن هويتها الخاصة، وذلك من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجامعات مع فتح بابا لقبول للطلبة من كل المدن ولا يقتصر القبول على الطلبة المقيمين في مكان تلك الجامعة.

16) تحديد يوم دراسيينا ولمفهوم الجودة وضمانها في المؤسسات التعليمية.

17) تدريس مادة الجودة في المرحلة الجامعية في إطار نشر ثقافة الجودة.

18) إعادة النظر في العيب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس.

19) توفير ميزانيات مستقلة لمكاتب ضمان الجودة، أو تحديد مخصصات واضحة لها ومتابعة أوجه الإنفاق فيها.

20) إعادة النظر في مرتبات أعضاء هيئة التدريس، وألا تكون على أساس الجنسية .

❖ ثانياً / مقترحات تخص الجامعات:-

1) وضع آليات للتقييم والإسراع بإجراء الدراسات الذاتية بالكليات وأقسامها العلمية، وكذلك وضع جداول زمنية دورية لإجراء هذه الدراسات.

- (2) توصيف المقررات الدراسية للبرامج الجامعية والدراسات العليا القائمة والمستحدثة حسب النماذج المتعارف عليها.
- (3) إعداد الخطط الإستراتيجية بناءً على نتائج الدراسات الذاتية والتدقيق الداخلي.
- (4) الإسراع في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالاعتماد المبدئي والنهائي في الجامعات سواء كان مؤسسياً كاناً مبرمجياً، وذلك كسباً للوقت وحرصاً على تحديد وضع المؤسسات من حيث لا استقرار في نشاطها التعليمي من عدمه.
- (5) على الجامعات إنشاء شبكة واسعة تمكنها من التعرف على الجهات التي يمكن بناء علاقات معها لإيجاد مصادر دخل مالية متنوعة، خاصة ما يرتبط بالأبحاث المدعومة والاستشارات والأنشطة التدريبية، خصوصاً مع كم العقود العالمية المتوقعة والمطلوبة حالياً على الساحة الليبية بعد الثورة.
- (6) الحوافز لأعضاء هيئة التدريس ومراعاة العدالة في الفرص لإشعارهم بالانتماء والولاء.
- (7) تشجيع الجامعات بحققن برامجها من أنظمة التعليم العالي العالمي خصوصاً من الدول التي تستحوذ على أكثر من 50% من طلبة التعليم العالي، وهي: (أمريكا - بريطانيا - ألمانيا - فرنسا - أستراليا - اليابان)، وهذا يتأتى بالمشاركة بجدية في البرامج المشتركة او من خلال الاتفاقيات الثنائية والتوأمة والشهادات المشتركة، وهذا يتطلب إرساء مجموعة من المتطلبات، هي :
 - الإطار الوطني للمؤهلات العلمية NQF.

- نظام وطني لاعتماد الجودة NQAS.
 - مركز تعليم للغات الحية خصوصا الإنجليزية.
- 8) دعم عملية المشاركة في صناعة القرار واتخاذ والتخفيف من المركزية الإدارية، لتمكين القيادات الأكاديمية من مواجهة التحديات واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.
- 9) وضع برنامج أسبوعي لزيارة كليات الجامعات وتقديم النصح لها، وإحالة التقارير إلى رئاسة الجامعة للعلم واتخاذ ما يلزم من إجراء.
- 10) التأكيد على أهمية التطوير والتدريب المهني لأعضاء هيئة التدريس وإقامة الدورات التدريبية لهم من خلال إنشاء مراكز للتنمية المهنية والتربوية بالجامعات، وتوفير الأدوات الحديثة لدعم عملية التعلم والتدريس والاستفادة من خبرات الجامعات الأخرى.
- 11) إعادة النظر في العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس.
- 12) أن تعمل الجامعات على مراجعة وتطوير برامجها العلمية، وذلك من خلال ربط هذه البرامج التعليمية بأحدث الاتجاهات العالمية واحتياجات التنمية وسوق العمل المحلي والعالمي.
- 13) الاهتمام بالمكتبات من خلال تحديث وتطوير المراجع وربطها بالشبكة الدولية للمعلومات والاشتراك في الدوريات والمجلات العلمية وتكليف ذوي الاختصاص بإدارتها.
- 14) إعادة تطوير المواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعات عن طريق تشكيل لجان من المتخصصين لتحديث المواقع بشكل دوري.

15) النظر إلى جميع أطراف العملية التعليمية في الجامعات، من: أعضاء هيئة تدريس، وطلاب، وموظفين - باعتبارهم شركاء في تطبيق وإنجاح الجودة.

16) دعم عملية المشاركة في صناعة القرار واتخاذ والتخفيف من المركزية الإدارية؛ لتمكين القيادات الأكاديمية من مواجهة التحديات واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

17) تطبيق مبدأ الشفافية في أساليب وإجراءات وآليات تقييم الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين (اعتماد معايير متنوعة للتقييم).

18) تفعيل الإرشاد الأكاديمي للدراسة الجامعية لمعظم الكليات، وإلزام الأقسام العلمية بتطبيقه بالشكل الصحيح.

19) وضع سياسات محددة للقبول بالجامعات بما يتماشى مع احتياجات المجتمع وسوق العمل وخطط التنمية المستدامة.

20) العمل على تمكين القيادات الأكاديمية (الكليات والأقسام) من أداء مهامه أو ذلك من خلال توسيع حجم الصلاحيات الممنوحة لها، خاصة في ما يتطلب الإنفاق على البرامج والأنشطة الأكاديمية، وتوفير آليات للمساءلة في جميع مستويات البنية الإدارية والتنظيمية، مع تفعيل للوائح والنظم الداخلية لكل الكليات والأقسام.

21) توفير المناخ الطبيعي للعمل والإبداع من خلال تنفيذ حقوق أعضاء هيئة التدريس التي كفلتها اللائحة التنظيمية من حيث الإجازة العلمية - والترقية - وحضور المؤتمرات العلمية.

- (22) التزام إدارات الجامعات العليا بتوفير المناخ الطبيعي للعمل والإبداع من خلال تنفيذ حقوق أعضاء هيئة التدريس التي كفلتها اللائحة التنظيمية من حيث الإجازة العلمية - الترقية - حضور المؤتمرات العلمية.
- (23) إعادة النظر في جدول مرتبات أعضاء هيئة التدريس المتدنية للعنصر الوطني مقارنة بالأجنبي.
- (24) العمل على إنشاء وحدات خاصة تتولى وضع خطة البحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة.
- (25) تفعيل مكاتب الجودة بالجامعات والكليات من خلال تكثيف التوعية والتدريب لضمان الجودة وثقافتها .
- (26) الاستمرار في نشر ثقافة الجودة للقيادات الجامعية الإدارية والأكاديمية لإقناعهم بأهمية تحسين الأداء من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل المتعلقة بالجودة في التعليم.
- (27) توفير ميزانيات مستقلة لمكاتب ضمان الجودة ،أو تحديد مخصصات واضحة لها ومتابعة أوجه إنفاقها.
- (28) تغيير اسم مكتب ضمان الجودة إلى إدارة ضمان الجودة بالجامعة والأقسام بالكليات تتبع هذه الإدارة.
- (29) تعميم مادة الجودة في المرحلة الجامعية في إطار نشر ثقافة الجودة.
- (30) إيجاد برامج لتحفيز ومكافأة الأقسام والكليات المتميزة في تطبيق الجودة ،وذلك من خلال استحداث جائزة سنوية للأقسام أو الكليات المتميزة.

31) تخصيص المصادر المالية المناسبة على مستوى الجامعات وكلياتها وفروعها للإنفاق على برامج الجودة والأنشطة المصاحبة لها لتحقيق بعد الكفاية والفاعلية، والارتقاء بالمستوى الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلال التميز في النشاطات التدريسية والبحثية العلمية وخدمة المجتمع والبيئة، وتنمية ثقافة أخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي.

32) إعداد خطط لتحسين وتطوير برامج الدراسات العليا.

33) الالتزام بالعبء التدريسي المعتمد قانوناً في أقسام الدراسات العليا، وأن تتوافق تخصصات أعضاء هيئة التدريس مع مقررات البرنامج الدراسي المنفذ.

34) مراجعة الأنظمة والإجراءات الإدارية بالجامعات وتحديثها، والاستفادة من وسائل التقنية الحديثة وتوثيق الإجراءات فيها وتحسين بيئة العمل الداخلي.

35) وضع خطط لإدارة المخاطر وتوفير إمكاناتها في كل الجامعات وكلياتها المختلفة، مع أهمية وجود إدارات خاصة تسمى إدارات المخاطر.

36) الاهتمام بإجراء الصيانة الدورية اللازمة لجميع المعامل والمختبرات والورش، ووضع الخطط اللازمة لتطويرها.

37) الاهتمام بالمخازن العلمية وتطويرها بما يضمن تلبيتها لاحتياجات ومتطلبات البرامج الجامعية.

38) العمل على استكمال مشاريع بناء المركبات الجامعية، إضافة إلى عمليات الصيانة المتوقعة.

- (39) مراعاة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة عند تنفيذ البرامج التعليمية وكل الأنشطة التي تقدمها الجامعات وكذلك مرافقها.
- (40) الإسراع في إنجاز طباعة الأدلة العامة والشاملة لكل من : الجامعات - أعضاء هيئة التدريس - الطلاب الموظفين إلخ
- (41) الإسراع في وضع ميثاق أخلاقي عام للجامعات.

❖ ثالثاً / مقترحات تخص المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية:-

- (1) استقلالية المركز الوطني عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- (2) تسمية فريق متكامل يشرف على تنفيذ خطة اعتماد الجامعات الحكومية على المستوى الوطني.
- (3) وضع برنامج تدريبي للاستمرار في نشر ثقافة الجودة وضمانها في المؤسسات التعليمية، وتهيئة الكوادر الإدارية والأكاديمية للشروع في إعداد الدراسات الذاتية.
- (4) اختيار نموذج من كل جامعة حسب قدرتها، إما أن يكون كلية أم برنامج ودعمه فنياً ومالياً من قبل وزارة التعليم العالي ومركز الجودة للوصول بهل لاعتماد، ليكون نموذجاً يحتذى به في كل جامعة ، وهذا الإجراء سيكون له عدة فوائد أهمها وجود نموذج حقيقي في كل جامعة للجودة، مما يسهل على البرامج الأخر بتطبيق الجودة كونها واقعاً ملموساً أمامهم.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

- 5 وضع معجم للمفاهيم ومصطلحات الجودة وضمانها لتفادي التضارب في استخدامها وزيادة التناغم، بحيث تكون واضحة ودقيقة وغير قابلة للتدويل.
- 6 ضرورة إعداد المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية لجميع الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات في مختلف التخصصات.
- 7 إعداد مدربين للجودة وضمانها.
- 8 استمرار المركز الوطني بالزيارات الميدانية للجامعات وإعداد التقارير بشأنها.
- 9 على المستوى الاقليمي والدولي على المركز أن يواظب على الاطلاع على كل جديد وعقد اتفاقيات تعاون وشراكة مع غيره من المراكز والهيئات المماثلة، والاستفادة من الممارسات الناجحة في مجال جودة التعليم العالي.

❖ استنتاجات ختامية:-

❖ لابد من إيلاء الجامعات الأهمية التي تستحقها بالنظر إلى الدور الأساسي المناط بها في نحت العقول والخيال والوجدان خاصة وأن المرحلة الانتقالية التي نعيشها حالياً تحتاج إلى عقلية جديدة وخيال

مبدع ووجدان متحرك، وبالتالي تحتاج إلى جامعات تقود نحو إنتاج العقول والأفكار وليس إنتاج قوالب جامدة ومتكررة.

■ إن الجامعات الليبية تعيش حالياً في ظل أزمة، هي في جوهرها أزمة ثقافة الجودة وضمانها بامتياز، أي أن تجلياتها المؤسسية والبرمجية في الجامعات ليست سوى أعراض، وأنها تستمد أسبابها الجوهرية من أرضيتها الفكرية الراجعة إلى وجود خلل في فهم وتطبيق وممارسة الجودة وضمانها، حيث تتخذ الأزمة شكل إقامة اضطرارية في عين الإعصار في منزلة بين منزلتين نتيجة اصطدام بين إرادتين متعادلتين حتي الآن: إرادة تشد إلى الخلف، وأخرى تدفع إلى الأمام وتتوق إلى المستقبل، كما أن الفروق بين طرفي الأزمة سرعان ما تتبخر أمام العين الفاحصة، وسرعان ما يتضح للمتمعن أن كلا الطرفين ليس لديه مشروع وخطط واضحة، مما يرجح أننا أمام أعراض أزمة ولسنا أمام جوهرها.

■ إن القيادات الجامعية لا تخلو في بعض الجامعات من استثناءات جيدة، لكن هذه الاستثناءات لا تنفي القاعدة، حيث لوحظ من خلال الزيارات والمقابلات مع عدد من القيادات الجامعية بأنها جزء من تركة الدكتاتورية وإرثها، حيث لم تنجُ في جانب كبير منها من مرض إنتاج الدكتاتورية من الناحية الذهنية مع حفظ المقامات واحترام الاستثناءات، وهذه القيادات قد تكون عالمة بما للعبارة من دلالة العلم بالشيء وحفظه لكنها ليست قيادات مثقفة بما للعبارة من دلالات السؤال والشك واحترام الاختلاف والاقتران بنسبية

الحقيقة، وهذا في حقيقة الأمر هو الجانب الأكبر من الأزمة الحالية التي تعيشها الجامعات الليبية.

دخول العديد من غير ذوي العلاقة أو المتخصصين مهنة التدريس، وبشكل عام يمكن تحديد أهم مواطن الضعف المتصلة ببعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية والتي تعرقل تأصيل الجودة وضمانها في الجامعات :

1. ضعف التكوين المهني لبعض أعضاء هيئة التدريس.
2. عدم القيام بالجامعات بأعداد وتجهيز دورات تدريبية لغرض التنمية المهنية.
3. عدم تقبل وجهات نظر الطلبة في القاعات التدريسية وتقليل أهمية تلك الآراء.
4. الاعتماد على أسلوب الحفظ والتلقين.
5. قيام بعض الأساتذة بتدريس مواد غير متمكنين منها.
6. عدم الالتزام بمواعيد المحاضرات.
7. عدم تطوير المناهج والمقررات الدراسية.
8. عدم الالتزام بمعايير التقييم الخاصة بالطلبة.
9. عدم الالتزام بالساعات المكتبية المخصصة لمراجعات الطلبة.
10. تعدي بعض الأساتذة على الطلبة بألفاظ نابية تخرج عن إطار اللياقة والأدب أثناء العملية التعليمية.

بالرغم من أن ظروف الإصلاح والتغيير مواتية حالياً بسبب رياح التغيير والثورة في العام 2011م، إلا أن معظم الجامعات لم يطل التغيير فيها سوى الجانب المتعلق بالإكراه أو الإرغام أو الإجبار

على الآداب أو الأخلاق، إن الأزمة الحالية في حاجة إلى حلول عاجلة تتطلب تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية أو القبلية، ويتطلب الأمر الإسراع في تنفيذ خطة الوزارة بشأن إصلاح منظومة التعليم الجامعي برمته.

■ وبشكل عام يمكن تحديد أهم الاستنتاجات الختامية لهذه الزيارات في النقاط التالية:-

❖ العلم الذي لا يترجمه عمل سيظل ترفاً في بلدٍ في حاجة ماسة لكل الكوادر والأطر، نريد تعليماً يعمل على تطوير المجتمع وصولاً إلى تحقيق أهدافه في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعليم يحقق استعمال تقنية المعلومات بفعالية، والاستفادة القصوى من المعرفة العلمية واتساع شبكة المعلومات الدولية، وبذلك نستطيع مواجهة تحديات العصر خصوصاً مع زيادة الفجوة الرقمية المعلوماتية بين من يملكون المعرفة التي تمكنهم من التعامل بنجاح مع مشكلات العصر وبين من لا يملكونها.

❖ إن تحقيق ذلك يتطلب إعادة تعريف جامعاتنا في ظل وجود إستراتيجية لتحسين وتطوير منظومة التعليم العالي، وقبل ذلك لابد من تحديد رؤية ورسالة وأهداف التعليم العالي والتي من خلالها يتم تصفير تلك المشكلات وصولاً إلى تحقيق الجودة وضمانها في منظومة التعليم العالي، إن التساؤل المطروح حالياً هو: أين موقع جامعاتنا الآن من خارطة الجامعات الدولية أو الإقليمية؟ وهذا التساؤل يدفعنا إلى طرح تساؤل آخر وهو:

ماذا نريد من جامعاتنا؟

بعد الإجابة عن هذا التساؤل، يمكن تحديد الآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها الولوج إلى ما نصبو إليه، فمنذ العام 1993م، وضع العالم من خلال منظمة اليونسكو الرؤية العالمية للتعليم العالي والتي تبلورت في مجموعة نقاط لعل أهمها:

- ◀ أن يكون مهمته التربية لا التدريب.
 - ◀ أن يحرص على معايير الجودة.
 - ◀ أن يعزز المسؤولية والمحاسبية الإدارية في إطار من الشفافية.
 - ◀ أن يزيد الاهتمام بالمشكلات التي تعترض التنمية البشرية.
- ومنذ ذلك التاريخ قامت العديد من الدول بإعادة صياغة منظومة التعليم من خلال الأخذ بتلك الأهداف ضمن منظومتها التعليمية، ومن ثم بدأ الحديث عن الجودة وضمانها كطريق تستطيع من خلاله مؤسسات التعليم العالي الولوج إلى تلك الأهداف.

❖ من خلال المعاينة والاقتراب من واقع البنية التعليمية الجامعية يتبين بشكل واضح الحاجة إلى ضرورة الإسراع في إجراء عمليات الإصلاح والتقويم.

❖ هناك توسع استعجالي في عدد من الجامعات والكليات كما لا كفاً.

❖ بالرغم من مرور سنتين من عمر الثورة، إلا بعض القيادات الجامعية لا تزال تعتقد بأن مبررها في عدم وجود خطط إستراتيجية أو خطط تنفيذية أنها تدير أزمة داخل الجامعات ، وهذا يدفعنا إلى طرح تساؤل ألا تحتاج الأزمة إلى خطط كي تُدار بشكل فعال؟ وبطبيعة الحال هذه

الملاحظة تتسحب أيضا على وزارة التعليم والبحث العلمي التي يفترض أن تقوم بإعداد خطة إستراتيجية وخطط تنفيذية، فهناك مثلاً: مركبات جامعية تحتاج إلى استكمال، وهناك مشاريع صيانة متوقفة، كل ذلك يحتاج إلى وضع الخطط اللازمة لتنفيذها.

❖ إن الجامعات ليست مؤسسات منفصلة عن كيانات الدولة أو معزولة عنها، بل هناك تأثير، فمجريات الأحداث في ليبيا وخلال أربعين عاماً كان لها تأثير سلبي واضح على مجريات العملية التعليمية، فكان تسييس التعليم العالي من خلال عمليات توزيع الجامعات على المناطق فيزداد عدد الجامعات مرة ويقل مرة أخرى، مثلاً: ضم جامعة الزاوية إلى جامعة الجبل الغربي، وضم جامعة مصراته إلى جامعة المرقب.

❖ لقد تأثر التعليم في الجامعات الليبية الحكومية بعوامل عديدة منها عدم وضوح الرؤية والأهداف ، وهذا يعني عدم وجود خطط تحكم العملية التعليمية .

❖ تبقى السمة البارزة لجُل الجامعات الليبية هي حداثة العهد إذا تم استثناء جامعتي طرابلس وبنغازي، حيث أنشئت خلال الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أن 90% من الجامعات الليبية أنشئت في الثمانيات والتسعينيات من القرن الماضي، حيث لا يتعدى عمر 70% منها عشرين عاماً، ونحن نعلم بأن الجامعات تحتاج إلى وقت كي ترسخ بنيتها المؤسسية وتُجود دورها المعرفي.

❖ وجود فجوة في تقدير وفهم آليات الجودة وضمانها وتطبيقها في بعض الجامعات وهذا ما تظهره البيانات الإحصائية، والممانعة من قبل

بعض القيادات التعليمية في إرساء آليات الجودة والمفترض توضيحها من خلال إجابات واضحة وشفافة على الاستبانات ومساندتها بأدلة وشواهد حقيقية.

❖ عدد البرامج العلمية في كل الجامعات 1099 برنامج جامعي، إضافة إلى 246 برنامج دراسات عليا، حيث إن عدداً من هذه البرامج تم استحداثها دون علم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ودون مراعاة الموارد البشرية والطبيعية وتوجهات التنمية والاقتصاد الوطني.

❖ بعض الجامعات لا تمتلك لوائح داخلية خاصة بها، كما أن بعض الكليات والأقسام العلمية تفتقر إلى وجود لوائح تنظم آليات عملها، حيث تعتمد هذه الجامعات والكليات والأقسام على اللائحة العامة (501) لسنة 2010م.

❖ من السمات البارزة أيضاً في كل الجامعات هي زيادة عدد الموظفين حيث وصلت هذه الزيارة في بعض الجامعات إلى 16%، مما أرهق كاهل الجامعات مالياً، كما تفتقد هذه الجامعات إلى برامج لتنمية مهنية للموظفين.

❖ لا يزال البحث العلمي في الجامعات الليبية في مرتبة متدنية، بالرغم من أن قانون التعليم 18 لسنة 2010م، ينص على أن البحث العلمي يعتبر من الوظائف المهمة لهذه الجامعات، حيث تفتقر هذه الجامعات إلى وجود برامج تشجع البحث العلمي، إضافة إلى زيادة العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس على حساب البحث العلمي، بالتالي فإن جل البحوث العلمية في الجامعات هي بحوث لغرض الترقية العلمية، كما أن إجازة التفرغ العلمي التي يتم منحها لأعضاء

هيئة التدريس ولا يتم الاستفادة منها في عمليات البحث العلمي بالشكل المطلوب، فهي إجازة من الواجبات التدريسية لعضو هيئة التدريس.

❖ عدم استقلالية الجامعات خلال فترة النظام السابق ووقوعها تحت سيطرته المباشرة، حيث تحولت كل الجامعات إلى ساحات لنشر الأفكار والتوجهات السياسية للنظام السابق، إضافة إلى إصباغ بعض مفاهيم ومصطلحات النظام السابق على العملية التعليمية، فمثلاً: مناهج الفكر الجماهيري والتي تم إلزامها ضمن المقررات الدراسية في الجامعات الليبية والتي كانت ضمن متطلبات الجامعات الإلزامية، مما أثر ذلك سلباً على العملية التعليمية وحرية التفكير والإبداع.

❖ ومن آثار تبعية الجامعات للنظام السابق أن أصبحت كل الجامعات تدار وفقاً لمقتضيات المنطق السياسي للنظام السابق وليس وفقاً لخطط تعليمية، فمثلاً: تدخل بعض الجهات السلطوية في السابق مثل مكتب اللجان الثورية في مسار الجامعات من خلال نشر أفكار النظام السياسي، وجعله منظومة التعليم العالي منظومة موجهة من قبل تلك السلطة في اتجاه مضاد لممارسات العمل الجامعي السليم.

❖ تعاني الجامعات حالياً من تكديس مخيف للطلاب خاصة في كليتي الطب والهندسة، فمثلاً: كل الجامعات الليبية يوجد لديها كليات طب بشري، هذا إضافة إلى وجود بعض الفروع لنفس الكليات في بعض المناطق، والسؤال الذي يطرح نفسه هل نحن في حاجة إلى كل هذا العدد؟

- ❖ معظم برامج جامعاتنا تنتج نفس المخرجات، وكأنها مقياس واحد يناسب الجميع وربما يرجع ذلك إلى سياسات النظام السابق، ولكي تستمر جامعاتنا فلا بد من إعادة تعريفها.
- ❖ اعتماد بعض الجامعات الحكومية وبشكل ملفت للنظر على أعضاء هيئة تدريس غير قارين، دون الأخذ في الاعتبار التكوين المهني لهم.
- ❖ بعد الثورة الليبية 2011م، برز إشكال القوة التي تمتلك السلاح في تحديد مسار بعض الجامعات خاصة في إجراءات قبول الطلبة والموظفين وحتى قبول أعضاء هيئة التدريس، وأحياناً أخرى حتى في فتح فروع لبعض الكليات أو أقسام في بعض المناطق.
- ❖ أصبح المراقبون الماليون في الجامعات هم من يحدد متطلبات واحتياجات الجامعات والتي من المفترض أن تقي بتحقيق الأهداف، بالتالي الأمر يحتاج إلى إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظمة لعمليات الصرف المالي.
- ❖ بالرغم من كون خدمة المجتمع والبيئة من وظائف الجامعات إلى جانب التعليم والتعلم والبحث العلمي، إلا أن جل الجامعات لا تزال منغلقة مع نفسها داخل الأسوار المحيطة بها، حيث لم تخرج جل الجامعات إلى المجتمع للتعرف على حاجاته ومشكلاته، وتقديم الخدمة والرأي والمشورة له بهدف حلها ومعالجتها، حيث لم تشارك جل الجامعات في تفعيل دورها فيما يتعلق بخدمة المجتمع والبيئة من خلال أعضاء هيئة التدريس والطلبة، أو الاستعانة بمرافقها المختلفة، وعلى سبيل المثال كان يفترض بأقسام، مثل: علم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، والتربية وعلم النفس في الجامعات أن تخدم المجتمع بما

يطلبه منها من معلومات في مواضيع كثيرة في هذا المجال، مثل :
المصالحة الوطنية - انتشار السلاح - الدستور - الاعتصام.... إلخ،
وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات وبرامج التدريب
قصير الأجل، وغير ذلك من برامج التدريب والتنمية.

❖ يعاني أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية من عدم حصولهم
على برامج التنمية المهنية، مثلاً: لا تقدم الجامعات برامج أو دورات
تدريبية متعلقة بتطوير طرق التدريس، أو التعامل مع التقنية الحديثة،
وغيرها من البرامج التي تساهم في الارتقاء بالعملية التعليمية، مما أدى
إلى عدم قدرة أعضاء هيئة التدريس من الاستفادة من برامج تقنية
المعلومات ووسائلها الحديثة في تطوير العملية التعليمية، مما يستدعي
إنشاء مراكز بالجامعات لتنمية وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس.

❖ تأثرت الجامعات الليبية والبرامج المقدمة من نقص أو شح الإنفاق
عليها وهذا كان له تأثير على الموارد المتاحة للطلاب وأعضاء هيئة
التدريس، حيث جاء التوسع الكمي في انتشار الجامعات والبرامج على
حساب نوعية وجودة التعليم، فمثلاً: يتم فتح فروع لكليات وأقسام في
بعض مواقع غير مؤهلة وتفقر لأبسط مقومات العملية التعليمية
الجامعية، بالتالي يتوجب إعادة النظر في التوسع الأفقي لفروع
الجامعات والذي كان سببها لها جبال أمني لدى النظام السابق، مما أثر
على جودة مخرجات العملية التعليمية.

❖ أصبحت المكتبات في جل الجامعات دون المستوى، كما أن
المعامل والمختبرات والورش جلها أصبحت قديمة، ولا تتسع للأعداد
المتزايدة من الطلاب، كما أن القاعات والمدرجات اكتظت بالطلبة،

وكان لهذا تأثير على علاقة الطالب بالأستاذ حيث إن المسافة تباعدت بينهما، كما تأتي مرتبات أعضاء هيئة التدريس غير ملائمة مقارنة بمرتبات عضو هيئة التدريس الأجنبي في أعلى قائمة هموم أعضاء هيئة التدريس.

❖ هناك شكاوى من تردي نوعية التعليم في معظم البرامج التي تم زيارتها، حيث غلبت عليها السمات التالية : تدني التحصيل المعرفي ، ضعف القدرات التحليلية و الابتكارية واطراد التدهور فيها، وعدم استخدام التقنيات الحديثة، إذ لا يمكن إحداث تغيير عميق وشامل في المجتمع، ما لم تتوفر مخرجات مؤهلة أكاديميا و فنياً مؤمنة بالتطوير والتغيير وقادرة على أدائه.

❖ وجود خلل واضح بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية وبين نواتج التعليم من ناحية أخرى، ولعل من أكثر جوانب التعليم أزمة في الجامعات الليبية هو عدم قدرته على توفير متطلبات التنمية المجتمعية، حيث أصبح جل البرامج التعليمية التي تعطي في الجامعات معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقنية.

❖ إن تطبيق الجودة وضمانها في الجامعات الليبية أصبح رهيناً بشخصية من يقود الجامعات، إضافة إلى من يقود مكاتب الجودة وتقييم الأداء، لذلك نجد ممارسات جيدة في بعض الجامعات ومعدومة في البعض الآخر.

❖ قلة التشريعات واللوائح القانونية أو ضعفها إن وجدت لإرساء الجودة وضمانها في الجامعات.

❖ وجود بعض الممارسات الجيدة من قبل بعض الجامعات.

- ❖ الاستمرار في نشر ثقافة الجودة وأهميتها نظرياً وعملياً بعدما أظهرت نتائج الزيارات الاستطلاعية التي قام بها المركز لمؤسسات التعليم الجامعي الحكومي عدم وجود دلائل وحجج دامغة مدعمة بأمثلة في الرد على بعض أسئلة الاستبيانات المقدمة لكل المستويات القيادية، إما لقصور في فهم الجودة أو الممانعة في تطبيقها، مع التأكيد على فهم مصطلحات الجودة والفروق بينها لجميع الأطراف العملية التعليمية.
- ❖ توظيف بيانات ونتائج التقييم من الزيارات الاستطلاعية في وضع خطط المدييات زمنية متفاوتة لإصلاح التعليم العالي ودمج المراحل الأولى من هذه الخطط في البرامج الحالية لوزارة التعليم العالي من خلال الميزانيات والقوانين والإجراءات واللوائح.
- ❖ أن ترتبط هذه الخطط والبرامج بالواقع الحالي للبنية التعليمية والعمل على رفع سقف متطلبات الجودة ضمن كيانات التعليم العالي تدريجياً، أي تطبيق ما يعرف بالتفكير والتخطيط الإستراتيجي.
- ❖ الاستمرار في الممارسات الجيدة من قبل المركز الوطني لضمان الجودة من زيارات استطلاعية وورش عمل ولقاءات تحاورية لما له من دور في نشر وتأسيس الجودة وضمانها.
- ❖ الإشادة بالممارسات الجيدة لتطبيقات الجودة من قبل بعض الجامعات لما له من دور في نشر التنافس مع المؤسسات الأخرى فيما يرتبط بالجودة وضمانها.
- ❖ أخيراً إقناع صانعي القرار في ليبيا أن الاستثمار في إصلاح منظومة التعليم العالي هو مشروع واعد وكل مخرجاته خير.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

تقارير تفصيلية عن التقييم المؤسسي للجامعات المستهدفة بالزيارات الاستطلاعية

تقرير التقييم المؤسسي لجامعة
الجبيل الغربي

العنوان: غريان

تاريخ الزيارة الاستطلاعية : 23 – 27 / 06 / 2013
أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

الصفة	الاسم	ت
مدير الفريق	د. حسين سالم مرجين	1
رئيس الفريق	د. علي خير صابر الشيباني	2
عضواً	د. صالح الصادق السباني	3
عضواً	د. رافع عبدالسلام الجهاني	4
عضواً	د. عبدالعزيز حسيناالحلافي	5
عضواً	د. جمال منصور بن زيد	6
عضواً	أ. عبد القادر علي أبوبكر	7
عضواً	أ. محمد سالم صقر	8
عضواً	أ. ناصر محمد الشبة	9
عضواً	د. مفتاح محمد سعد البركي.	10
منسقاً إدارياً.	أ. إبراهيم السنوسي علي	11
منسقاً إدارياً.	سليمان العزابي	12

اسم الجامعة : الجبل الغربي

العنوان الإلكتروني : www.misuratau.edu.ly

قرار إنشاء الجامعة : 745 لسنة 1991م.

اسم رئيس الجامعة: د.مفتاح عمران حسين

الدرجة العلمية : أستاذ مشارك

الصفة : قار

عدد الكليات: (19) كلية ، 5 فروع

عدد البرامج العلمية:الجامعية(118 برنامجاً)
العليا (03 برامج)
عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: (850)
عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين : (200)
عدد الموظفين بالجامعة:(2550 موظفاً)
عدد الطلاب في العام الدراسي 2012-2013م (17997 طالباً)

تعريف بالجامعة

جامعة الجبل الغربي جامعة عامة مقرها الرئيسي مدينة غريان أنشئت سنة (1991) بموجب القرار رقم (745)، مرت الجامعة منذ إنشائها بأوضاع مختلفة من جامعة بدأت (كلية المحاسبة)، ثم جامعة مدمجة مع جامعة الزاوية تحت مسمى واحد، وأخيراً جامعة مستقلة تحت اسمها الحالي "جامعة الجبل الغربي" اعتباراً من 2011/2م، لتصل عدد كلياتها حالياً إلى (25) كلية. وكليات الجامعة منتشرة وموزعة على مساحة جغرافية واسعة تمتد من

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

مدينة غريان في شرق الجبل الغربي إلى مدينة درج في غرب البلاد، قرب الحدود الجزائرية بطول 500 كيلو متر، ومسافة تمتد جنوباً من مدينة غريان إلى بلدة نسمة بطول 150 كيلو متراً، وتوجد عدد من القاعات الدراسية والمجمعات والفروع لكليات الجامعة (دائم / مؤقت)، المؤقت هي الفروع التي أنشئت نتيجة للمشاكل الاجتماعية بعد الثورة على سبيل المثال: كلية الآداب في مزدة حالياً لها قاعات دراسية في كل من: الأصابعة، ونسمة، والشقيقة.

❑ ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية لجامعة الجبل الغربي:

❑ المحور الأول: الرؤية والرسالة والأهداف:-

لا توجد رؤية معلنة ومعتمدة للجامعة، ولا توجد رسالة معلنة ومعتمدة للجامعة، أو أهداف معلنة ومعتمدة للجامعة عدا الأهداف المحددة في قرار إنشاء الجامعة، ولا توجد خطة (إستراتيجية أو تنفيذية) للجامعة، وغير واضح تماماً بأن هناك اعتماد على آراء الخبراء والاستشاريين في إعداد الخطة

الإستراتيجية، رغم أن مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء أفاد بوجود إجراءات في هذا الشأن.

❑ المحور الثاني : التنظيم الإداري :-

لا يوجد هيكل تنظيمي معتمد يتواءم مع رؤية ورسالة وأهداف الجامعة لعدم وجود رؤية ورسالة وأهداف واضحة للجامعة. ولا يوجد توصيف للملاك الوظيفي والسبب تأخر الكليات في الرد على التعميمات الخاصة في هذا الموضوع، كما يوجد لدى الجامعة معايير واضحة لاختيار الموظفين بحيث يتم الإعلان عن الوظائف وذكر شروط التعاقد وتشكيل لجان لمعرفة الاحتياجات بناءً على طلب الكليات.

❑ المحور الثالث: مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء :-

لا تستخدم الجامعة رسالتها وأهدافها كأساس للتدقيق الداخلي وتحسين الجودة بسبب عدم وجود رسالة وأهداف واضحة أو معتمدة للجامعة. ولا تلزم الجامعة مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالقيام بالتقييم الذاتي بشكل مستمر، والجامعة لا تقوم بإشراك مكتب الجودة في المجالس الرسمية لعرض ومناقشة قضايا الجودة بها بسبب الوضع القانوني والفني للمكتب وبسبب قصور ثقافة الجودة، وبالتالي لا توجه الدعوة إلى مدير المكتب أو من يمثله لحضور الاجتماعات. ولا تدعم الجامعة مكتب الجودة وتقييم الأداء للقيام بالدراسة الذاتية ولم تستجب لطلبات مدير المكتب بالخصوص، كما لا يوجد لدى الجامعة أي خطط للتحسين في ضوء نتائج التقييم الذاتي لأنها لم تقم بإجراء التقييم الذاتي.

المحور الرابع : البرنامج التعليمي:-

لا يوجد دليل على توافق برامج الجامعة مع رسالتها لعدم وجود رسالة واضحة أو معلنة للجامعة وبذلك يصعب التحقق من ذلك . حيث لا يوجد دليل واضح لتضمن الجامعة وجود أهداف واضحة محددة ومعلنة لبرامجها لعدم وجود أهداف واضحة ومعلنة للجامعة، وأيضاً لعدم توفر الاستقرار الإداري، وتغيير منسقي أقسام الجودة بشكل مستمر، ولا يوجد دليل واضح لتضمن الجامعة تحديد المقررات الدراسية وفق متطلبات الحصول على الدرجة العلمية لعدم وجود معايير معتمدة، لكن الأقسام العلمية في الكليات تعمل على تحديد المقررات الدراسية وفق متطلبات الحصول على الدرجة العلمية، كما لا يوجد دليل ملموس على تبني الجامعة معايير أكاديمية معتمدة لكل برنامج، والسبب ربما يعود إلى عدم وجود معايير أكاديمية وطنية أو ضعف ثقافة الجودة في الجامعة، كذلك لا يوجد دليل على مخاطبة البرامج بتبني معايير أكاديمية، ولا يوجد دليل ملموس على أن الجامعة تلزم إدارات البرامج بتحديد نوع الامتحانات التي يتوجب على الطالب اجتيازها، والسبب عدم وجود معايير أكاديمية معتمدة أو متابعة من قبل الجامعة وضعف ثقافة الجودة بالجامعة، لكن بعض الكليات تقوم بإلزام إدارات البرامج فيها بتحديد نوع الامتحانات، ودرجت العادة على ترك الخيار لعضو هيئة التدريس طريقة اختيار الامتحان ، وإن كان يتم التشديد على اتباع الأساليب الجيدة، والمتعارف عليها في العملية التعليمية، ويوجد توصيف واضح ومحدد لمقررات البرامج الدراسية من خلال النشرات الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي أُعدت في كتيبات خاصة موزعة على الجامعات. كما توجد لدى الجامعة لائحة للدراسات الجامعية

وفق اللائحة 501 العامة مع التأكيد على الكليات بإصدار لوائح داخلية لكل منها وفق المراسلة المؤرخة في 12.5.2013م، وتوجد لائحة قديمة للدراسات العليا، يتم تحديثها وفق التحديث في اللائحة العامة للدراسات العليا، كما تلزم الجامعة الكليات بتطبيق لائحة الدراسات العليا من خلال تحديثها. كما تلزم الجامعة إدارات برامج الدراسات العليا بتصنيف معتمد ومعلن لبرامجها من خلال إصدار توصيف لكل مقرر يحوي أسماء المقررات وعدد ساعاتها، وأهم البيانات الخاصة بالمقرر كعدد الوحدات ومشرف المقرر ولغة الدراسة.....إلخ، كما تلزم الجامعة إدارات البرامج تحديد متطلبات الرسائل والأطاريح العلمية. لكن لا تلزم الجامعة إدارات برامج الدراسات العليا تحديد نوع الامتحانات التي يتوجب على الطالب اجتيازها، وإنما يترك ذلك لعضو هيئة التدريس وفق السياق المتبع.

المحور الخامس : أعضاء هيئة التدريس:-

لا يوجد دليل لأعضاء هيئة تدريس والكوادر المساندة في الجامعة لعدم التعاون بين الكليات والأساتذة، بل توجد كشوفات لأعضاء هيئة التدريس. ولا تدقق الجامعة في مدى كفاية أعضاء هيئة التدريس إلا في متابعة الغياب عندما يُحال من الكليات لعدم قناعة الإدارة بأنها من اختصاصاتها. وهناك خطة لتوفير احتياجات الجامعة من أعضاء هيئة تدريس وفق التعليمات والضوابط الصادرة عن الوزارة بالخصوص وليس

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

استناداً على رسالتها وأهدافها. كما تعتمد الجامعة معايير واضحة وشفافة لاختيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة وذلك وفق التشريعات النافذة. وتوفر الجامعة العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة المؤهلين لتنفيذ برامجها وفق المتاح (حسب شروط اللائحة) باستثناء كلية المحاسبة التي يصل فيها العدد إلى الكفاية وقد يزيد. وتضمن الجامعة أن تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس القارين وغير القارين كما هو وارد في دليل الجودة إلا في بعض الكليات، ولا يتوفر لدى الجامعة ملف أكاديمي لكل عضو هيئة تدريس والموجود ملف شخصي يحوي المستندات الوظيفية كالشهادات العلمية، وعقود التعيين، والمستندات الشخصية، أما ملفات أعضاء هيئة التدريس المغتربين وبناء على عينة عشوائية فإن أغلبها لا يحوي الشهادات الأصلية ولم يتم معادلتها من الجهة الوطنية المختصة بمعادلة المؤهلات العلمية، وغير مصدقة من وزارة الخارجية أو سفارة الدولة التي بها المؤسسة المانحة للمؤهل.

المحور السادس : شؤون الطلبة:-

تعتمد الجامعة شروطاً واضحة لقبول الطلاب من خلال تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (935) لسنة 2012م، حيث لا توفر الجامعة العناصر البشرية المؤهلة المساعدة للطلبة على إنهاء الإجراءات المطلوبة نظراً لعدم وجود العناصر المدربة والمؤهلة لأداء تلك الأعمال، وعدم إمكان فتح دورات في هذا الخصوص في الوقت الراهن، ولا تعتمد الجامعة استخدام وسائل تقنية المعلومات في القبول والتسجيل، ومنح الإفادات والشهادات، ويتم ذلك يدوياً

نظراً لعدم توفر الإمكانيات وعدم وجود العناصر المدربة على استخدام تلك الوسائط غير الموجودة أصلاً. كما تتلاءم أعداد الطلاب المقبولين بالجامعة والقدرة الاستيعابية لها، ويوجد نظام إرشادي أكاديمي بشكل جزئي في بعض الكليات.

و توجد وحدة للخريجين، وهي فرع من فروع إدارة التسجيل، وكذلك يوجد بند مخصص لدعم الأنشطة الطلابية في ميزانية الجامعة، توجد آليات للتواصل مع الطلاب من خلال اتحاد الطلبة، والذين تمت مقابلتهم بشكل مباشر، وعن طريق الشكاوى الفردية عن طريق الأقسام،

ملحوظة:-

❖ لوحظ أن مكتب المسجل العام على قدر جيد من التنظيم والعمل المبوب، حيث يحتوي على أرشيف شبه متكامل، فهو يحوي قوائم بأعداد الطلاب لجميع كليات الجامعة، وفروعها منذ التأسيس وحتى عام 2013م، مجدولة بشكل جيد، كما أنه يحوي قوائم للخريجين لتلك الكليات حتى العام الدراسي 2010-2011م، ويتبع نظاماً محدداً في تغيير صفة القيد للطلبة المنتسبين إلى نظاميين من خلال شروط مصادق عليها من قبل مجلس الجامعة، حتى يتيح للطالب فرصة مواصلة دراسته في ظروف أفضل، كما أنه يتبع نظاماً مميزاً في إصدار إفادات التخرج محاولاً الاستفادة من التقنيات التي تستخدمها شركة Xerox الشهيرة، لتفادي عمليات التزوير، والحيلولة دون تزوير مثل تلك الوثيقة المهمة، ومن أهم الخطوات التي تتبع لإصدار وثيقة النجاح: تصدر الوثيقة من مسجل الكلية، ثم تحال إلى عميد

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

الكلية، ومنه إلى المسجل العام، ولا تعتبر نهائية إلا بعد التصديق عليها بختم خاص من قسم الخريجين، وتُقهرس إلكترونياً يُشار فيه إلى الشهر والسنة، ثم الرقم التسلسلي لإصدار الإفادة .

❖ كما يوجد في قسم التسجيل أرشيف خاص ومنظم لصرف المنحة الدراسية، حيث خُصص لذلك نموذجاً خاصاً يحوي كل البيانات الخاصة بالطالب مصادقاً عليها من قبل القسم العلمي التابع له الطالب، ومن القسم الداخلي إذا كان الطالب مقيماً في القسم الداخلي.

❖ وفي المجمل العام فإننا نشكر المسجل العام على نشاطه وأرشفته لقسمه وعمله المنظم الذي يُعد من أفضل أقسام الجامعة تبويماً وتنظيماً.

❖ المحور السابع : خدمات الدعم التعليمية:-

لا توجد مكتبة مركزية ولكن توجد مكتبات في كليات الجامعة وهي تحوي بعض الكتب والمراجع التي تلبى جزئياً احتياجات البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة بينما لا يتوفر إصدارات من الكتب والدوريات العلمية، والطاقة الاستيعابية لكل مكتبة كلية أو برنامج (التي تم زيارتها) تتناسب مع عدد الطلاب بالكلية أو البرنامج، أما على مستوى الجامعة فلا يمكن إصدار قرار بذلك، ويتوفر المناخ الصحي المناسب إلى حد ما في المكتبات التي تمت زيارتها ولكن هناك مشكلة في التكييف، ولا تتوفر إجراءات الأمن

والسلامة المناسبة في المكتبات باستثناء مطفئات الحريق، كما لا يوجد إطلاقاً اشتراك في الدوريات ذات العلاقة بالبرامج التي تقدمها الجامعة، ولا يوجد في الوقت الحالي موقع إلكتروني يُعرف بالجامعة وبأنشطتها المختلفة، بالرغم من وجود مثل هذا الموقع في السابق، وقفل لأسباب فنية منذ 4 أشهر وجاري حالياً العمل على تفعيل الموقع السابق أو إنشاء موقع جديد خاص بالجامعة، لا يتوفر لدى الجامعة العدد الكافي من أجهزة الحاسوب والموجود في الكليات هو عبارة عن أجهزة قديمة نسبياً، ولا توجد معامل ومختبرات وورش مجهزة تتناسب مع أعداد الطلبة، كذلك لا يتوفر لدى الجامعة العدد الكافي من الفنيين المؤهلين والمدربين للإشراف على المعامل والمختبرات والورش لتقديم المساعدة الفنية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، في حين توجد بعض المخازن وإن لم تلبي احتياجات البرامج.

المحور الثامن : المرافق :-

لا تتوفر بالجامعة المساحة والمباني الكافية لتحقيق أهداف برامجها التعليمية لأن أغلب الكليات موجودة في مباني مدرسية (مُصممة كمباني للتعليم دون عالٍ) في حين ن أن القاعات الدراسية ملائمة لتنفيذ برامجها نسبياً حيث ينقصها التكييف والتبريد والوسائل التعليمية، مثل أجهزة العرض، لا توجد مبان خاصة للأنشطة اللاتدرسية والخدمات المساندة لها، بينما تتوفر نسبياً بعض الخدمات المساندة، لا تتوفر بالجامعة مواقف للسيارات كافية

وملائمة، لا توجد في الجامعة خطة معتمدة لإدارة المخاطر، وإنما هناك خطة تصور لتوفير مطفئات حرائق لتوزيعها على الكليات، لا تتوفر بالجامعة الخطط اللازمة لصيانة وتطوير مرافقها بما يتوافق وخطتها، وتنفذ الصيانة الدورية للمرافق حسب متطلبات الكليات.

المحور التاسع : الشؤون المالية:-

لا تخطط الجامعة موازنتها على أساس رسالتها وأهدافها، بل في ضوء احتياجات الكليات، وتلتزم الجامعة بإعداد موازنة سنوية (مرفق قرار تشكيل لجنة لإعداد الميزانية التسييرية لسنة 2013م، كما تشارك الجامعة ذوي الاختصاص وبإشراف المراقب المالي في وضع مقترح الموازنة، وتوجد بالجامعة إدارة مالية تتولى وضع الخطط ومتابعة شؤونها المالية تحت مسمى مكتب الشؤون المالية، والذي يعتبر مكوناً من مكونات إدارة الشؤون المالية والإدارية، كما توجد بالجامعة جهة تتولى مسؤولية وإدارة شؤونها المالية تحت مسمى مكتب الموارد الذاتية، في حين لا توجد خطة متكاملة لتنمية الموارد الذاتية للجامعة بل توجد مقترحات دون وجود خطة معتمدة.

المحور العاشر: البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة

لا توجد في الجامعة وحدة تتولى وضع خطة للبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة وإدارة شؤونه، لا يوجد دليل ملموس على وجود خطة معتمدة بخصوص البحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة، لا يمكن أن يكون هناك بحث علمي إذا لم يكن هناك توافق بين الخطة البحثية والرسالة والأهداف

غير الموجودة، ولا يمكن الحكم على مدى اعتماد الجامعة لآليات واضحة ومعلنة لمتابعة تنفيذ خططها البحثية لعدم وجود الخطة البحثية.

❑ المحور الحادي عشر: الشفافية والنزاهة:-

لا يوجد في الجامعة ميثاق أخلاقي عام موثق لأنه لا يقع ضمن الأولويات، ولا تتمتع الجامعة بالنزاهة بشأن نشر المعلومات الصحيحة فيما يخص رؤيتها ورسالتها لأنها غير مُعلنة، كما تنشر الجامعة معلومات صحيحة فيما يخص برامجها ومقرراتها والدرجات الأكاديمية التي تمنحها وإن لم تكن بشكل واضح في كل الكليات.

❑ الممارسات الجيدة :

❑ الاستمرار الطبيعي الواضح لعملية التدريس وعدم وجود ما يعكر العملية التعليمية رغم الوضع الأمني الحالي في البلاد.

❑ البرامج والخطط الموضوعية من قبل مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء في نشر وتبني نظم الجودة تعتبر خطوات جيدة نحو الاتجاه الصحيح و تحتاج التشجيع والدعم.

❑ قيام بعض الكليات والفروع في الجامعة، مثل: كلية الطب البشري، كلية المحاسبة، كلية الآداب بالأصابع بمجهودات طيبة لتبني وتطبيق مبادئ ونظم ضمان الجودة والاعتماد .

❑ أهم الملاحظات:-

1) ضعف الاهتمام باستخدام وتوظيف وإدخال التكنولوجيا إلى مجريات العمليات الإدارية والفنية والعملية في الجامعة، على سبيل المثال عدم وجود موقع إلكتروني مفعّل حالياً، وعدم وجود المنظومات والبرامج والأجهزة الحديثة، وعدم الاستفادة من المعدات المعملية والتقنية الموردة إلى الجامعة.

2) وجود نوع من الإذعان الواضح لدى الإدارة العليا إلى المشاكل الاجتماعية دون الاستناد إلى أسس علمية أو مبررات أو خطوات قانونية عند فتح فروع كليات أو إنشاء أقسام علمية أو فتح قاعات دراسية، وقد يحدث ذلك دون الرجوع إلى أو التنسيق مع الكليات الأصل.

3) ضعف التنسيق والتواصل بين الإدارة العليا وبين عدد من الكليات أو الفروع التابعة لها.

4) وجود نوع من القصور في عملية متابعة مجريات العمل اليومي في الجامعة وكلياتها وفروعها.

5) وجود ضعف إلى حد الانعدام في التنسيق بين الكليات وفروعها خاصة في الأمور الأكاديمية المتعلقة بالعملية التعليمية، مثل: تغطية العجز في أعضاء هيئة التدريس، توحيد المنهاج، الخطط المشتركة للتطوير والتحسين في البرامج والتخصصات المتشابهة. كذلك الحال عدم وجود خطة أو برنامج من الإدارة العليا لتوجيه البرامج الأكاديمية لتبني معايير أكاديمية معتمدة .

(6) تقليدية عمليات التوثيق والأرشفة وعدم وجود آليات واضحة يمكن اتباعها أو استخدامها في تتبع العمليات الإدارية والفنية أو الأكاديمية في الجامعة.

(7) أغلب الكليات والإدارات والمكاتب التي تمت زيارتها من قبل الفريق تشير إلى ظاهرة عدم الالتزام بتنظيم وجود القيادات الأكاديمية والإدارية بشكل يجعل المؤسسة منضبطة.

(8) الإهمال الواضح بالاهتمام بتوفير البيئة الآمنة وتوفير إجراءات ضمان الأمن والسلامة بمواقع ومباني الكليات وإدارة الجامعة، علماً بأن أغلب المباني هي مباني مدرسية مصممة لمراحل التعليم ما قبل التعليم العالي.

(9) هناك قصور واضح في توفير مرافق الأنشطة اللامنهجية ومرافق الخدمات الصحية، مثل: الملاعب، الساحات، المربعات الخضراء والعيادات الصحية وغرف استراحة خاصة بالطالبات، وأماكن استراحة أو مظلات للطلبة داخل مواقع الكليات.

(10) عدم وجود قواعد بيانات ومعلومات متكاملة لدى الجامعة جاهزة ومواكبة للتطورات الحديثة في مجال العملية التعليمية يمكن الرجوع إليها خاصة عند الحاجة لها في مجال التسجيل والقبول، أو أعضاء هيئة التدريس، أو الموظفين والعاملين والمباني والمرافق.

(11) عدم وجود مكتبة مركزية أو وجود رابط إلكتروني أو منظومة أو آلية لربط مكاتب الكليات الجامعية، علماً أن أغلب المكاتب يعمل بالنظام التقليدي مع نقص العناصر المؤهلة والمدربة في هذا المجال.

(12) إسناد بعض مهام المناصب الأكاديمية والإدارية والفنية الحساسة في الجامعة وكلياتها إلى أفراد ليس لديهم الخلفيات والخبرة المطلوبة لتولي مثل هذه المهام.

(13) غياب الاهتمام بالبحث العلمي وانعدام آليات واضحة لمتابعة البحث العلمي.

(14) غياب الاهتمام بوجود مواثيق أخلاقية عامة للجامعة.

تقرير التقييم المؤسسي للأكاديمية الليبية للدراسات العليا

العنوان: جنزور

تاريخ الزيارة الاستطلاعية من : 23 - 27 / 06 / 2013

أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

ت	الاسم	الصفة
---	-------	-------

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

1	د. حسين سالم مرجين	مدير الفريق
2	د. أمينة الصادق الجهاني	رئيس الفريق
3	د. صالح عبد السلام البغدادي	عضواً
4	د. أحمد مختار سويدان	عضواً
5	د. سعيد محمد سعيد عبدالحفيظ	عضواً
6	د. السنوسي عطية أو فارس	عضواً
7	د. جمعة الزوالي	عضواً
8	أ. علي محمد نوح	عضواً
9	د. فؤاد عاشور أبو خطوة	عضواً
10	د. عبد الله عبد العاطي الفرجاني	عضواً
11	د. الطيب البهلول	عضواً
12	أ. أميرة جمال الدين المفتي	منسقا إدارياً

معلومات عامة

اسم المؤسسة : الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.
 الموقع الإلكتروني : www.alacademia.edu.ly
 قرار إنشاء الجامعة : 1991م
 اسم رئيس الأكاديمية : د. الطاهر الصادق الشريف.
 الدرجة العلمية : أستاذ مشارك
 الصفة : ندب

عدد المدارس: (7 مدارس)
عدد البرامج العلمية: الدراسات العليا (89 برنامجاً)
عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: (32 عضواً)
عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين : (400 عضواً)
عدد الموظفين بالأكاديمية (: 210 موظفاً)
عدد الطلاب في العام الدراسي 2012-2013م (2600 طالب)

❑ ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية للأكاديمية :

❑ المحور الأول : الرؤية والرسالة والأهداف:-

من خلال الزيارة الاستطلاعية للأكاديمية الليبية للدراسات العليا اتضح أن الأكاديمية لها رؤية ورسالة وأهداف واضحة , ولكنها غير معتمدة وغير معالنه، كما توجد مسودة لخطة إستراتيجية لتحقيق الأهداف في كل الإدارات والمكاتب والمدارس, ولكن لا يوجد ما يبين تنفيذ تلك الخطة أو اعتمادها من جهات الاختصاص. كما تم تفعيل هذه الخطط بوضع مجموعة من البرامج والإجراءات، حيث تشير الأدلة والشواهد المرفقة مع هذا التقرير على ذلك .

❑ المحور الثاني : التنظيم الإداري:-

تمتلك الأكاديمية الليبية للدراسات العليا هيكلاً تنظيمياً يوضح المسؤوليات الموكلة إلى الكل ولكنه غير معتمدٍ شكلياً، كما توجد خريطة تنظيمية في كل الإدارات الأكاديمية, و يوجد توصيف وظيفي للقيادات الإدارية والأكاديمية

فقط ، ولا يوجد توصيف لكل الوظائف الإدارية غير معلنه للموظفين كل حسب وظيفته، كما لا توجد آلية واضحة لاختيار الموظفين ، أو آلية واضحة للتوثيق و المحفوظات، ولا يوجد سجل للبريد الوارد والصادر في بعض الإدارات والمكاتب التابعة للإدارة العامة أو المدارس.

❑ المحور الثالث : مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء :-

لا تولي الأكاديمية أي اهتمام لمكتب ضمان الجودة، حيث تم تكليف الدكتور: حسين عبد اللطيف الشريف بتاريخ 2013/06/24م، وتم تخصيص مكتب جديد لإدارة مكتب ضمان الجودة في هذه الفترة .

❑ المحور الرابع : البرنامج التعليمي :-

تحاول الأكاديمية أن تراعي احتياجات المجتمع في وضع مدارسها وبرامجها التعليمية وتتسعى لتطوير ذلك من وقت إلى آخر، وأن أساليب التعليم الذاتي ليست السائدة والمعتمدة في المدارس، وأن المناهج لم تصمم وفقاً للرؤية والرسالة والأهداف، ولا يوجد توصيف معتمد للبرنامج والمقررات، أو آلية واضحة لوضع مفردات دراسية لكل المقررات وفقاً لمتطلبات الحصول على الدرجة العلمية، وأن لائحة الدراسة والامتحانات قديمة وتحتاج إلى مراجعة.

❑ المحور الخامس : أعضاء هيئة التدريس :-

فيما يتعلق بدليل أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة تبين أنه لا يوجد دليل خاص بالإجراءات الإدارية والوظيفية لأعضاء هيئة التدريس سواء القارين منهم أم غير القارين (مغتربين ، متعاونين) ،إنما توجد آلية تتفق مع اللائحة (501 لسنة 2010)، وتتماشى مع المناشير الصادرة من التعليم العالي. أما التدقيق والتقييم في كفاية أعضاء هيئة التدريس بما يتفق مع رسالة وأهداف الأكاديمية تبين أنه لا يوجد تدقيق في تعيين أعضاء هيئة التدريس الليبيين، كما أنه لا توجد آلية عامة للأكاديمية لتعيين أعضاء هيئة التدريس. ولا تعتمد على معايير واضحة وشفافة لاختيار أعضاء هيئة التدريس، وأن نسب أعداد الطلبة إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس القارين غير متوافقة، وبخصوص ملفات أعضاء هيئة التدريس في إدارة أعضاء التدريس فهي غير متكاملة حيث ومن خلال الاطلاع على عينه عشوائية تضمنت (6) تبين أنها غير متكاملة من حيث المستندات المطلوبة ومحاضر اجتماعات اللجنة العلمية بالخصوص، وأنهم لم يراعوا معادلة المؤهلات العلمية من قبل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

المحور السادس : الشؤون الطلابية:-

يتم قبول الطلبة في المدارس وفقاً لشروط تتماشى مع لوائح التعليم العالي، كما أن الأكاديمية توفر منظومة إلكترونية لإتمام عملية القبول والتسجيل ومنح الإفادات وكشوف الدرجات وغيرها من الإجراءات الأخرى المتعلقة بالقبول والتسجيل، ولا يوجد بالأكاديمية قسم خاص بالخريجين، كما أن آلية تسجيل الطلبة في المدارس يتم قبولهم ثم تحال

الملفات إلى مكتب المسجل العام مما يعرض ملفات الطلبة للضياع ، وعدم مراعاة استكمال ملفات الطلبة والزامهم بالتصديق على إفادة التخرج ، كما أن الآلية المتبعة حالياً في ملفات الطلبة المقبولين بالدراسة هي :

(1) التسجيل.

(2) عرض ملفات الطلبة على اللجنة العلمية للدراسة.

(3) إحالة ملفات الطلبة المقبولين إلى المسجل العام.

(4) يتقدم المسجل العام بإصدار رقم قيد للمقبولين.

❑ المحور السابع : خدمات الدعم التعليمية :-

تتم خدمات الدعم التعليمية من خلال إدارة المكتبات والمطبوعات ومركز المعلومات والاتصالات ومكتب المخازن، ومن خلال عملية التقييم اتضح وجود مكتبة عامة لديها خطة تشغيلية ، فالمكتبة العامة مكونة من دورين، وتتوفر فيها الكتب والمراجع والدوريات، وتتناسب طاقتها الاستيعابية مع العدد الفعلي لرواد المكتبة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس، كما يتوفر مناخ صحي في المكتبة (تهوية، إضاءة، نظافة)، كما أنه لا تتوفر فيها إجراءات الأمن والسلامة (منظومة مطفئات الحرائق)، كما يوجد بالجامعة موقع إلكتروني للتعريف بالأكاديمية وأنشطتها المختلفة ويعمل بخطة تشغيلية جزئية، كما توجد معامل حاسوب حديثة غير مستعملة.

❑ المحور الثامن : المرافق :-

تتوفر بالجامعة مبانٍ وساحات وقاعات دراسية ومواقف للسيارات، حيث تم تصميمها من البداية كمؤسسة تعليمية، كما لا توجد خطة لإدارة المخاطر والأزمات.

❑ المحور التاسع : الشؤون المالية:-

يتضح من عملية التقييم أن القوانين واللوائح المنظمة لعمليات الصرف المالي تحتاج إلى إعادة نظر، فمثلاً المراقب المالي هو من يقوم بتحديد الاحتياجات التي تفي بتحقيق الأهداف، كما لا توجد خطة لتنمية الموارد الأكاديمية الذاتية، حيث تشير الأدلة والشواهد المرفقة على ذلك.

❑ المحور العاشر : البحث العلمي وخدمات المجتمع:-

لا توجد في الأكاديمية إدارة أو قسم بهذا الاسم بل قسم يسمى قسم البحوث والاستشارات يتولى وضع الخطط و الإستراتيجيات للبحث العلمي، ولا توجد إحصاءات بأعداد البحوث العلمية المنشورة وأنه يستحيل حصرها.

❑ المحور الحادي عشر : الشفافية والنزاهة:-

لا يوجد في الأكاديمية ميثاق أخلاقي، ولا تتسم الأكاديمية بالنزاهة لتحديد الأطر الأخلاقية والشرفية للبرامج التعليمية، ولا يتم تحديث ونشر المعلومات الموثقة من خلال موقع الأكاديمية على شبكة المعلومات الدولية.

❑ الممارسات الجيدة:-

1) وجود انسجام واضح بين إدارة الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس بالمدارس، وهذا مؤشر إيجابي يدل على أن هذه المؤسسة ستكون من المؤسسات الناجحة التي يعول عليها المجتمع .

2) استشعار مواطن الضعف ورغبة واضحة من إدارة الأكاديمية في علاجها.

❏ أهم الملاحظات:-

- 1) عدم وجود شعار خاص بالأكاديمية.
- 2) تحديث المعلومات المعروضة على موقع الأكاديمية الإلكتروني ونشر المعلومات المتعلقة بالبرامج العلمية المختلفة .
- 3) تفعيل دور قسم البحوث والاستشارات ليتولى وضع الخطط الإستراتيجية للبحث العلمي .
- 4) إعادة النظر في القوانين المنظمة لعملية الصرف المالي، بما يضمن سرعة الإنجاز وتطوير الأداء وتجويده.
- 5) مراجعة وتحديث الرؤية والرسالة والأهداف حسب تطلعات المجتمع، و اعتمادها وإعلانها.

- (6) تحديث دليل الأكاديمية في ضوء الرؤية والرسالة والأهداف .
- (7) تحديث الهيكل التنظيمي للأكاديمية ،بما يضمن تحقيق الأهداف وجودة الأداء .
- (8) الاستمرار في نشر البحوث والدراسات العلمية العالمية .
- (9) تفعيل الاتفاقيات مع مراكز البحوث المحلية والإقليمية والعالمية .
- (10) وضع آلية واضحة ومحددة لعمليتي القبول والتسجيل لتوفير الوقت والجهد .
- (11) النظر في النظم والتشريعات الإدارية والمالية بالأكاديمية لتعكس رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة وفقاً لمعايير الجودة المؤسسية والبرامجية.
- (12) زيادة الاهتمام بمكتب ضمان الجودة ودعمه بالعناصر ذات الكفاية، وتزويده بالإمكانات اللازمة .
- (13) الاهتمام بالنواحي الصحية والسلامة العامة،بتوفير صندوق للإسعافات الأولية وجرس للإنذار في حالة الطوارئ، إضافة إلى الاهتمام بمطفئآت الحرائق.
- (14) تزويد المكتبة بالمراجع والدوريات بصورة مستمرة .
- (15) الاهتمام بالملف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، والالتزام باللوائح أثناء تكليف أعضاء هيئة التدريس غير القارين منهم.

16) الالتزام بعقد اجتماعات دورية بين الإدارات و رئيس الأكاديمية لتذليل الصعوبات .

17) التأكيد على دور مكتب ضمان الجودة ، لضمان الاستمرار في التحسين وتجويد الأداء، فقد لوحظ أن الأكاديمية لا تُولي برنامج الجودة الاهتمام المطلوب .

18) مراجعة وتحديث لائحة الدراسة والامتحانات بالأكاديمية .

📌 أهم التوصيات :-

1) توصيف الملاك الوظيفي للأكاديمية الذي يحدد ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات لمختلف الوحدات الإدارية .

2) تصميم المنهاج وفقاً للرؤية والرسالة والأهداف المعلنة للأكاديمية، والحرص على وجود توصيف مفصل ومعتمد.

3) وضع مفردات دراسية لكل المقررات وفقاً لمتطلبات الحصول على الدرجة العلمية من حيث المعايير المعتمدة .

4) تحديد معايير أكاديمية معتمدة لكل برنامج دراسي .

5) مراجعة وتحديث دليل أعضاء هيئة التدريس وفق المعايير الأكاديمية التي تحددتها.

6) العمل على تعيين أعضاء هيئة تدريس قارين وفقاً للمعايير التي تتضمنها اللوائح ، وذلك لضمان تنفيذ البرامج بالصورة المطلوبة .

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

- (7) دمج الأقسام ذات الصلة بما يتوافق وسوق العمل واحتياجات المجتمع .
- (8) استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة لضمان الدقة في التسجيل والتوثيق .
- (9) ربط المكتبة بمنظومة عالمية للحصول على المراجع والدوريات الحديثة .
- (10) العمل على توفير الورش وتفعيل المعامل.
- (11) العمل على توفير المعامل والمختبرات الخاصة لتنفيذ الخطط والبرامج التعليمية.
- (12) العمل على توفير ملاعب وساحات مناسبة .
- (13) الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الإمكانيات والبيئة المناسبة.
- (14) إيجاد جسم في الهيكل التنظيمي (الإداري) للأكاديمية لغرض تنمية الموارد المالية الذاتية.
- (15) إعداد إحصاءات بالبحوث العلمية المنشورة باسم الأكاديمية .
- (16) وضع خطة للأكاديمية تختص بالبحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة لمواكبة التطورات العلمية الحديثة.
- (17) إيجاد ميثاق أخلاقي شرفي عام يحدد الأطر الأخلاقية والشرفية للبرامج التعليمية بالأكاديمية

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

18) العمل على تصميم شعار خاص بالأكاديمية على الإفادات الصادرة منها وكشف الدرجات.

19) الالتزام بالتصديق على الشهادات من قبل مركز ضمان جود واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية عند قبول الطلبة الجدد.

20) السعي إلى معادلة المؤهلات العلمية الصادرة من خارج ليبيا في ملفات أعضاء هيئة التدريس.

تقرير التقييم المؤسسي لجامعة الزاوية

العنوان: الزاوية

تاريخ الزيارة الاستطلاعية : 23 - 06 / 27 /

2013

أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

ت	الاسم	الصفة
1	د. حسين سالم رجين	مدير الفريق
2	أ.د. عبدالسلام محمد المثاني	رئيس الفريق
3	أ.د. رمضان مفتاح الضعيف	عضواً
4	د. عبدالقادر العجيلي النجار	عضواً

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

5	د. الصديق عثمان الساعدي	عضواً
6	د. محمد حسين ضوء بلعيد	عضواً
7	أ. علي حسن الشين	عضواً
8	د. علي خليفة سعد	عضواً
9	د. محمد علي محمد الزوى	عضواً
10	د. ميلاد محمد عقيلة	عضواً
11	د. أبوبكر الجيلاني السنوسي	عضواً
12	أ. إبراهيم السنوسي علي	منسقاً إدارياً.

معلومات عامة

اسم الجامعة : الزاوية

الموقع الإلكتروني للجامعة : www.zu.edu.ly

رقم قرار إنشاء الجامعة : 135 لسنة 1988م.

اسم رئيس الجامعة : د. مصطفى جمعة سحوب

الدرجة العلمية : أستاذ مشارك

التخصص :- فيزياء

الصفة : قار

عدد الكليات : (32 كلية)

عدد البرامج العلمية: الجامعية (197 برنامجاً)

العليا (22 برنامجاً)

عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: (1987)

عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين: (1360)

عدد الموظفين بالجامعة:(3776موظفاً وفنياً)

عدد الطلاب في العام الدراسي 2012-2013م (44566 طالباً)

❑ تعريف بالجامعة :

تأسست جامعته الزاوية عام 1988م، بقرار رقم 135 لسنة 1988م، من اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) في منطقة تتسم بكثافة سكانية عالية وموارد طبيعية وبيئية متنوعة وأنشطة بشرية متعددة ومنذ ذلك التاريخ والجامعة في توسع مستمر، وقد مرت الجامعة بعدة مراحل تمثلت في الانضمام إلى جامعات أخرى أو التقسيم إلى مؤسسات قزمية كما حدث في جامعات الأقسام (سابقاً) وآخرها انفصالها عن جامعته الجبل الغربي سنة 2011م، بعد انضمامها لها عام 2010م، وقد أفرز هذا الواقع رغم الجهود المبذولة نتائج سلبية كثيرة نجمت عن عدم الاستقرار الإداري والأكاديمي لهذه الجامعة .

وإن كانت هذه الجامعة قد بدأت عام 1988م، بعدد محدود من الكليات، فإنها اليوم تضم العديد من الكليات بلغ عددها (32 كلية) تتوزع على منطقة الزاوية وضواحيها (7 كليات)، والعجيلات (5 كليات)، وكليتان في كلٍ من صبراتة وصرمان وزلطن والجميل، وكلية واحدة في كل من رقدالين وأبو عيسى. وتنفذ هذه الكليات (197) برنامجاً جامعياً و(22) برنامجاً للدارسات العليا، ويبلغ عدد الدارسين في هذه الكليات (44566) طالباً وطالبة، يوجد أكبر عدد منهم في كلية الطب البشري (3008) الزاوية، وأقلهم في كلية

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

التمريض صرمان، ويمثل عدد طلبة الجامعة حوالي (7%) من عدد السكان في المنطقة الموجودة فيها، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة عدد الطلبة الجامعيين في ليبيا (6%) وأكثر من ضعف النسبة عالمياً (2-3%)، يقوم على تدريسهم طاقم علمي مكون من (3347) أستاذاً جامعياً منهم (1987) أستاذاً من العناصر الوطنية يمثل العنصر النسائي (37%) و(125) أستاذاً بعقود معتربة يمثلون فقط نسبة (6%) من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس، و(1360) أستاذاً متعاوناً، بمعدل 13:1 عضو هيئة تدريس إلى طالب، و(3500) موظف إداري، وفنيون بلغ عددهم (121) فنياً يشرفون على تسيير عدد من المعامل والمختبرات بلغ عددها (202) معملاً ومختبراً لتسيير الجانب العملي والفني من الناحية العلمية والتعليمية .

ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية لجامعة الزاوية:

المحور الأول : الرؤية و الرسالة و الأهداف و التخطيط

الإستراتيجي:-

يوجد لدى الجامعة رؤية ورسالة وأهداف معلنة ومعتمدة كما يوجد لكليات الجامعة رؤى ورسائل وأهداف إلا أنها في معظمها لم تتركز على رؤية ورسالة الجامعة، ووضعت باجتهادات فردية ولم يشترك في وضعها جميع مكونات الكلية من أساتذة وطلبة وعاملين وهي في معظمها معلنة بشكل محدود جداً في بعض الكليات وغير مُعرف بها لدى أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب أو العاملين، لذا فهي تحتاج إلى المراجعة والتعديل في أغلب الكليات لتعطي مضموناً عن البرامج الموجودة في الكلية، وكذلك يتطلب الأمر التعريف بها أكثر لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين .

توجد خطة إستراتيجية للجامعة لكنها غير مبوبة حسب الأصول المتبعة بالخصوص ولا توضح تحليل نقاط القوة والضعف المبنية عليها هذه الخطة ونذلت بمجموعة من التساؤلات غير المعتادة في مثل هذه الخطط، وكذلك يوجد عنوان "إسهامات جامعة الزاوية في وضع الخطة الإستراتيجية للتعليم

العالي، و هو أيضا غير معتاد في وضع الخطة الإستراتيجية للجامعة، إما بالنسبة للخطط التشغيلية التي يجب أن تبنى على هذه الخطط الإستراتيجية فهي غير موجودة في إدارات الجامعة المختلفة، وأيضاً غير معروفة لأغلب المسؤولين الذين تم سؤالهم عنها. أما في الكليات فلا توجد خطط عدا في القليل النادر منها وبالتالي لا توجد لها خطط تشغيلية ولم تحتو الخطة على تقديرات مالية ولم تشارك في إعدادها الوحدات الإدارية والأكاديمية بالجامعة.

المحور الثاني : التنظيم الإداري:-

يوجد لدى الجامعة بنية تنظيمية أكاديمية وإدارية و مالية تتناسب مع أهدافها و مهامها من هيكل تنظيمي واضح ومفصل حسب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم 22 لسنة 2003 م، ورغم وجود توصيف وظيفي معد من السيد مدير مكتب الاستشارات الفنية في الجامعة، لكنه غير مُعرف به عند الجهات ذات الاختصاص من إدارات وأقسام، ويلاحظ من مخطط الملاك المسلم لفريق الاستطلاع عدم وجود وظيفة وكيل الجامعة للشؤون الإدارية و المالية المفعلة على أرض الواقع في الجامعة، و يوجد بدلاً منها إدارة الشؤون المالية والإدارية غير المفعلة حالياً في النظام الإداري الجديد والموجود على أرض الواقع في إدارة الجامعة.

ويفتقر الهيكل التنظيمي للجامعة أسوة ببقية الجامعات لإدارة أو مكتب يهتم بشؤون فني المعامل الذين يعملون كإداريين مما يؤثر سلباً على أدائهم وبالتالي على العملية التعليمية بالكليات التطبيقية. وتتمتع الجامعة باستقلالية مالية وإدارية، وتدار شؤونها عن طريق مجلس الجامعة الذي يجتمع بشكل منتظم دورياً مرة في الشهر غير الاجتماعات الطارئة والاستثنائية لرسم

سياسة الجامعة واتخاذ القرارات اللازمة المطروحة في جداول الاجتماعات إلا أن الغياب عن حضورها الذي وصل إلى أكثر من 25% من أعضائها في الاجتماعات الثلاثة الأخيرة قد يضعف من قوة هذه القرارات وبالتالي من تنفيذها على أرض الواقع. كما تشكل البنية الأكاديمية للجامعة من مجالس الأقسام ومجالس الكليات وما في حكمها حلقة مهمة في تنظيم الدراسة والامتحانات وشؤون أعضاء هيئة التدريس، إلا أن أغلبها لا تجتمع بشكل دوري ومنتظم بل إن بعضها لم يجتمع بشكل رسمي وموثق خلال الفصل الدراسي الماضي مما سبب كثيراً من التأخير في بعض الإجراءات المالية والإدارية لذوي العلاقة. ويوجد لكليات الجامعة هياكل تنظيمية معتمدة ومعلنة بشكل محدود وما هو موجود عبارة عن تنظيم إداري وفقاً للوائح المنظمة لمؤسسات التعليم العالي، ويحتاج إلى إعادة تكييفه مع متطلبات البرامج المطروحة من الكليات خصوصاً أن في بعض منها توجد المرافق التي من شأنها أن تدعم تنظيمياً إدارياً جيداً يدعم جميع البرامج. أما فيما يخص العمليات والإجراءات الإدارية فلا تتم بالصورة المطلوبة نتيجة لعدم وجود أدلة إجراءات الأعمال وفقاً لمعايير الجودة، ولا توجد معايير معتمدة ومعلنة لاختيار مسؤولي الوحدات الإدارية الأكاديمية ولا يتمتع هؤلاء المسؤولون بالصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهامهم بكفاية للقضاء على المركزية والإدارية، لأنه لا توجد معايير واضحة وشفافة لاختيارهم، ويمثل موظفو الحرس الجامعي نصف عدد العاملين بالجامعة ويحتاج الكادر الإداري للكثير من التدريب والتأهيل لرفع كفاية الموظفين والقيادات الأكاديمية بالجامعة. ويوجد مكتب للجودة بالجامعة إلا أنه مثل بقية المكاتب في الجامعات الليبية يقع في آخر تسلسل الهيكل التنظيمي للجامعة مما يفقده

وزنه في الجامعة، ولا توجد ميزانية خاصة للمكتب ضمن بنود الميزانية مما يجعل الصرف على أنشطة المكتب من خلال بنود أخرى وبشكل غير مباشر مما يجعل أنشطة وبرامج نشر ثقافة الجودة محدودة بالرغم من الجهود التي يقوم بها المكتب بإمكاناته المادية والبشرية المحدودة جداً، وثمة مجموعة من أنشطة الجودة تجري على مستوى الجامعة والكليات ويلاحظ أن بعض الكليات أكثر التزاماً بمفهوم ضمان الجودة من غيرها وذلك نابع من إلمام أكثر بثقافة الجودة من قبل المسؤولين عن مكاتب الجودة والمسؤولين الأكاديميين لتلك الكليات .

❏ المحور الثالث : البرنامج التعليمي :-

تقدم الجامعة 197 برنامجاً جامعياً و22 برنامجاً للدراسات العليا وبالرغم من وجود محاولات للتقيد بمعايير ومتطلبات البرامج الأكاديمية في الدراسات الجامعية، إلا أنها لا تهتم بالمنهجية الخاصة بتعبئة النماذج لهذا الغرض ولا تعتمد على مواصفات المعايير الأكاديمية القياسية، التي لا توجد إلا في عدد قليل جداً من البرامج. أما توصيف المقررات الدراسية فلا يركز في جل البرامج على أهداف ومتطلبات البرنامج حيث وجد توصيف بعض المقررات دون وجود لتوصيف البرنامج القائم عليه، وهذا ينطبق أيضاً على برامج الدراسات العليا التي تقدمها الجامعة. و توجد في الجامعة لائحة للدراسة والامتحانات منبثقة من اللائحة (501) على مستوى الجامعات وأيضاً في جميع كليات الجامعة ولو أنها تحتاج إلى تحديث لبعض المسميات حيث إن جلها طبعت قبل الثورة .ونظراً للظروف الأمنية التي انعكست داخل الجامعة لوحظ وجود ضعف واضح في تطبيق العقوبات والمواد الخاصة بتأديب الطلاب، مما نتج عنه وجود مخالفات كثيرة تقع في عديد من الكليات تتمثل في تهديد أعضاء هيئة

التدريس والشمم والسبب، وهو في تزايد مستمر نظراً لعدم مقدرة الإدارة علي تنفيذ اللوائح والنظم المتعارف عليها بالرغم من مكاتبات رؤساء الأقسام، ومن جانب آخر لا يوجد مراجعة وتقييم منتظم لبرامج الجامعة، ولا يوجد استخدام فعال للتغذية الراجعة من الطلبة من خلال نتائج الامتحانات والاستبيانات حول البرامج الأكاديمية المقدمة عدا برامج محدودة جداً، كما لا يتم استبيان آراء أعضاء هيئة التدريس والاستفادة من التغذية الراجعة منهم لتطوير البرامج والآليات المستخدمة في تقديمها.

المحور الرابع: أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساعدة:-

معايير اختيار هيئة التدريس تتم وفق اللوائح المعتمدة من الوزارة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس القارين، أما فيما يخص غير القارين فيتم وفقاً للاحتياج، و بالتالي تضطر إدارة البرامج لاختراق اللوائح نظراً للحاجة الماسة لأعضاء هيئة التدريس. ويمثل أعضاء هيئة التدريس الليبيين نسبة عالية تصل إلي (94%) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس وهذه تعتبر ميزة للجامعة إلا أن أغلبهم (70%) من حملة الماجستير وبدرجة محاضر مساعد مما يؤثر سلباً على العملية التعليمية في حال صدور قرارات إيفادهم للخارج، كما أن درجة أستاذ وأستاذ مشارك لا تتعدى نسبتهم (5%) وهذا أثر بوضوح في ضعف برامج الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة. ومن حيث خدمات الدعم المهنية والتقنية فإنه نظراً لعدم وجود خطط تشغيلية في الجامعة فلا توجد أي خطط أو برامج تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس المهنية والتقنية أو لتحفيز أعضاء هيئة التدريس على التأليف والترجمة ونشر الأبحاث، كما لا توفر الجامعة آليات واضحة ومعلنة لدعم أعضاء هيئة التدريس لإقامة البحوث العلمية لخدمة المجتمع والبيئة المحيطة والذي ربما يرجع لعدم وجود أبواب في ميزانية الجامعة تخص هذه الأنشطة العلمية، إضافة إلى أن

عبء التدريس ثقيل للغاية على أعضاء هيئة التدريس بشكل عام. أما الكوادر المساندة لأعضاء هيئة التدريس فهي الحلقة الأضعف في مكونات العملية التعليمية حيث تحتاج هذه الفئة لكثير من الاهتمام والإعداد الفني والتقني، وتعتبر نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلبة ضعيفة جداً في بعض البرامج خصوصاً الطبية منها ومرتفعة جداً في البعض الآخر مثل بعض الأقسام في التخصصات الإنسانية (التاريخ مثلاً)، إضافة إلى أن أعضاء هيئة التدريس للمرحلة السريرية تبعيتهم الوظيفية إلى المستشفى و ليس الجامعة، وهذا يعيق كثيراً حصولهم على ترقيةاتهم العلمية ويعيق بالتالي تطبيق الجودة في هذه الكليات. أما من حيث الإدارة الأكاديمية للبرامج فيوجد عدد من أعضاء هيئة التدريس أسندت إليهم مهام من داخل جميع البرامج المطروحة و تتراوح درجاتهم من مساعد محاضر إلى أستاذ، و لكن يوجد ضعف في إسناد المهام نظراً لتولي كثيراً من ذوي الدرجات العليا مهاماً خارج المؤسسة، وعدم الرغبة في تولي كثيراً من المناصب لأسباب عديدة ومختلفة .

❑ المحور الخامس : خدمات الدعم الأكاديمية:-

يوجد في الحرم الجامعي مكتبة حديثة يوجد بها عدد من المصادر والكتب إلا أنها تقتصر إلى مواكبة الإصدارات الحديثة من كتب ودوريات، ولا توجد خطة تشغيلية بإدارة المكتبات والمعلومات في الجامعة مما أثر سلباً على عدم تطبيق معايير الجودة، إضافة إلى عدم وجود اشتراك في الدوريات والمجلات العالمية رغم مطالبة إدارة المكتبات بذلك، وهذا سببه عدم وجود الدعم المالي والتنظيم الإداري بهذا الخصوص. أما مكتبات الكليات خارج الحرم الجامعي فهي أضعف جوانب الدعم التعليمية، حيث لا توجد مكتبات في عدد من الكليات وإن وجدت فهي في وضع غير جيد وتقتصر جميعها للإصدارات الحديثة والدوريات، ولا توجد منظومات داخلية ولا

خدمات شبكة المعلومات الدولية إلا في القليل النادر منها. ويشعر العاملون فيها بعدم الرضاء لعدم اهتمام الإدارات العليا بهم وتأهيلهم وتوفير الدعم اللازم لهم رغم وجود بعض الكوادر المثابرة في أداء العمل الوظيفي بكل إخلاص وإتقان مثلما ما هو قائم في كلية التربية البدنية. ويوجد في الجامعة موقع إلكتروني يُعرف بالجامعة و مؤسساتها رغم أنه بحاجة للدعم المستمر وتحديث المعلومات باستمرار، ويلاحظ وجود نماذج تقييم الجودة، ودليل ضمان الجودة في الموقع متاح لجميع المتصفحين للموقع، ورغم ذلك لم يكن بعض المسؤولين في البرامج الأكاديمية على اطلاع على هذه النماذج مما يدل أنهم لا يطلعون على موقع الجامعة الإلكتروني. ويتم استخدام أدوات العرض data show في إلقاء بعض المحاضرات ولكن لا توجد بالكم الكافي لتلبية احتياجات البرامج التي تقدمها الجامعة، ويوجد ضعف في وسائل الاتصالات بين مركز الجامعة والكليات ولا توجد شبكات تواصل داخلية أو خارجية تستخدم لتفعيل التواصل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للأغراض التعليمية، وتعاني جميع إدارات البرامج الأكاديمية من ضعف صيانة و تطوير الأجهزة المتوفرة بالرغم من نقصها. أما من حيث وجود المعامل الخاصة بتنفيذ الجزء العملي من البرنامج بشكل عام فتحتاج إلى إعادة تجهيز وترتيب، وفي الوقت الحاضر تعاني نقصاً حاداً في معظم البرامج الأكاديمية في الجامعة رغم بعض المحاولات كما في برنامج الأسنان في الزاوية وبرنامج الحاسوب في كلية العلوم الزاوية، والتي تحتاج إلى تقويم وتحسين مستمر من حيث المعدات والأجهزة والأثاث وفقاً لمتطلبات البرامج المقدمة، كما أنه لا توجد معايير للأجهزة وهناك ونقص في المواد المستخدمة ولا توجد الأدلة الإرشادية للأجهزة، ولا توجد أنظمة أو إجراءات للأمن والسلامة. وتخزن الكثير من المواد الكيماوية منتهية الصلاحية في أرفف المعامل مما يشكل خطراً على الطلبة والعاملين والفنيين كما هو الحال في برنامج الصيدلة، ولا توجد آلية معتمدة للتخلص

من هذه المواد الخطرة منتهية الصلاحية، ولا توجد أي منظومة تواصل بين المخازن العلمية وإدارات البرامج والمعامل، ولا يعرف أعضاء هيئة التدريس ولا الفنيون محتويات المخازن ولا يساعدون بشكل فعال في إعداد طلبياتها.

✚ المحور السادس : الشؤون الطلابية :-

إن إجراءات قبول الطلاب بالجامعة في الوقت الحاضر تدار مركزياً، ومن الواضح أن هذا النظام أصبح فعالاً خصوصاً بعد إدخال نظام التسجيل عن طريق شبكة المعلومات الدولية، مما سهل تسجيل الطلاب وفي ذات الوقت تطبيق معايير قبول للطلبة الجدد. وتقوم إدارة المسجل العام بتصحيح بعض أوضاع الطلاب القدامى عن طريق إدخالهم في المنظومة الجديدة والتي في طور الإعداد رغم تأخرها عن الوصول لبعض الكليات خارج الحرم الجامعي، ولوحظ ازدياد الطلب على بعض البرامج الأكاديمية المقدمة إذ يلتحق أحياناً أعداد كبيرة من الطلبة في برامج دون أخرى ويتم تسجيلهم رغم عدم إمكان استيعاب هذه الأعداد مما ينعكس سلباً على مخرجات هذه البرامج، ورغم وجود برنامج الإرشاد الأكاديمي في بعض البرامج الأكاديمية إلا أنه غير مفعّل، ولا يوجد تواصل بين المرشد الأكاديمي والطلبة لأن إدارات البرامج لا توفر الأكاديمية المتطلبات التي تصف بوضوح خدمات الإرشاد الأكاديمي للطلاب المسجلين في برامجها، ولا يوجد إلزام موثق لإدارات البرامج باتباع نظام الإرشاد الأكاديمي، ولا توجد آليات محددة لاختيار وتعيين المرشد الأكاديمي. وتطبق لائحة الدراسة والامتحانات الخاصة بالجامعات الليبية وتوجد في أغلب كليات الجامعة إلا أنه لم يُعد أو طباعتها، كما أنه يلاحظ عدم إمكان تطبيق الجزء المتعلق بتأديب الطلاب حيث تمت مجموعة خروقات وتهديدات ضد أعضاء هيئة التدريس

وكانت بعضها أثناء الزيارة الاستطلاعية، واطلع الفريق على رسائل القسم المختص في بعض حالات سابقة لم يتم حيالها أي إجراء من الإدارة العليا والذي أتضح أنه بسبب الخروقات الأمنية التي تعاني منها الجامعة وتقف عائناً في تطبيق كثير من اللوائح والنظم. ومن الواضح أن إدارة النشاط بالجامعة أشرفت على عدد من الأنشطة الثقافية والرياضية والدينية خلال الفترة القريبة الماضية، كما قام الإعلام التابع للإدارة بمجموعة من الأنشطة الإعلامية ودعوة العديد من القنوات الإذاعية لمتابعة الأنشطة الجامعية المختلفة. أما فيما يخص مكاتب الخريجين في الجامعة والكليات فإنه لا يوجد لديها برامج واضحة ومعتمدة لمتابعة وضع الخريجين ومدى مناسبة خريجي البرامج الأكاديمية المختلفة للعمل، ولا يوجد تواصل معهم بعد التخرج. ولا توجد على مستوى الجامعة وكلياتها ولا برامجها أدلة إرشادية واضحة تبين واجباتهم وحقوقهم وآليات التسجيل والانتقال ولوائح التأديب وغيرها من الإجراءات والمتطلبات .

❑ المحور السابع : المرافق :-

رغم أن الكليات الموجودة داخل الحرم الجامعي تتوفر فيها بعض المرافق التي تساعدها علي تحقيق أهداف برامجها، ولكن جميع الكليات التي تقع خارج سور الحرم الجامعي فإن مرافقها لا تلبي متطلبات البرامج بشكل أو بآخر، حيث لا يوجد بتلك المؤسسات مبان خاصة للأنشطة التدريبية والخدمات المساندة وإن وجدت فهي دون المستوى المطلوب، ولا تتوفر فيها سبل الراحة للطلاب الجامعي ولا توجد أي خطط لدى الجامعة لإدارة المخاطر التي قد تحدث خصوصاً المرافق التي تستخدم مواد كيميائية خطيرة .ولا تتوفر مكاتب خاصة لأغلب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ولا مراكز خدمات عامة مناسبة ولا عيادات طبية داخل الحرم الجامعي والذي يوجد فيه عدد من الكليات وبالتالي عدد كبير من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، كما لا يوجد

في أغلب الأحيان مكان مخصص للعبادة، ولا آليات لاستقبال المقترحات والتشاور حول أداء المرافق. كما لا توفر الجامعة خططاً واضحة ومعلنة لمن يعينهم الأمر في الكليات وإدارات البرامج حول الصيانة وتطوير المرافق، ولا تقوم باستطلاع آراء المستفيدين وإدارات البرامج في عمليات الصيانة والتطوير التي تقوم بها، مما أدى إلى وجود كثير من الشكاوى حول تنفيذ هذه الخدمات على أرض الواقع عدا الإدارة العامة والبعض القليل من الكليات، ولا توجد لوحات إرشادية تسهل عملية التنقل داخل كليات ومرافق الجامعة، كما لا توجد أي تسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة .

❑ المحور الثامن : الإدارة المالية :-

ميزانية الجامعة لا تلبى جميع متطلباتها حيث تم تخفيض مقترح الميزانية بشكل كبير جداً حسب ما أدلى به المسؤولون في الجامعة ، إلا أن مقترح الميزانية لا يشترك في وضعه كل الدوائر في الجامعة حيث تشتكي إدارات الكليات والبرامج التعليمية من عدم معرفتها للمبالغ المخصصة لها لتصرف على متطلبات العملية التعليمية، ويتم التعامل مع الكليات بصرف عهد مالية لا تكفي لتغطية التزاماتها الدورية خصوصاً تلك الواقعة بعيداً عن المركز، مما يتضح أثره السلبي على كل مكونات العملية التعليمية كما أن كل الإجراءات المالية تتم في إدارة الجامعة دون إعطاء أي صلاحيات للإعداد المالي داخل الكليات والذي يمكن أن يسهل و يسرع من صرف مستحقات المستفيدين على أن تتولى الإدارة المالية إجراءات التدقيق عليها.

❑ المحور التاسع : البحث العلمي وخدمة المجتمع:-

يوجد لدى الجامعة مركز للبحوث و الاستشارات و هو من المراكز العريقة في الجامعات الليبية، إلا أن فريق الاستطلاع لم يتمكن من زيارته ولكن من خلال إجابة رئيس الجامعة على الاستبانة المرفقة تبين عدم وجود خطة معتمدة بخصوص البحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة، وكان ذلك واضحاً من خلال زيارة فريق العمل للكليات المختلفة ولا يوجد بند خاص في الميزانية لدعم البحث العلمي، ولكن تدعم الجامعة حضور المؤتمرات والندوات وورش العمل و كذلك تمكين أعضاء هيئة التدريس من التمتع بإجازة التفرغ العلمي.

المحور العاشر: الشفافية والنزاهة:-

لم يطلع فريق العمل على موثيق شرف للمهن المختلفة في الجامعة إلا في كلية العلوم/ الزاوية، وهو غير مفعّل والجامعة كبقية الجامعات الليبية في الوقت الحاضر تفتقر لكثير من آليات ومعايير محددة للشواهد والعقاب والشفافية والنزاهة لافتقارها للتقييم المستمر المبني على أبعاد أخلاقية شفافة، ولا يوجد أسس واضحة ولا معلنة تكفل التقييم لكل أعضائها، كما لا يتم استبيان آراء أعضاء هيئة التدريس والطلاب في المواضيع التي تخصهم وتخص الجامعة.

المحور الحادي عشر : ضمان الجودة والتحسين المستمر:-

رغم المجهودات التي يبذلها مكتب ضمان الجودة بالجامعة والذي أقام وأشرف على العديد من الأنشطة في إقامة الدراسة الذاتية لبعض الكليات وإقامة ورش العمل والندوات والاجتماعات والعديد من المراسلات الخاصة ببحث الكادر الإداري ومنسقي ضمان الجودة على تفعيل برامج الجودة بكلياتهم. ورغم ذلك وجد عدد من الكليات لا

تتوفر لديها وثائق التقييم الذاتي وفي القليل منها موجودة ومكتوبة بوضوح وشاملة، ويتضح أن بعضها أُعد للمرة الأولى لغرض هذه الزيارة الاستطلاعية.

ويتضح أن بعض الكادر الإداري و الأكاديمي ليس لديهم مفهوم واضح لضمان الجودة، وبالتالي يحتاجون لكثير من الجهد لنشر ثقافة الجودة فيما بينهم، ولا يوجد ما يفيد أن إدارة المؤسسة تلتزم مكتب ضمان الجودة بوضع آليات للتقويم الدوري للطلاب والمنهاج أو عمليات التعليم والتعلم أو مراجعة الاتفاقيات مع المؤسسات المناظرة وغيرها من المهام.

كما يتضح في جل البرامج المنفذة التي أقامت الدراسة الذاتية عدم تحليل الدراسة والاستفادة من التغذية الراجعة منها وبالتالي لم ينتج عنها أي خطط لتحسين الأداء وتذليل الصعوبات التي تواجه خطط تحسين الأداء وتذليل الصعوبات التي تواجه خطط التنفيذ، وما زالت هناك فسحة لتطوير عمليات تحسين الجودة من خلال استمرارية جهود التقويم الذاتي ودعمها.

❑ أهم الملاحظات:-

1- توجد الجامعة في منطقة تتسم بكثافة سكانية عالية وبيئة متنوعة وأنشطة بشرية مختلفة (زراعية وصناعية وبتروولية). وقد مرت الجامعة بعدة مراحل من الدمج والفصل آخرها ضمها لجامعة الجبل الغربي عام 2010 م، وانفصالها بعد الثورة 2011م، مما أثر سلباً على الاستقرار الإداري والأكاديمي، كما أنه نتيجة لعدم المركزية الإدارية أثناء العام الدراسي 1999-2000 قامت العديد من الشعبيات (سابقاً) بإنشاء عدد من الكليات، مما

سبب في انتشار الكليات العشوائي غير المدروس وفي مواقع تتبع للتعليم العام غير مؤهلة وتفقر لأبسط مقومات العملية التعليمية الجامعية.

2- يوجد هيكل تنظيمي للجامعة معتمد من الجهات ذات الاختصاص، يخدم رؤية ورسالة المؤسسة ويتماشى مع متطلبات التعليم العالي ويعتمد التوصيف الوظيفي للمهام الوظيفية المختلفة على ما هو مُقر من قبل وزارة العمل في قرارات سابقة، ولكنه لم يُكيف بما يتناسب مع مهام وظائف الإدارات الجامعية خصوصاً الأكاديمية منها والتي لم يرد لها توصيف وظيفي في تلك القوانين، مما يتطلب وضع توصيف وظيفي لكل المهام الإدارية والفنية والأكاديمية بالجامعة، إضافة لمهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات القائمين على تنفيذ الأعمال المختلفة الأكاديمية والإدارية.

3- وجود وظائف إدارية يشغلها مهنيون أو فنيون يعرقل سير العملية الإدارية، وفي ذات الوقت يجعل ترقى هؤلاء في السلم الوظيفي صعباً نظراً لمتطلبات الترقية للمهنيين والفنيين والتي لا يمكن أن توجد في العمل الإداري.

4- تأخر وصول بعض الإجراءات والمراسلات من الكليات خصوصاً البعيدة منها إلى إدارة الجامعة والعكس، مما يؤخر بعض الإجراءات المترتبة عليها، مثل صرف مستحقات الساعات الإضافية لأعضاء هيئة التدريس.

5- يحتاج العمل الإداري بجوانبه المختلفة إلى حوافز مادية ومعنوية غير متوفرة بشكل كافٍ في إدارة الجامعة.

6- تعمل إدارة الجامعة مشكورة لتصفية مستحقات الطلبة المتراكمة حسب الإجراءات المالية النافذة بخصوص مكافآت الطلاب - وخطت الجامعة

خطوة متقدمة في هذا الخصوص بالتنسيق مع بعض المصارف لاستخدام آلات السحب الإلكترونية لتمكين الطلبة من الحصول على منحهم بسهولة ويسر، ويُوصى بالتسريع في نشر استخدام هذه التقنية في جميع الكليات التابعة للجامعة.

7- رغم أهمية "أدلة الإجراءات الإدارية" لتسهيل وتوضيح طريقة الحصول على الخدمات إلا أنه لا توجد مثل هذه الأدلة في جميع إدارات الجامعة ومرافقها.

8- تقوم إدارة المسجل العام بإجراءات تصحيحية لبعض المخالفات السابقة في عمليات التسجيل وذلك من خلال تفعيل منظومة التسجيل، ويوجد إمكان لتسجيل الطلاب عن طريق خدمة شبكة المعلومات الدولية.

9- رغم وجود بعض الدورات من المعهد الوطني لبعض الإداريين في الإدارة التدريبية تمثلت فيما يقدمه المعهد من دورات تقوية، إلا أن ذلك غير كافٍ ويحتاج الموظفون والإداريون والفنيون لتطوير مهاراتهم وكفاياتهم بما يمكنهم من تجويد أدائهم لتلك المهام.

10- لا يوجد في ميزانية الجامعة بند خاص بالجودة، مما يجعل الفريق لا يكون بالشكل الكافي والأمثل على أنشطة الجودة وبرامجها.

11- الخطط التشغيلية غير موجودة في جميع إدارات وكليات ومرافق الجامعة.

12- يتم التعاون مع أعضاء هيئة التدريس حسب الحاجة وفي بعض الأحيان لا يتم الالتزام بما ورد في اللائحة 2010/501م، حيث يتم التعاون مع أعضاء

هيئة التدريس الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى بتقدير مقبول. عليه يُوصي الفريق بالالتزام بما نصت عليه اللائحة بالخصوص.

13- رغم وجود بعض اللوحات الإرشادية في مدخل الجامعة الرئيسي إلا أنها ليست موجودة في المواقع الأخرى في تجمع الكليات والإدارة العامة في الزاوية، وكذلك لا وجود لهذه اللوحات في الكليات الأخرى.

14- النقص الحاد في إجراءات الأمن والسلامة ومخارج الطوارئ في مباني الجامعة.

15- رغم حداثة بعض المباني الإدارية في الجامعة فإنه لا توجد أي تسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة مما يصعب عليهم ممارسة حقوقهم كاملة في الجامعة.

❏ أهم التوصيات :-

- إعادة هيكلة جميع البرامج الأكاديمية في الجامعة لتقادي العديد من الإشكالات الناجمة عن وجود بعض الفروع والبرامج الأكاديمية دون إمكانات مادية وبشرية لازمة لجودة العملية التعليمية.
- إعادة تقييم الوظائف الإدارية بالجامعة، ووضع معايير معتمدة لاختيار الوحدات الأكاديمية والإدارية.
- وضع توصيف وظيفي لكل المهام الإدارية والفنية والأكاديمية بالجامعة، إضافة لمهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات القائمين على تنفيذ الأعمال المختلفة الأكاديمية والإدارية.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

- السماح لإتمام الإجراءات المبدئية الإدارية والمالية في الكليات خصوصاً البعيدة من الإدارة العامة للجامعة؛ لتسهيل الإجراءات وتخفيف المركزية الإدارية.
- إعطاء حوافز مادية مجزية (كنسبة من المرتب مثلاً) لرؤساء الأقسام والوحدات، وبالمقابل تفعيل مبدأ المساءلة، إضافة على ربط الحوافز لباقي الموظفين مع أدائهم مثل: استحداث جائزة للموظف المثالي.
- إصدار أدلة إجراءات لجميع إدارات ومرافق الجامعة، مثل: (دليل إجراءات أعضاء هيئة التدريس، دليل إجراءات طالب الدراسات العليا ... وغيرها).
- سرعة ربط الكليات الواقعة خارج الحرم الجامعي بالمنظومة.
- ضرورة زيادة تدريب وتأهيل العناصر الإدارية والفنية وتضمين ذلك في ميزانيات الجامعة المستقبلية على أن توضع لذلك خطط بأهداف واضحة.
- أن يؤخذ مستقبلاً في الاعتبار مستقبلاً وضع بند خاص بالجودة في ميزانية الجامعة لتسهيل إجراءات الصرف على برامج الجودة لأهمية ذلك خصوصاً في هذه المرحلة من مراحل بناء الجامعات .
- ضرورة إعداد خطط تشغيلية لجميع هذه المرافق.
- الالتزام بما نصت عليه اللائحة بخصوص التعاون مع أعضاء هيئة التدريس.
- نشر اللوحات الإرشادية في جميع المرافق والكليات بالجامعة.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

- الأخذ ذلك في الاعتبار الإنشآت المستقبلية ومعالجة الوضع الحالي ما أمكن ذلك.
- العمل على إعداد خطة إستراتيجية للتعليم العالي تستهدي بها الجامعات لتوحيد الجهود في رؤية متكاملة.
- استحداث إدارة أو مكتب يخص شريحة الفنيين في الهيكل التنظيمي للجامعات نظراً لأهمية ذلك في تقديم وتحسين الخدمات المقدمة إليهم مما يخدم العملية التعليمية بالجامعات.

وقد كان لهذه الزيارة الاستطلاعية أثر في زيادة نشر ثقافة الجودة ومفاهيمها في الجامعة من خلال المناقشات التي دارت على جميع المستويات الإدارية والأكاديمية في الجامعة، وكذلك من خلال ما طلب من أدلة واستشهادات على سير عملية الجودة في الجامعة وآلياتها.

تقرير التقييم المؤسسي لجامعة سبها

العنوان: سبها

تاريخ الزيارة الاستطلاعية : 23 - 27 / 06 /

2013

أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

الصفة	الاسم	ت
مدير الفريق	د. حسين سالم مرجين	1
رئيس الفريق	د. محمد مرعي العماري	2
عضواً	د. مختار خليفة قشوط	3
عضواً	د. محمد أحمد الدالي	4
عضواً	د. عبدالحميد حسن المبروك	5
عضواً	أ. أحمد محمد السائح	6
عضواً	أ. النّاجي عمران المنصوري	7
عضواً	د. عبدالمجيد عمر البكوش	8
عضواً	د. يوسف المنصوري الشريف	9

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

عضواً	د. الطاهر محمد عبدالحמיד	10
منسقاً إدارياً.	أكرم الصادق الغاوي	11
منسقاً إدارياً.	حسن عمر البشير	12

معلومات عامة

اسم الجامعة : سبها

الموقع الإلكتروني : www.sebhau.edu.ly

قرار إنشاء الجامعة : (187) لسنة 1983م.

اسم رئيس الجامعة : د. محمد الكيلاني

الدرجة العلمية : أستاذ

صفته : قار

عدد الكليات : 15 كلية

عدد البرامج العلمية الجامعية: (85 برنامجاً)

عدد البرامج العلمية العليا: (16 برنامج)

عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: (873)

عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين: (163)

عدد الموظفين بالجامعة(: 2500 موظفاً)

عدد الطلاب في العام الدراسي 2012-2013م (22122 طالب)

❑ ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية لجامعة سبها :

❑ المحور الأول : الرؤية والرسالة والأهداف :-

توجد لدى الجامعة رؤية ورسالة وأهداف معلنة، ملصقات ومطويات، ولا توجد لدى الجامعة خطة استراتيجية ولا خطة تنفيذية ولا دليل إرشادي.

❑ المحور الثاني : التنظيم الإداري

ليس لدى الجامعة هيكل تنظيمي معتمد من جهات الاختصاص. (هناك محاولة لتطوير اللائحة 22- 2008)، ليس للجامعة هيكلًا تنظيمي يتواءم مع رؤيتها ورسالتها وأهدافها. (نظراً للظروف الاجتماعية أثناء الثورة مما ترتب عليه تحميل الجامعة اعداداً فائضة من الموظفين) وليس لديها ملاك وظيفي يحدد ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات لمختلف الوحدات الإدارية والأكاديمية والسبب هو عدم وجود معيار ثابت من الوزارة في الوقت الحالي. كما ليس لدى الجامعة معايير واضحة وشفافة لاختيار الموظفين، أفاد الوكيل للشؤون الإدارية والمالية المكلف بأنه لم يُتبع أية معايير في الفترة السابقة للثورة وأن الإدارة الحالية لم تقم بتعيين موظفين جدد. ملاحظة: لوحظ فرق يزيد على (200) موظفٍ بين قائمة مرتبات شهر يوليو 2012 (2258)، وتقرير الوكيل للشؤون العلمية (2500) موظفٍ.

المحور الثالث : مكتب ضمان الجودة و تقييم الأداء بالجامعة:-

لا تستخدم الجامعة رسالتها وأهدافها كأساس للتدقيق الداخلي و تحسين الجودة، كما تلزم الجامعة مكتب ضمان الجودة و تقييم الأداء بالقيام بالتقييم الذاتي بشكل مستمر. في حين تقوم الجامعة بإشراك مكتب ضمان الجودة في المجالس الرسمية لعرض ومناقشة قضايا الجودة. كما تقوم أيضاً بدعم مكتب الجودة للقيام بالتقييم الذاتي بشكل مستمر. وتضع الجامعة خطاً للتحسين في ضوء نتائج التقييم الذاتي

المحور الرابع : البرنامج التعليمي:-

لا تتوافق برامج الجامعة مع رسالتها وأهدافها. هناك بعض الكليات تحاول أن تتوافق برامجها مع رسالتها وأهدافها. كما لا تضمن الجامعة وجود أهداف محددة و واضحة ومعلنة لبرامجها، والسبب في ذلك هو اعتماد الكليات الموجودة خارج المدينة والتي تنتشر على رقعة واسعة على أساتذة متعاونين، ولا تضمن الجامعة وجود توصيف واضح و محدد لمقررات برامجها الدراسية. (بعض الكليات تعتمد الكتيبات القديمة والتي لم يتم تحديثها)، في حين تضمن الجامعة تحديد المقررات لبرامجها الدراسية وفقاً لمتطلبات الحصول على الدرجة العلمية من حيث المعايير المعتمدة فيها. (لا يوجد دليلاً مادياً) يعتمد الحد الأدنى والأقصى للوحدات الدراسية، وفق إفادة الوكيل للشؤون العلمية، كما لا تتبنى الجامعة معايير أكاديمية معتمدة لكل

برنامج. (يوجد معايير قديمة لم يتم تحديثها)، ولا تلزم الجامعة إدارات البرامج بتحديد نوع الامتحانات التي يتوجب على الطالب اجتيازها. ولا يوجد لدى الجامعة لائحة للدراسة الجامعية. (يعمل باللائحة القديمة لحين صدور لائحة جديدة من الوزارة)، ولا يوجد لدى الجامعة لائحة للدراسة العليا. (يوجد لوائح داخلية بالأقسام العلمية للقبول للدراسات العليا)، كما لا تلزم الجامعة إدارات البرامج بتطبيق لائحة الدراسات العليا. (أنظر النقطة السابقة)، ولا تلزم الجامعة إدارات البرامج بالدراسات العليا بتوفير توصيف معتمد ومعلن لبرامجها. لا تلزم الجامعة إدارات برامج الدراسات العليا بتبني معايير أكاديمية معتمدة لكل برنامج. (لوائح الدراسات العليا موجودة بالأقسام العلمية وتجرى امتحانات القبول بالأقسام المختصة)، وتلزم الجامعة إدارات البرامج بالدراسات العليا بتحديد متطلبات الرسائل العلمية. (لا يوجد شيء مكتوب ولكنه تقليد متبع)، كما لا تلزم الجامعة إدارات برامج الدراسات العليا بتحديد نوع الامتحانات التي يتوجب على الطالب اجتيازها. (الأقسام العلمية هي التي تحدد أنواع الامتحانات وفقاً للوائح الداخلية).

المحور الخامس : أعضاء هيئة التدريس:-

لا يوجد دليل لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة. (تستعمل اللائحة 501)، كما تدقق الجامعة في مدى كفاية أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة من أجل تحقيق رسالتها وأهدافها، (الأقسام العلمية و الكليات هي التي تطلب احتياجاتها).

في حين ليس للجامعة خطة واضحة لاحتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة مستندة على رسالتها وأهدافها. (الكليات تطلب حسب

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

الحاجة)، وتعتمد الجامعة معايير واضحة وشفافة لاختيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة. (يتم الإعلان عبر وسائل الاعلام المتوفرة، ويتم الاختيار عبر لجنة من القسم العلمي المختص ثم مجلس الكلية و تحال المستندات إلى إدارة أعضاء هيئة التدريس والذي بدوره يحيلها إلى مكتب رئيس الجامعة)، كما توفر الجامعة العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة المؤهلين لتنفيذ برامجها. (توفر الجامعة أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة حسب طلب الأقسام العلمية و الكليات، غير أن الكوادر المساندة تحتاج الى تدريب تخصصي وهو غير متوفر)، ولكن لا تضمن الجامعة ان تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس القارين وغير القارين كما هو وارد في دليل ضمان الجودة والاعتماد. (تخصصات العلوم التطبيقية لا تتناسب نظراً للنقص المستمر)، وأخيراً يتوفر لدى الجامعة ملف أكاديمي لكل من أعضاء هيئة التدريس القارين وغير القارين. (تحتفظ إدارة أعضاء هيئة التدريس بالملفات الشخصية، والكليات تحتفظ بالملفات الأكاديمية للأعضاء القارين وغير القارين).

المحور السادس : شؤون الطلاب :-

تعتمد الجامعة شروطاً واضحة لقبول الطلبة، (يقبل الطلبة حسب الشروط التي تحددها الوزارة. لوحظ وجود خروقات لشروط القبول). كما لا توفر الجامعة العناصر المؤهلة لمساعدة الطلبة على إنهاء الإجراءات المطلوبة. (العناصر تحتاج إلى تأهيل داخلي وخارجي وهذا غير متوفر) وأيضاً لا تعتمد الجامعة استخدام وسائط تقنية المعلومات في إجراءات القبول والتسجيل ومنح الشهادات والإفادات وغيرها. (طرق التسجيل والقبول كذلك

منح الإفادات كلها تنجز يدوياً والسبب عدم توفر الإمكانيات الفنية والمادية) كما لا تتلاءم أعداد الطلاب المقبولين مع القدرة الاستيعابية للجامعة. ولا يوجد لدى الجامعة نظام للإرشاد الأكاديمي. كما لا يوجد لدى الجامعة لائحة داخلية للدراسة والامتحانات، في حين تتقيد الجامعة بتنفيذ نصوص لائحة الدراسة والامتحانات. (لائحة العقوبات مفعلة ماعدا الفصل من الدراسة بسبب الغياب أو تدني المستوى الدراسي)، ولا يوجد لدى الجامعة وحدة لمتابعة الخريجين، كما أن الجامعة لديها بند في الميزانية مخصص لدعم الأنشطة الطلابية تشرف عليها إدارة النشاط الطلابي، كما يوجد دليل إرشادي للطلاب ولكنه قديم وغير محدّث، كما توجد آلية واحدة للتواصل مع الطلاب وهي عن طريق الإعلانات الحائطية بالكليات.

المحور السابع: خدمات الدعم التعليمية: -

المكتبة لا توفر الكتب والدوريات الكافية ذات العلاقة بالبرامج التي تقدمها الجامعة. (يوجد في المكتبة 70000 عنوان 750 دورية باللغة الإنجليزية، و150 دورية باللغة العربية و لكنّها قديمة. كما أن الطاقة الاستيعابية للمكتبة (360 مقعداً) تتناسب مع العدد الإجمالي للطلبة بالجامعة (الكليات الموجودة داخل المدينة)، والمناخ داخل المكتبة يعتبر صحياً، فالتهوية والنظافة جيدة، الكهرباء تبدو مضطربة في كل المدينة، ولا وجود لإجراءات السلامة في المكتبة، (المبنى كان سوقاً عاماً)، كما أن الاشتراك في الدوريات متوقف والدوريات الموجودة كلها قديمة، كما أن موقع الجامعة الإلكتروني مازال تحت الإنشاء بالرغم من أن الموقع السابق كان من ضمن المواقع المتميزة حيث تحصل على الترتيب الأول في الجامعات الليبية في

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

أحد التصنيفات العالمية، كما أن عدد الحواسيب ليس كافياً، فالجامعة تحاول تعويض الأعداد التي نهبت أثناء الثورة، كما أن المعامل والمختبرات والورش لا تتناسب وعدد الطلاب، وأيضاً عدد الفنيين المؤهلين للإشراف على المعامل والمختبرات والورش غير كافٍ فحتى العدد الموجود لا يقدم المساندة الفنية الكافية، ويحتاجون لدورات تخصصية، وفيما يتعلق بالمخازن الجامعية فهي تلبي حوالي 70% من احتياجات البرامج التعليمية.

المحور الثامن: المرافق

لا تتوفر في الكليات المساحة والمباني الكافية لتحقيق أهداف برامجها التعليمية، كما أن القاعات الدراسية بالجامعة ليست ملائمة لتنفيذ برامجها، كما لا يوجد بالجامعة مبانٍ خاصة للأنشطة اللاتدرسية والخدمات المساندة لها، ولا يوجد بالجامعة مواقف للسيارات كافية وأيضاً لا يوجد بالجامعة خطة معتمدة لإدارة المخاطر، وأخيراً لا تتوفر بالجامعة الخطط اللازمة لصيانة وتطوير مرافقها، حيث يتم حصر الأشياء التي تحتاج إلى صيانة مع نهاية العام الدراسي.

المحور التاسع: الشؤون المالية:-

تخطط الجامعة موازنتها على أساس رسالتها وأهدافها حسب ما تجود به الوزارة، و تلتزم الجامعة بإعداد موازنة سنوية مفصلة، كما لا تشرك الجامعة كل دوائرها في وضع مقترح موازنتها، حيث يتم إشراك الإدارات العامة فقط، في حين يوجد لدى الجامعة إدارة مالية تتولى وضع الخطط ومتابعة شؤونها المالية، كما يوجد لدى الجامعة جهة تتولى مسؤولية وإدارة

استثماراتها، لكن لا توجد خطة لتنمية الموارد المالية الذاتية كون الجامعة تعتمد على الموازنة.

❑ المحور العاشر: البحث العلمي و خدمات المجتمع و البيئة:-

لا يوجد في الجامعة وحدة تتولى وضع خطة للبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة وإدارة شؤونه، كما لا يوجد لدى الجامعة خطة معتمدة بخصوص البحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة وذلك لعدم وجود الامكانيات المادية والفنية، ولا تتفق الخطة البحثية في الجامعة مع رسالتها وأهدافها المعلنة، وفي الوقت نفسه لا تعتمد الجامعة آليات واضحة و معلنة لمتابعة خطتها البحثية، حيث تم تعميم برنامج على الكليات لإعداد تصور واضح لم يتم بعد.

❑ الحادي عشر: الشفافية و النزاهة

لا يوجد بالجامعة ميثاق أخلاقي عام، حيث تم تشكيل لجنة لإعداد مقترح، والمشروع موجود ولم يعتمد. كما لا تتمتع الجامعة بالنزاهة بشأن نشر المعلومات الصحيحة الموثوقة فيما يخص رؤيتها ورسالتها وأهدافها، ولا تنشر الجامعة معلومات صحيحة وموثوقة فيما يخص برامجها ومقرراتها، والدرجات الأكاديمية التي تمنحها.

أهم الممارسات الجيدة :

يوجد توصيف للملاك الوظيفي للجامعة يحدد ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات لمختلف الوحدات الإدارية والأكاديمية وهو في طور التحديث لمواكبة الأوضاع الجديدة.

(1) تلزم الجامعة مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء للقيام بالتقييم الذاتي بشكل مستمر

(2) تدعم الجامعة مكتب الجودة للقيام بالتقييم الذاتي بشكل مستمر.

(3) يوجد لدى الجامعة الرغبة في تحسين الأداء في ضوء نتائج التقييم الذاتي.

(4) يوجد توافق بين برامج الجامعة ورسالتها وأهدافها.

(5) تضمن الجامعة تحديد المقررات لبرامجها الدراسية وفق متطلبات الحصول على الدرجة العلمية من حيث المعايير المعتمدة فيها.

(6) تلزم الجامعة إدارات برامج الدراسات العليا بتوفير توصيف معتمد ومعلن لبرامجها.

(7) تعتمد الجامعة شروط واضحة لقبول الطلاب.

- 8) يتم التقييد بتنفيذ لائحة الدراسة والامتحانات.
- 9) توجد آليات التواصل مع الطلاب عن طريق مسجل الكلية.
- 10) يوجد بند بميزانية الجامعة لدعم الأنشطة الطلابية.
- 11) يتوفر مناخ صحي في المكتبة فهي ذات تكييف ونظافة جيدة.
- 12) القاعات الدراسية الحالية بالجامعة ملائمة لتنفيذ برامجها.
- 13) يوجد تخطيط بالجامعة لموازنتها علي أساس رسالتها وأهدافها.
- 14) تلتزم الجامعة بإعداد موازنة سنوية مفصلة.
- 15) توجد في الجامعة إدارة مالية تتولى وضع الخطط ومتابعة شؤونها المالية.
- 16) يوحد في الجامعة جهة تتولي مسؤولية وإدارة استثمارها.
- 17) تتفق الخطة البحثية بالجامعة مع رسالتها وأهدافها المعلنة.
- 18) تتمتع الجامعة بالنزاهة بشأن نشر المعلومات الصحيحة الموثوقة فيما يخص رؤيتها ورسالتها.

أهم التوصيات

1. وضع خطة إستراتيجية أو خطة تنفيذية للجامعة
2. إجراء تخطيط إستراتيجي يشمل جميع الوحدات الإدارية والأكاديمية بالجامعة يعتمد على آراء الخبراء والاستشاريين.

3. العمل على إنشاء وتطوير دليل إرشادي للجامعة.
4. العمل على اعتماد الهيكل التنظيمي للجامعة.
5. العمل على تنفيذ هيكل تنظيمي يتواءم مع رؤية ورسالة وأهداف الجامعة.
6. اعتماد معايير واضحة وشفافة لاختيار الموظفين.
7. استخدام رسالة وأهداف الجامعة كأساس للتدقيق الداخلي وتحسين الجودة.
8. إلزام الجامعة إدارات البرامج بتحديد نوع الامتحانات التي يتوجب على الطالب اجتيازها.
9. وضع التحديث المناسب لللائحة للدراسة الجامعية.
10. وضع لائحة للدراسات العليا.
11. إلزام الجامعة إدارات البرامج بتطبيق لائحة الدراسات العليا.
12. إلزام الجامعة إدارات برامج الدراسات العليا بتحديد متطلبات الرسائل والأطاريح العلمية بها.
13. وضع دليل أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.
14. تدقيق في مدى كفاية أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة من أجل تحقيق رسالة وأهداف الجامعة.
15. وضع خطة واضحة لاحتياجات الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة من أجل تحقيق رسالتها وأهدافها.

16. توفر العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة لتنفيذ برامج الجامعة.
17. رفع نسبة أعضاء هيئة التدريس القاريين وغير القارين بالجامعة كما ورد في دليل ضمان الجودة والاعتماد.
18. توفير ملف أكاديمي لكل أعضاء هيئة التدريس من القارين وغير القارين.
19. توفر العناصر البشرية المؤهلة لمساندة الطلبة على إنهاء الإجراءات المطلوبة من قبل الجامعة.
20. استخدام وسائل تقنية المعلومات في إجراءات القبول والتسجيل ومنح الإفادات والشهادات وغيرها.
21. وضع خطة واضحة لإعداد الطلاب المقبولين مع القدرة الاستيعابية للجامعة.
22. وضع لائحة داخلية جديدة للدراسة والامتحانات جديدة.
23. العمل على إنشاء وحدة لمتابعة الخريجين.
24. العمل على إصدار دليل إرشادي للطلاب.
25. توفر الكتب والمراجع والدوريات الحديثة وذات العلاقة بالبرامج التي تقدمها الجامعة بالمكتبة.

26. العمل على رفع الطاقة الاستيعابية للمكتبة حتى تتناسب مع العدد الإجمالي للطلبة بالجامعة.

27. توفير إجراءات الأمان والسلامة في المكتبة.

28. العمل على الاشتراك المستمر في الدوريات ذات العلاقة بالبرامج التي تقدمها الجامعة.

29. توفير العدد الكافي والملائم من أجهزة الحاسوب.

30. ومختبرات وورش مجهزة تتناسب مع أعداد الطلبة.

31. توفير العدد الكافي من الفنيين المؤهلين للإشراف على المعامل والمختبرات والورش لتقديم المساعدة الفنية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

32. توفير العدد الكافي من مخازن مجهزة تلبي احتياجات ومتطلبات البرامج التي تقدمها الجامعة.

33. توفير المساحات والمباني الكافية لتحقيق أهداف برامجها التعليمية.

34. توفير مواقف للسيارات كافية وملائمة.

35. توفير خطة معتمدة لإدارة المخاطر.

36. توفير الخطط اللازمة لصيانة وتطوير مرافق الجامعة بما يتوافق وخططها.

37. توفير تخطيط لموازنة الجامعة علي أساس رسالتها وأهدافها.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

38. العمل على تطوير الإدارة المالية لتتولى وضع الخطط ومتابعة شؤون الجامعة المالية.

39. العمل على تطوير الجهة التي تتولى مسؤولية وإدارة استثمارات الجامعة.

40. العمل على إنشاء وحدة تتولى وضع خطة للبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة.

41. العمل على خطة معتمدة بخصوص البحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة.

42. العمل على آليات واضحة ومعلنة لمتابعة تنفيذ خطتها البحثية.

43. توفير ميثاق أخلاقي عام.

تقرير التقييم المؤسسي لجامعة بنغازي

العنوان: بنغازي

تاريخ الزيارة الاستطلاعية: 23 - 27 / 06 / 2013

2013

أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

ت	الاسم	الصفة
1	د. حسين سالم مرجين	مدير الفريق
1	د. فتحي رمضان الماقوري	رئيس الفريق
2	د. صالح ميلود خلاط	عضواً
3	د. عامر مصباح أبوريق	عضواً
4	د. مصباح رمضان الأجنف	عضواً
5	د. صالح مصطفى المزيني	عضواً
6	د. عبدالحفيظ فضيل الميار	عضواً
7	د. إبراهيم الزاعل	عضواً
8	د. عازة أبو غندور	عضواً
9	د. المبروك الشريف لياس	عضواً
11	محمد المبروك نصر	منسقاً إدارياً.

منسقاً إدارياً.	مفتاح صالح سعيد	12
-----------------	-----------------	----

معلومات عامة

اسم الجامعة : بنغازي

الموقع الإلكتروني : www.benghazi.edu.ly

قرار إنشاء الجامعة : 1955م

اسم رئيس الجامعة : د. محمد الطبولي

الدرجة العلمية : أستاذ

التخصص : علم الاجتماع

الصفة : قار

عدد الكليات : (22 كلية)

عدد البرامج العلمية: الجامعية (245 برنامجاً)

العليا (76 برنامجاً)

عدد أعضاء هيئة التدريس القارين : (3000)

عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين : (529)

عدد الموظفين بالجامعة : (6000 موظف)

عدد الطلاب في العام الدراسي 2012-2013م (91.800 طالباً)

ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية لجامعة بنغازي:

المحور الأول : الرؤية والرسالة والأهداف:-

من خلال مراجعة هذا المحور اتضح ما يلي:

لا توجد رؤية ورسالة واضحة للجامعة. ولم يتم اعتماد الرؤية والرسالة من قبل إدارة الجامعة وإعلانها للجميع داخل الجامعة. ولا توجد أهداف للجامعة. ويتضح عدم وجود خطة إستراتيجية بالمفهوم المتعارف عليه، وكل ما هو موجود عبارة عن رؤوس عناوين لمحاور الخطة الإستراتيجية. ولم تقدم الجامعة أي دليل على الاستعانة بخبراء واستشاريين في إعداد الخطة الإستراتيجية. وعدم وجود دليل إرشادي للجامعة بحجة عدم الحاجة إليه، حيث إن كل كلية يوجد بها دليل إرشادي خاص بها.

المحور الثاني : التنظيم الإداري:-

من خلال مراجعة هذا المحور يتضح ما يلي:

يوجد هيكل تنظيمي للجامعة محدد وفق قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 22 / 2008م، الخاص بالهيكل التنظيمي للجامعات. كما أن الجامعة لا تمتلك هيكلًا تنظيميًا يتواءم مع رؤيتها ورسالتها وأهدافها، حيث تم تشكيل لجنة لإعداد مقترح الهيكل التنظيمي للجامعة بموجب قرار رئيس الجامعة رقم 876 لسنة 2013م، بشأن تشكيل لجنة لإعداد الهيكل التنظيمي. ولا يوجد توصيف للملاك الوظيفي خاص بالجامعة ولكن يوجد توصيف وظيفي يحدد ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات في مختلف الوحدات الإدارية والأكاديمية وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 22 / 2008م، ولا توجد معايير واضحة وشفافة بخصوص اختيار الموظفين، حيث

يتم الاختيار وفقاً للجنة تُشكل لذلك وهي التي تحدد الشروط الواجب توافرها في الموظفين الواجب تعيينهم.

✦ المحور الثالث: مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة:-

من خلال مراجعة هذا المحور يتضح ما يلي:

لا تستخدم الجامعة رسالتها وأهدافها كأساس للتدقيق الداخلي وتحسين الجودة وذلك لعدم وجود رسالة واضحة وأهداف محددة للجامعة كما سبق التنويه عنه. ولا يوجد إلزام أو دعم من الجامعة لمكتب ضمان الجودة وتقويم الأداء للقيام بالتقييم الذاتي بشكل مستمر، ولم يتم تقديم ما يفيد قيام الجامعة بإشراك مكتب الجودة في المجالس الرسمية لعرض ومناقشة قضايا الجودة، ونظراً لعدم وجود برامج للتقييم الذاتي فإن الجامعة ليس لديها خطط للتحسين.

✦ المحور الرابع : البرنامج التعليمي:-

من خلال مراجعة هذا المحور يتضح ما يلي:

نظراً لعدم وضوح رسالة الجامعة وعدم وجود أهداف لها، فإنه يصعب التحقق من مدى توافق رسالتها وأهدافها مع برامجها. لأن الجامعة لا تضمن وجود أهداف واضحة ومحددة ومعلنة لبرامجها، ولا تضمن وجود توصيف واضح ومحدد لمقررات برامجها الدراسية، وترى إدارة الجامعة أن تحديد المقررات للبرنامج الدراسي وفقاً لمتطلبات الحصول على الدرجة العلمية يعتبر من مسؤولية الأقسام في الكليات، ولا توجد معايير أكاديمية معتمدة من الجامعة لكل برنامج، وتحديد تلك المعايير أمر يرجع للقسم نفسه. كما لا تلتزم الجامعة بإدارات البرامج بتحديد نوع الامتحانات التي

يتوجب على الطالب اجتيازها، وتطبق الجامعة اللائحة رقم (501) للدراسة الجامعية والدراسات العليا، ولا تلزم الجامعة إدارات البرامج بتطبيق لائحة الدراسات العليا في الظروف الحالية، ولم يتم تقديم ما يفيد قيام الجامعة بإلزام إدارات برامج الدراسات العليا بتبني معايير أكاديمية معتمدة لكل برنامج دراسي. ولم يتم تقديم ما يفيد قيام الجامعة بإلزام إدارات برامج الدراسات العليا بتحديد متطلبات الرسائل والأطاريح العلمية. كذلك لا تلزم الجامعة إدارات برامج الدراسات العليا بتحديد نوع الامتحانات التي يتوجب على الطالب اجتيازها.

❖ المحور الخامس : أعضاء هيئة التدريس:-

من خلال مراجعة هذا المحور يتضح ما يلي:

لا يوجد لدى الجامعة دليل لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة، ولا يوجد أي آلية أو سياسة معتمدة للجامعة للتدقيق في مدى كفاية أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة، ولا يوجد لدى الجامعة خطة لتحديد احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة، ويتم تطبيق اللائحة 501 لسنة 2010م، بشأن اختيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة، وتعمل الجامعة على توفير أعضاء هيئة تدريس لمختلف البرامج، إلا أن العدد الذي يتم تعيينه من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة يظل غير كافٍ للأسباب التالية:-

❖ ازدياد أعداد الطلبة الذين يتم قبولهم للدراسة بالجامعة بشكل كبير يفوق القدرة الاستيعابية الحالية للجامعة.

❖ فتح فروع كليات في مناطق مختلفة دون الرجوع للجامعة (على سبيل المثال/ كلية اقتصاد إجابيا).

❖ الانتشار الجغرافي الواسع للكليات التابعة للجامعة.

كما لا يوجد ما يفيد ضمان الجامعة أن تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس القارين، وغير القارين كما هو وارد في دليل ضمان الجودة والاعتماد. ويوجد لدى الجامعة ملف أكاديمي لكل عضو هيئة تدريس يحتوي على جميع المستندات المتعلقة بالجانب الأكاديمي (على سبيل المثال المؤهلات العلمية المتحصل عليها، معادلة مركز الجودة، الترقيات، العبء الدراسي) والجانب المالي مثل (الزيادات السنوية، تسوية وضع مالي، والمكافآت الممنوحة)، والجانب الصحي مثل (الشهادة الصحية)، إضافة إلى بعض المستندات الشخصية الأخرى، مثل شهادة الميلاد والإقامة وشهادة تغيير الوضع العائلي وغير ذلك من المستندات الأخرى، ولا يوجد نظام متبع لتصنيف وترقيم ملفات أعضاء هيئة التدريس حتى يسهل عملية التعامل معها والوصول إليها بسهولة.

❖ المحور السادس : خدمات الدعم التعليمية:-

من خلال مراجعة هذا المحور يتضح ما يلي:

نقص التنظيم الإداري بالمكتبة المركزية مع عدم وجود هيكل تنظيمي لها حسب رأي العاملين بالمكتبة المركزية للجامعة، ومن خلال تعاملهم مع رواد المكتبة فإن الكتب والمراجع المتاحة بالمكتبة غير كافية ولا تلبي احتياجات المستفيدين في ظل تزايد أعداد الطلبة الذين يتم قبولهم في مختلف التخصصات بالجامعة، لذا فإن الأماكن المخصصة للمذاكرة بالمكتبة لم تعد كافية لصغر مساحة المقر المؤقت، كما أن البديل للمكتبة المركزية أدى إلى عدم إمكان عرض جميع المراجع والدوريات والمخطوطات التي كانت متاحة بالمكتبة المركزية، الأمر الذي لم يمكن رواد المكتبة

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

من الاستفادة منها. وكذلك عدم كفاية المرافق الخاصة بالمكتبة، مثل: دورات المياه، إضافة إلى عدم صلاحية بعضها للاستعمال، ولا يتوفر في المقر المؤقت والبديل للمكتبة المركزية (بسبب دخول المكتبة المركزية للصيانة منذ سنة 2009) المناخ الصحي من حيث التهوية والإضاءة الكافية والنظافة. ويتوفر بالمقر المؤقت و البديل للمكتبة المركزية متطلبات الأمان والسلامة. ولا توجد لوحات إرشادية توضح موقع المكتبة. كما يوجد اشتراك في الدوريات الإلكترونية، ويوجد للجامعة موقع إلكتروني يعرف بالجامعة وأنشطتها، غير أنه لم يتم تحديثه بسبب نقص الكادر الوظيفي والمتخصص إضافة إلى بعض الأسباب التقنية. ولا توفر الجامعة العدد الكافي من أجهزة الحاسوب، وذلك للأسباب التالية:

❖ تزايد أعداد الطلبة.

❖ عدم توفر الأماكن الكافية التي يمكن أن تستخدم كمعامل أو قاعات حاسوب و شبكة معلومات دولية.

❖ القيود المالية.

بالنسبة للمعامل والمختبرات والورش الموجودة بالجامعة لا تتناسب مع أعداد الطلبة، كما أنه لم يتم صيانة وتطوير الكثير منها. وتعمل الجامعة على توفير العدد الكافي من الفنيين والمؤهلين والمدربين للإشراف على المعامل والمختبرات والورش، لتقديم المساعدة الفنية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس. كما أن المخازن الموجودة حالياً بالجامعة غير كافية ولا تلبى احتياجات ومتطلبات مختلف البرامج التي تقدمها الجامعة.

❖ المحور السابع : الشؤون الطلابية:-

من خلال مراجعة هذا المحور يتضح ما يلي:

يتم القبول في الجامعة وفق اللوائح العامة وما يصدر عن التعليم العالي من تعليمات. كما لا توفر الجامعة العناصر البشرية المؤهلة لمساعدة الطلبة على إنهاء الإجراءات المطلوبة بسبب عدم وجود معايير وضوابط واضحة تحكم عملية تعيين الموظفين، ولم تعمل الجامعة على توظيف التقنية المتاحة في التخلص من أو على الأقل تقليص روتين العمل اليدوي، حيث لا زالت معظم الإجراءات الخاصة بقبول وتسجيل الطلبة وإجراءات تخرجهم تتم بشكل يدوي لا تتلاءم وأعداد الطلبة الذين يتم قبولهم للدراسة في مختلف كليات الجامعة مع قدرتها الاستيعابية، وذلك للأسباب التالية:-

❖ قبول أعداد كبيرة من الطلبة في مختلف التخصصات بسبب سياسة وتوجهات التعليم العالي دون أن يكون للجامعة رأي في ذلك.

❖ عدم وجود إضافات جديدة للبنية التحتية للجامعة سواء من حيث القاعات الدراسية أم المعامل والمختبرات والورش والمكتبات.

كما لم تضع الجامعة آليات واضحة ومحددة لتطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي، ولا يوجد لائحة داخلية للدراسة والامتحانات، وإنما تطبق اللائحة رقم 501 لسنة 2010 بشأن تنظيم التعليم العالي. حيث تحاول الجامعة التقيد بتنفيذ نصوص اللائحة، فيما عدا بعض البنود المتعلقة بفصل الطلاب حال فشلهم، حيث يصعب تطبيقه بسبب الوضع الراهن للبلاد، ويوجد لدى الجامعة وحدة لمتابعة شؤون الخريجين تتبع المسجل العام للجامعة وتعمل تحت إشرافه، ولا يوجد بند في ميزانية الجامعة لدعم

الأنشطة الطلابية، ولا يوجد دليل إرشادي للطلاب على مستوى الجامعة. كما لا توجد أي آليات واضحة للتواصل مع الطلاب.

❑ المحور الثامن : المرافق :-

من خلال مراجعة هذا المحور يتضح ما يلي:

يوجد في الجامعة مساحات كبيرة وشاسعة، لكن المشكلة في نقص المباني وعدم كفايتها إلى درجة اشتراك بعض الكليات في مبنى واحد، وبالنسبة للقاعات الدراسية الموجودة بالجامعة لم تعد ملائمة لتحقيق أهداف الجامعة بسبب زيادة أعداد الطلبة.

ولا يوجد بالجامعة مباني خاصة بالأنشطة اللاتدرسية والخدمات المساندة لها، مثل: مباني للأنشطة الرياضية المختلفة، مباني للأنشطة الثقافية، نوادي، استراحات إلى غير ذلك)، ويوجد في الجامعة مواقف للسيارات لكنها غير كافية بسبب عدم وجود ضوابط لحركة دخول السيارات، كما لا توجد خطة واضحة ومعتمدة لإدارة المخاطر بالجامعة، ولا يوجد خطط واضحة لصيانة وتطوير مرافق الجامعة.

❑ المحور التاسع : الشؤون المالية:-

من خلال مراجعة هذا المحور يتضح ما يلي:

لا يوجد ما يفيد قيام الجامعة بإعداد موازنة تقديرية سنوية مفصلة، لكنها قامت بإعادة توزيع ميزانية سنة 2013م، المخصصة لها حسب أولويات الصرف في الجامعة، وتوجد في الجامعة إدارة مالية تتولى القيام بجميع المهام الموكلة لها وفق اللوائح والتشريعات النافذة، ويوجد مكتب تنمية الموارد الذاتية يتولى الإشراف على

إدارة جميع موارد الجامعة واستثماراتها، إلا أنه لا توجد خطة لتنمية الموارد الذاتية للجامعة.

❑ المحور العاشر : البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة:-

من خلال مراجعة هذا المحور يتضح ما يلي:

يوجد في الجامعة مركز للبحوث والاستشارات يتبع رئيس الجامعة، ولا يوجد لدى الجامعة خطة معتمدة بخصوص البحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة.

❑ المحور الحادي عشر: الشفافية والنزاهة:-

من خلال مراجعة هذا المحور يتضح ما يلي:

لا يوجد للجامعة ميثاق أخلاقي عام. أو ما يفيد قيام الجامعة بنشر رؤيتها ورسالتها وأهدافها.

❑ أهم التوصيات :-

من خلال النتائج السابقة يوصي فريق الزيارة بما يلي:-

1. وضع خطة إستراتيجية لفترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات، مع مراعاة مشاركة الأطراف المعنية.

2. إعادة صياغة رؤية ورسالة الجامعة بما يتوافق مع برامجها وإمكاناتها ومواردها المتاحة.

3. وضع أهداف للجامعة يراعي فيها القابلية للقياس .

4. اعتماد رؤية ورسالة وأهداف الجامعة وإعلانها للجميع داخل الجامعة.
5. وضع جدول زمني للمراجعة الدورية لرؤية ورسالة وأهداف الجامعة.
6. توثيق محاضر الاجتماعات الخاصة بإعداد الرؤية والرسالة والأهداف والخطة الإستراتيجية.
7. توفير دليل إرشادي للجامعة بحيث يكون متاحاً لجميع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
8. اعتماد الهيكل التنظيمي للجامعة وتفعيله بما يتماشى وسياسة التعليم العالي.
9. العمل على وضع توصيف للملاك الوظيفي الخاص بالجامعة.
10. وجود آلية واضحة ومعلنة للتعامل مع التظلمات والشكاوى داخل الجامعة.
11. ضرورة وضع ضوابط ومعايير محددة لتعيين الموظفين.
12. استخدام الجامعة لرسالتها وأهدافها كأساس للتدقيق الداخلي وتحسين الجودة.
13. تقديم الدعم اللازم لمكتب ضمان الجودة وتقويم الأداء بالجامعة وإلزامه بالقيام بالتقييم الذاتي بشكل مستمر.
14. العمل على عرض نتائج التدقيق الذاتي على إدارة الجامعة ووضع خطة عمل للنتائج التي تم التوصل إليها بما يضمن التحسين المستمر للعملية التعليمية للجامعة.
15. إشراك مكتب ضمان الجودة وتقويم الأداء بالجامعة في المجالس الرسمية لعرض ومناقشة كل القضايا المتعلقة بالجودة.

16. العمل على ضمان وجود توصيف واضح ومحدد للمقررات الدراسية لجميع البرامج بالجامعة.
17. وضع معايير أكاديمية معتمدة لجميع برامج الجامعة.
18. إلزام إدارات برامج الدراسات العليا بتبني معايير أكاديمية معتمدة لكل برنامج دراسي.
19. توفير دليل لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.
20. وضع وتنفيذ آلية لمتابعة وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.
21. استخدام نتائج التقييم لكل من: عضو هيئة التدريس، الطلبة، العاملين في تحسين وتطوير أداء المؤسسة .
22. اتباع السياق الإداري في توثيق وحفظ ملفات أعضاء هيئة التدريس وتصنيفها وترقيمتها بشكل يسهل الرجوع إليها عند الحاجة.
23. وضع خطة على مستوى الجامعة لتحديد احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.
24. مراعاة أن تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس القارين، وغير القارين كما هو وارد في دليل ضمان الجودة والاعتماد.
25. العمل على ميكنة العمل الإداري خصوصاً ما يتعلق منها بالإجراءات الخاصة بقبول وتسجيل الطلبة وإجراءات تخرجهم.

26. وضع سياسة واضحة تتعلق بقبول الطلبة بما يتلاءم والقدرة الاستيعابية للجامعة.

27. وضع آليات واضحة ومحددة لتطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي.

28. توفير دليل إرشادي للطلاب على مستوى الجامعة.

29. تفعيل النشاط الطلابي وتخصيص بند له ضمن ميزانية الجامعة.

30. الاهتمام بالموقع الإلكتروني للجامعة والعمل على تحديثه باستمرار.

31. توفير الأعداد الكافية من أجهزة الحاسوب في مختلف برامج ومرافق الجامعة بما يكفل سير العملية التعليمية على الوجه الأكمل.

32. العمل على وضع برامج تدريبية لتأهيل الكوادر المسؤولة عن تسيير وتفعيل خدمات الدعم التعليمية.

33. مراعاة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.

34. الاهتمام بإجراء الصيانة الدورية اللازمة لجميع المعامل والمختبرات والورش الموجودة في الجامعة ووضع الخطط اللازمة لتطويرها.

35. الاهتمام بالمخازن الموجودة وتطويرها بما يضمن تلبيتها لاحتياجات ومتطلبات مختلف برامج الجامعة.

36. العمل على استكمال مشاريع الصيانة المتوقفة وفي مقدمتها المكتبة المركزية ووضع الخطط اللازمة لاستحداث مباني جديدة.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

37. وضع الخطط اللازمة لتوفير مباني خاصة بالأنشطة اللاتدرسية والخدمات المساندة.

38. وضع ضوابط منظمة لحركة دخول السيارات للجامعة للحد من مشكلة ازدحام مواقف السيارات.

39. وضع خطة واضحة ومعتمدة لإدارة المخاطر بالجامعة.

40. العمل على إعداد موازنة مالية تقديرية سنوية مفصلة.

41. وضع خطة لتنمية الموارد الذاتية للجامعة، بما يكفل الاستفادة من الموارد المتاحة للجامعة واستثمارها بالشكل الصحيح.

42. وضع خطة معتمدة بخصوص البحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة.

43. وضع ميثاق أخلاقي عام للجامعة.

تقرير التقييم المؤسسي لجامعة سرت

العنوان: سرت
تاريخ الزيارة الاستطلاعية: 23 - 27 / 06 / 2013
أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

الصفة	الاسم	ت
مدير الفريق	د. حسين سالم مرجين	1
رئيس الفريق	د. الطاهر أحمد الكري	2
عضواً	د. محمد علي أبو شحمة	3
عضواً	د. أحمد الهادي عبد النبي	4
عضواً	د. صلاح سعيد العماري	5
عضواً	د. محمد راشد إمباشي	6
عضواً	د. العجيلي عصمان سرکز	7
عضواً	د. عبد الحكيم محمد بادي	8
عضواً	د. جمال محمد سالم	9
عضواً	أ. عبد العظيم إسماعيل الأزرق	10
عضواً	أ. مصطفى علي قريفة	11
منسقاً إدارياً.	عبد الناصر الدليمي	12

معلومات عامة

اسم المؤسسة: جامعة سرت

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

العنوان: سرت

العنوان الإلكتروني: www.su.edu.ly

قرار الإنشاء وتاريخه: 1991

اسم رئيس الجامعة: د. موسى محمد موسى

الدرجة العلمية: أستاذ

عدد الكليات: 14 كلية

عدد البرامج التعليمية الجامعية: 48 برنامجاً

عدد برامج الدراسات العليا: 4

عدد الطلبة للعام الدراسي 2012، 2013: 10369 طالباً وطالبة .

المجموع الكلي			غير لبييون			لبييون		
المجموع	طالبة	طالب	المجموع	طالبة	طالب	المجموع	طالبة	طالب
10369	6511	3449	359	193	166	10037	6318	3274

عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: 434

عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين: 154

عدد الموظفين بالجامعة: 1254

ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية لجامعة سرت

الرؤية والرسالة والأهداف :-

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

من خلال الزيارة الاستطلاعية لجامعة سرت اتضح أن الجامعة والكليات لها رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومعلنة ومعتمدة، كما توجد خطة إستراتيجية وخطط تنفيذية لتحقيق الأهداف في كل الإدارات والمكاتب والكليات، وتم إعداد الخطط من قبل خبراء ومتخصصين، كما تم تفعيل هذه الخطط بوضع مجموعة من البرامج والإجراءات.

التنظيم الإداري:-

تمتلك جامعة سرت هيكلًا تنظيميًا يوضح خطوط السلطة والمسؤولية معلناً وواضحاً ولكنه غير معتمد شكلياً بسبب الهيكل التنظيمي المتوقع إصداره من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما توجد خريطة تنظيمية هيكلية في كل إدارة ومكتب وكلية، و يوجد توصيف معلن لكل الوظائف الإدارية للموظفين كل حسب وظيفته، كما توجد آلية لاختيار الموظفين واضحة وشفافة، ويوجد قسم للمحفوظات، وسجل للبريد الوارد والصادر في كل إدارة ومكتب تابع للإدارة العامة أو الكليات.

مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء:-

تستخدم الجامعة رسالتها كأساس للتقييم الداخلي وتحسين الجودة وذلك باستخدام نموذج لمتابعة سير العملية التعليمية، ويقوم مكتب الجودة بإعداد التقييم الذاتي بشكل مستمر مع إشراك جميع المسؤولين في التقييم الذاتي وفقاً للخطط التشغيلية المحددة زمنياً، وبناءً على نتائج التقييم الذاتي يتم وضع خطط للتحسين والتطوير وبشكل مستمر. ويعتبر مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء من ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة ويتبع وكيل الشؤون

العلمية بالجامعة، كما أن إدارة الجامعة تدعم مكتب ضمان الجودة بشكل غير محدود.

✚ البرنامج التعليمي:-

تحاول الجامعة أن تراعي احتياجات المجتمع في وضع كلياتها و برامجها التعليمية وتسعى لتطوير ذلك من وقت إلى آخر وتشكل لجان بهذا الخصوص، إضافة إلى حرص الجامعة على تكليف مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالقيام بمتطلبات الجودة.

وبالرغم من أن أساليب التعليم الذاتي ليست السائدة والمعتمدة في البرامج التعليمية إلا أن أعضاء هيئة التدريس يشجعون الطلاب على القراءات الإضافية ويحاولون التنويع في طرق التحصيل العلمي، كما إن الكليات حريصة على استخدام الطلاب للكتاب المنهجي بدلاً عن المذكرات الجاهزة، كما أنها تدرك قيمة مشاريع التخرج لذا فإنها تعتمد لجاناً خارجية من الجامعات الليبية لتقييم تلك المشاريع. كما اعتمدت الكليات ساعات دراسية ومعملية كافية لتغطية مفردات المناهج وهي متاحة للجميع على الموقع الإلكتروني للجامعة، مع وجود منظومة لتسجيل المواد وإعلان النتائج النهائية في كل كلية، كما تحرص الكليات على خدمة طلابها لذلك تقوم بتوفير مرشدين أكاديميين بما لا يزيد عن عشرة طلبة للمرشد الواحد.

✚ أعضاء هيئة التدريس:-

فيما يتعلق بدليل أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة تبين يوجد دليل خاص بالإجراءات الإدارية والوظيفية لأعضاء هيئة التدريس سواء القاريين

منهم أم وغير القاريين، في حين أن الجامعة لم تقم بطباعة الدليل حتى يتمكن أعضاء هيئة التدريس من الاطلاع عليه.

أما التدقيق والتقييم في كفاية أعضاء هيئة التدريس بما يتفق مع رسالة وأهداف الجامعة تبين فعلاً وجود تدقيق في تعيين أعضاء هيئة التدريس الليبيين وذلك بإعداد نماذج خاصة بذلك مرفقة بهذا التقرير، كما أنه توجد آلية عامة للجامعة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، حيث تشكل لجنة برئاسة وكيل الشؤون العلمية ومدير إدارة أعضاء هيئة التدريس وعضو هيئة تدريس خارجي في نفس تخصص المتقدم لشغل الوظيفة، وتعتمد اللجنة المشكلة على معايير واضحة وشفافة لاختيار أعضاء هيئة التدريس منها نشر إعلانات رسمية لقبول أعضاء هيئة التدريس، نماذج استبانة عن حاجة الأقسام العلمية بالكليات لأعضاء هيئة التدريس، نسب أعداد الطلبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس، وعدد أعضاء هيئة التدريس الموفدين والمعيرين.

أما بخصوص التنظيم الإداري بإدارة أعضاء التدريس فهو متكامل ، حيث توجد ثلاثة مكاتب داخل الإدارة تقسم إلى (ليبيين، مغتربين، متعاونين) ومن خلال الاطلاع على بعض ملفات أعضاء هيئة التدريس عشوائياً تبين أنها متكاملة من حيث المستندات المطلوبة ومحاضر اجتماعات اللجنة العلمية بالخصوص.

شؤون الطلاب:-

يتم قبول الطلبة في الكليات وفقاً لشروط تتماشى مع لوائح التعليم العالي وإمكانات الجامعة والقدرة الاستيعابية للكليات، ويتم تحديد ذلك في اجتماعات

مسجلي الكليات مع المسجل العام للجامعة، حيث تعرض خطة التسجيل المعدة مسبقاً، كما أن الجامعة توفر منظومة إلكترونية في كل كلية لسرعة إتمام عملية القبول والتسجيل ومنح الإفادات وكشوف الدرجات وغيرها من الإجراءات الأخرى المتعلقة بالقبول والتسجيل، كما يوجد نظام الإرشاد الأكاديمي ودليل ولوائح داخلية للدراسة والامتحانات كلها تتماشى مع لوائح التعليم العالي، كما توجد متابعة للخريجين حيث يتم تكريمهم دورياً، إضافة إلى إيفاد طلبة الامتياز إلى الخارج على حساب نفقة الجامعة (كلية الأسنان)

❑ خدمات الدعم التعليمية:-

تتم خدمات الدعم التعليمية من خلال إدارة المكتبات والمطبوعات ومركز المعلومات والاتصالات ومكتب الحرس الجامعي ومكتب المخازن، ومن خلال عملية التقييم اتضح وجود مكتبة عامة لديها خطة تشغيلية ومكتبة خاصة في كل كلية، فالمكتبة العامة مكونة من دورين تعمل بشكل جزئي بسبب أعمال الصيانة القائمة فيها وتتوفر فيها الكتب والمراجع والدوريات، وتتاسب طاقتها الاستيعابية مع العدد الفعلي لرواد المكتبة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس، كما يتوفر مناخ صحي في المكتبة (تهوية، إضاءة، نظافة)، كما تتوفر فيها إجراءات الأمن والسلامة (مخارج للطوارئ، منظومة مطفئات حرائق)، كما يوجد في الجامعة موقع إلكتروني للتعريف بالجامعة وأنشطتها المختلفة، ويعمل بخطة تشغيلية يتبع إدارة النشاط والإعلام، ويوجد بالجامعة مخازن لا تلبى احتياجات الجامعة بسبب صغر مساحات أماكن التخزين، كما توجد معامل حاسوب ومختبرات وورش أجهزة تقني

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

بنسبة 75% من الاحتياجات بسبب صغر مساحات المباني المجهزة حالياً، حيث معظم مباني ومرافق الجامعة وكلياتها المختلفة تعرضت إلى الهدم والحرق والسلب بسبب حرب التحرير، كما يوجد عدد كاف من الفنيين المؤهلين لتشغيل التجهيزات المشار إليها.

❑ المرافق :-

تتوفر بالجامعة مباني وساحات وقاعات دراسية ومواقف للسيارات وشوارع حيث تم تصميمها من البداية كجامعة، ولكن معظم هذه المباني والمرافق تعرضت إلى الهدم والحرق والسلب بسبب حرب التحرير، إلا أن الهمة العالية والإرادة القوية لمنتسبي الجامعة وسكان المدينة كان لهما الأثر الطيب والإيجابي في النهوض السريع بالبنية التحتية للجامعة وجعلها تؤدي رسالتها بشكل مناسب، ولكن الأهم هو وجود خطط تشغيلية لصيانة وتطوير المباني والمرافق، فإذا ما تمت أعمال الصيانة بالكامل تكون المباني والمرافق الجامعية متكاملة وتؤدي الرسالة على الوجه المطلوب، كما توجد خطة لإدارة المخاطر والأزمات، إضافة إلى وجود مركب جامعي تحت الإنشاء متوقف حالياً.

❑ الشؤون المالية :-

يتضح من عملية التقييم أنه يتم إعداد موازنة للجامعة من قبل المختصين الماليين ومشاركة المراقب المالي تحدد فيها الاحتياجات التي تفي بتحقيق الأهداف، حيث يتم اعتمادها من المالية عن طريق وزارة التعليم العالي أسوة بالجامعات الأخرى تحدد فيها بنود الصرف، وتقوم الإدارة المالية بالصرف مع مراعاة متطلباته من (مستندات وقرارات ومراجعة داخلية وتوقعات المختصين)، كما توجد منظومة لصرف المرتبات وقسم للمراجعة الداخلية وقسم الخزينة، ويوجد فصل للاختصاصات والمسؤوليات، ولا يوجد تأخير في صرف المرتبات في الجامعة، كما توجد خطة لتنمية موارد الجامعة الذاتية.

❑ البحث العلمي وخدمات المجتمع:-

لا توجد في الجامعة إدارة أو قسم بهذا الاسم، بل توجد وحدة تتولى البحث العلمي، وتوجد نواحي تطبيقية أخرى تخدم المجتمع والبيئة، وتتفق الخطة البحثية مع رسالة الجامعة وأهدافها المعلنة، وتعتمد الجامعة آليات لمتابعة الخطط البحثية في صورة اجتماعات دورية، كما توجد مجلات علمية محكمة في أغلب كليات الجامعة.

❑ الشفافية والنزاهة:-

يوجد بالجامعة ميثاق أخلاقي، وتتسم الجامعة بالنزاهة ويتم نشر المعلومات الموثقة من خلال موقع الجامعة على شبكة المعلومات الدولية، ومن خلال برنامج إذاعي مسموع (الحرم الجامعي كل يوم أحد من 10-12 صباحاً)، وبرنامج صباح الخير ليبيبا يوم الأربعاء لمدة ساعة في القناة الوطنية المرئية، وعن طريق صحيفة الجامعة التي تصدرها الجامعة بشكل دوري.

❑ ملاحظات فريق الزيارة الاستطلاعية عن المؤسسة:

❑ نقاط القوة:

1. وضوح الرؤية والرسالة والأهداف وقابليتها للتحقق.
2. آلية واضحة لاختيار وتعيين الموظفين.
3. الانسجام الواضح والتناغم بين رئاسة الجامعة والكادر الوظيفي.
4. العمل بروح الفريق.
5. وجود منسقي للجودة في أغلب الوحدات الإدارية والتعليمية.
6. اقتراح جائزة لأفضل برامج تعليمي في الجامعة من قبل مكتب الجودة وتقييم الأداء وتم الموافقة عليها من قبل رئاسة الجامعة، وتم تفعيله.
7. الموقع الجيد والمناسب للمكتبة العامة بعيداً عن الضوضاء وحركة السيارات.
8. وجود تقويم أكاديمي للجامعة للعام الجامعي 2013/2012 م.
9. المشاركات الفاعلة في التظاهرات الثقافية والرياضية والعلمية داخل الجامعة وخارجها
10. إرسال طلبة الامتياز على نفقة الجامعة لاستكمال دراستهم.
11. الجدير بالذكر إن معظم مباني ومرافق الجامعة وكلياتها المختلفة تعرضت إلى الهدم والحرق والسلب بسبب حرب التحرير ، إلا الهمة العالية والإرادة القوية لمنتسبي الجامعة وسكان المدينة كان لهما الأثر الطيب والإيجابي في النهوض السريع بالبنية التحتية للجامعة، وجعلها تؤدي رسالتها بشكل متواضع، وهذا دليل على الروح الوطنية العالية

والانسجام والتناغم المتمثلة في العمل كفريق واحد من أعلى الهرم إلى أسفله.

12. وجود المساحات الخضراء والملاعب الرياضية ولكنها غير مجهزة .
13. استيفاء متطلبات الصرف للمعاملات المالية.
14. اعتماد لجان خارجية من الجامعات الليبية لتقييم مشاريع التخرج.
15. محاولة الاستغناء عن سياسة التلقين و مذكرات المناهج الجاهزة.
16. وجود مركب جامعي تحت الإنجاز متوقف بسبب مؤقت.
17. محاولة الاعتماد على أساليب متقدمة في التعليم التفاعلي.

نقاط الضعف:

1. عدم وجود لوحات إرشادية داخل الحرم الجامعي وفي مبنى الإدارة العامة للجامعة.
2. عدم وجود عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس الليبيين، نظراً لإيفاد عدد كبير منهم للخارج لمواصلة دراستهم العليا أو الدقيقة.
3. عدم تقييم وتطوير البرامج التعليمية بشكل دوري ومنتظم .

العنوان: البيضاء
تاريخ الزيارة الاستطلاعية : 23 - 27 / 06 / 2013
أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

الصفة	الاسم	ت
مدير الفريق	د. حسين سالم مرجين	1
رئيس الفريق	د. سالم الشريف الفرد	2
عضواً	د. جمعة العربي الفرجاني	3
عضواً	د. محمد عبدالرحمن الحنين	4
عضواً	د. جمال مصطفى السويح	5
عضواً	د. فدوي فرحات دربي	6
عضواً	د. أيمن فؤاد طوقان	7
عضواً	د. مفتاح محمد المرابط	8
عضواً	د. هدي رجب لعبيدي	9
عضواً	م. علي أحمد الفقة	10
عضواً	د. نعيمة محمد بالتمر	11
منسقاً إدارياً.	أ. هيثم محمد المز وغي	12
منسقاً إدارياً.	أ. عبد الباري مصباح ابوقرين	13

معلومات عامة

اسم الجامعة : عمر المختار

العنوان الإلكتروني : www.omu.edu.ly

تاريخ ورقم قرار إنشاء الجامعة: قرار رقم 786 لسنة 1985م.

اسم رئيس الجامعة : إبراهيم محمد أبو القاسم الغرياني
الدرجة العلمية : أستاذ دكتور
الصفة : قار

عدد الكليات: (37) كلية (21) كلية رئيسية و (16) فرع كلية.

عدد البرامج العلمية: الجامعية (181) الدراسات العليا (24)

عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: (1683)

عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين : (436)

عدد الموظفين بالجامعة (: 4307)

عدد الطلاب في العام الدراسي 2012-2013م (31910)

❑ ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية لجامعة عمر المختار

❑ الرؤية والرسالة والأهداف :-

من خلال الزيارة الاستطلاعية لجامعة جامعة عمر المختار اتضح أن الجامعة وبعض الكليات والبرامج التعليمية التي تمت زيارتها لها

رؤية ورسالة وأهداف معلنة لكنها تحتاج إلى تحديث وتطوير، كما لا توجد خطة إستراتيجية وخطط تنفيذية لتحقيق الأهداف لكل الإدارات والمكاتب والكليات والبرامج التعليمية، وتم إعداد خطة قصيرة الأجل لمكتب ضمان الجودة والتحسين المستمر.

🔲 التنظيم الإداري :-

تمتلك جامعة عمر المختار هيكلاً تنظيمياً يوضح خطوط السلطة والمسؤولية معلناً وواضحاً ولكنه غير مفعّل ، كما لا توجد خريطة تنظيمه هيكلية في كل إدارة ومكتب وكلية، ولا توجد آلية لاختيار الموظفين ، والآلية المتبعة حسب احتياجات الجامعة ووفق الوظائف الشاغرة، لذا لا بد من وجود توصيف وظيفي يحدد ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات لمختلف الوحدات الإدارية والأكاديمية، ويصف الوظيفة بشكل واضح كما لا توجد خطة لإدارة المخاطر في المؤسسة ، يجب ضرورة العمل على تمكين القيادات الأكاديمية(الكليات والأقسام) من أداء مهامها وذلك من خلال توسيع حجم الصلاحيات الممنوحة لها خاصة فيما يتصلب الإنفاق على البرامج والأنشطة الأكاديمية ،مع توفير آليات للمساءلة في جميع مستويات البنية الإدارية والتنظيمية، مع تفعيل اللوائح والنظم الداخلية لكل الكليات والبرامج.

🔲 مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء :-

يوجد تفاعل وتواصل محدود بين مكتب الجودة بالجامعة وحدات ضمان الجودة بالكليات والوحدات الإدارية المختلفة بالجامعة ،وهناك صعوبة في عملية الاتصال والتواصل بين مكاتب الجودة في فروع الجامعة والكليات الأمر الذي أسهم في هدر المصادر خاصة عامل الوقت باعتباره أحد أهم مصادر المنظمات العاملة ،مما ترتب عليها لتأخير في إنجاز المهمات والتواضع في المنجز منها، وإعاقة عملية التحسين والتطوير النوعي في عملية التعليم والتعلم، ويجب ضرورة الإسراع في

إنجاز المعايير والمتطلبات الأكاديمية للبرامج والمقررات الدراسية، والتركيز على نشر ثقافة الجودة في الوسط التعليمي، ولا توجد ملفات لجميع المقررات الدراسية مع ضرورة مراجعة توصيف المقررات الدراسية حسب النماذج المعدة لذلك والإسراع بإنجاز عملية الدراسة الذاتية لجميع الكليات والبرامج ، وضرورة عقد اجتماعات دورية بين مدير مكتب الجودة ومنسقي الجودة بالكليات وإيجاد برامج لتحفيز ومكافأة الأقسام والكليات المتميزة في تطبيق معايير الجودة ، وهناك عدم إلمام لبعض منتسبي الجامعة بمفهوم الجودة وضمانها، مما أثر سلبا على تهيئة المناخ وتفعيل الممارسات الجيدة في العملية التعليمية.

البرنامج التعليمي :-

لا توجد دراسة حقيقية لاحتياجات سوق العمل للبرامج التعليمية بالجامعة رغم محاولة الجامعة مراعاة احتياجات المجتمع في وضع كلياتها و برامجها التعليمية ، إضافة إلى حرص الجامعة على تكليف مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء للإشراف على عملية التطوير والتحسين المستمرين، ويجب تحديث الخطط الدراسية للبرامج التعليمية وتفعيل الساعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس، ويجب الاهتمام بالمعامل الدراسية والبحثية والورش والفنيين القائمين عليها، مع التركيز على إجراءات ومعدات الأمن والسلامة منها ، وضرورة إعلان خطة لتطوير البرامج التعليمية وإتاحتها لجميع الطاقم الأكاديمي والوحدات الإدارية ذات العلاقة بتنفيذ الخطة.

أما بالنسبة لبرنامج الدراسات العليا فتوجد لوائح داخلية خاصة ببرامج الدراسات العليا لبعض البرامج بالكليات، كما أن هناك عدم اعتماد لبعض برامج الدراسات العليا في بعض الكليات من جهات الاختصاص، وعدم وجود آليات واضحة في مايتعلق بتحسين وتطوير مخرجات الدراسات العليا.

أعضاء هيئة التدريس :-

يوجد دليل أعضاء هيئة التدريس، و لا توجد آلية لقبول أعضاء التدريس بالبرامج ويتم القبول حسب الاحتياجات، ولكن العدد الحالي من أعضاء هيئة التدريس غير كاف لتغطية متطلبات البرنامج، كما يجب مراجعة ملفات أعضاء هيئة التدريس والتأكد من مؤهلاتهم من قبل الجهات المختصة ومعادلاتها، في حين تفتقد الكليات والأقسام وجود نسخ من ملفات أعضاء هيئة التدريس، كما أن القرارات التي تتخذ على مستوى وزارة التعليم العالي لم تأخذ في اعتبارها التحديات التي تواجه فروع كليات الجامعة خاصة في ما يتعلق بالشروط والمواصفات المطلوبة في أعضاء هيئة التدريس الجامعي، فضلا عن أنه المتبادر لتمكين إدارة الجامعة وفروعها من مواجهة تلك التحديات ، كما يجب العمل على إتاحة وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات لأعضاء هيئة التدريس داخل الحرم الجامعي ، كما لا توجد برامج واضحة ومعلنة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وضرورة وضع آليات لتقييم أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة .

شؤون الطلاب :-

توجد منظومة إلكترونية لإتمام عملية القبول والتسجيل ومنح الإفادات وكشوف الدرجات وغيرها من إجراءات أخرى متعلقة بالقبول والتسجيل، ويوجد نظام للإرشاد الأكاديمي ودليل ولوائح داخلية للدراسة والامتحانات تتماشى مع لوائح التعليم العالي، ولا توجد آلية لمتابعة الخريجين ، ويجب أن يتم قبول الطلاب حسب القدرة الاستيعابية للبرامج التعليمية ، كما يجب العمل على إتاحة وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات والطلبة داخل الحرم الجامعي .

خدمات الدعم التعليمية :-

توجد مكتبة مركزية بالجامعة تحت الصيانة والتطوير ، ويتم الاعتماد حالياً على مكتبات الكليات، إلا أن جُل هذه المكتبات تفتقر لعملية تصنيف وفهرسة لمحتوياتها وعاملين مؤهلين ، كما تحتاج لتحديث وتطوير المراجع وربطها بشبكة المعلومات والاشترك في الدوريات والمجلات العلمية ومدتها بكل ما تحتاجه المكتبة الحديثة ، كما يجب التنسيق بين وزارة التعليم والجامعة للإسراع بإنجاز المكتبة المركزية والمكتبة الإلكترونية بالجامعة ، و يجب توفير نسخ الكترونية للكاتب والمراجع المتاحة على موقع الجامعة الإلكتروني، و الإسراع في تحديث الأدلة العامة والشاملة لكل من :الجامعة – أعضاء هيئة التدريس – الطلاب – الإجراءات ، وكذلك الاهتمام بموقع الجامعة الإلكتروني ومدته بجميع البيانات والمعلومات عن (الكليات - الأقسام - الإدارات - المكاتب - الأساتذة ومختصر سيرهم الذاتية) لنشرها على موقع الجامعة ،ويجب مراعاة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.

المرافق :-

توجد قاعات دراسية ومدرجات لتنفيذ برامج الجامعة الدراسية تحتاج لبعض التجهيزات، ولا يوجد بالجامعة مبان خاصة للأنشطة اللاتدرسية و الخدمات المساندة لها، أو خطة معتمدة لإدارة المخاطر ، وتوجد آلية لتطوير المرافق وصيانتها بكل مرافق الجامعة ، إلا أن هناك مشاكل مع الشركات القائمة على الصيانة ، كما يوجد مكتب للوسائل التعليمية يحتاج إلى تحديث وتطوير الأجهزة والمعدات المستعملة فيه، وضرورة الاهتمام بمواقف السيارات والمساحات الخضراء .

الشؤون المالية:-

يتم إعداد موازنة للجامعة من قبل المختصين الماليين لتحديد فيها الاحتياجات التي تفي بتحقيق الأهداف حيث يتم اعتمادها من المالية عن طريق وزارة التعليم العالي أسوة بالجامعات الأخرى ، كما تحدد فيها بنود الصرف، وتقوم الإدارة المالية بالصرف مع مراعاة متطلباته من

مستندات وقرارات ومراجعة داخلية وتوقعات المختصين)، إلا أنه اتضح العوز والنقص الشديدين في الموارد المادية اللازمة للإنفاق على البرامج والخدمات والمناشط التعليمية، ويجب إشراك الأقسام العلمية والإدارات والمكاتب في الكليات في وضع تصور للميزانية السنوية للجامعة، حتى يتم إعداد مشروع الميزانية من القاعدة إلى القمة وفقاً للنظام المالي للدولة، مع ضرورة تسهيلها في الوقت المناسب، ويجب إيجاد مصادر مالية بديلة ومناسبة تتماشى واختصاصات الكليات وبرامجها، ولا توجد خطة لتنمية موارد الجامعة الذاتية.

❑ البحث العلمي وخدمات المجتمع

لا توجد في الجامعة إدارة أو قسم يتولى البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة، مع عدم تحديد الاحتياجات البحثية التي تضمن أولويات التميز، ويجب الارتقاء بالمستوى الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلال التميز في النشاطات التدريسية والبحثية العلمية وخدمة المجتمع والبيئة، وإحجام الأساتذة والطلاب في حل المسائل العلمية، وإعداد البحوث وتوثيقها ونشرها.

❑ الشفافية والنزاهة

لا يوجد ميثاق أخلاقي عام بالجامعة، ولا موثيق أخلاقية أخرى تحدد الأطر الأخلاقية لخريجي البرامج التعليمية المختلفة في الجامعة، وضرورة وجود آلية واضحة ومعلنة للتعامل مع التظلمات والشكاوى.

❑ ملاحظات فريق الزيارة الاستطلاعية عن المؤسسة:

يمكن إيجاز جملة من الملاحظات تتلخص في الآتي:

1. العوز والنقص الواضح في الموارد المادية اللازمة للإنفاق على البرامج والخدمات والأنشطة التعليمية.

2. ضرورة إعادة صياغة وتحديث رؤية ورسالة وأهداف الجامعة وتحديثها.
3. الربط الجيد والوثيق والدقيق بين الرؤية والرسالة والأهداف وجعلها أكثر وضوحاً وأدقّة.
4. يجب أن توضع مقاييس محددة واضحة للأهداف ومتابعتها بشكل دوري .
5. إشراك الأقسام العلمية والإدارات والمكاتب في الكليات في وضع تصور للميزانية السنوية للجامعة، حتى يتم إعداد مشروع الميزانية من القاعدة إلى القمة وفقاً للنظام المالي للدولة، مع ضرورة تسهيلها في الوقت المناسب.
6. ضرورة مشاركة جميع مؤسسات الجامعة لوضع الميزانية اللازمة للجامعة.
7. ضرورة التزام الوزارة بتسييل الميزانية في الوقت المحدد والذي يدعم قيادات الجامعة بالتصرف الصحيح بالميزانية.
8. ضرورة وجود ملف لكل مقرر دراسي في الأقسام العلمية (البرامج).
9. ضرورة توزيع الطلاب في الأقسام العلمية على مرشدين أكاديميين ورائد علمي، والاهتمام بالخريجين والتواصل مع جهات سوق العمل، مع ضرورة إنشاء مكتب لمتابعتهم في كل كلية.
10. عدم وجود خطة (أيّاً كان نوعها) لتحقيق أهداف الجامعة والكليات.

11. ضرورة وجود ملف فرعي لأعضاء هيئة التدريس بالكليات (قار - متعاون - زائر).
12. الاهتمام بمكاتب النشاط الطلابي ودعمها مادياً .
13. الاهتمام بالمعامل الدراسية والبحثية والورش والفنيين القائمين عليها، مع التركيز على إجراءات ومعدات الأمن والسلامة فيها.
14. زيادة الاهتمام بموقع الجامعة الإلكتروني والتنسيق مع مكتب التوثيق والمعلومات ومدته بجميع البيانات والمعلومات عن (الكليات - الأقسام - الإدارات - المكاتب - الأساتذة ومختصر سيرهم الذاتية) لنشرها على موقع الجامعة.
15. إعداد الخطط اللازمة لتفعيل الساعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس - و إعداد الخطط لتدريبهم كل في مجاله - وتفعيل الساعات المكتبية الخاصة بهم.
16. البعد عن التخطيط الإستراتيجي والاكتفاء بالتخطيط قصير الأجل.
17. ضرورة وجود آلية واضحة لاختيار واستقطاب أعضاء هيئة التدريس ، وحاجة الجامعة لهم.
18. عدم وجود برامج لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس.
19. عدم إلمام بعض منتسبي الجامعة بمفهوم الجودة وضمانها أثر سلباً على تهيئة المناخ وتفعيله في العملية التعليمية .
20. قبول الطلاب الجدد يجب أن يكون حسب القدرة الاستيعابية للبرامج التعليمية.

21. عدم الاستقرار الإداري والتغيير المستمر في اللوائح والنظم الدراسية.
22. العمل على إتاحة وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات لأعضاء هيئة التدريس والطلبة داخل الحرم الجامعي.
23. انتشار كليات الجامعة على رقعة جغرافية واسعة، والمركزية في صناعة القرار واتخاذها، وصعوبة الاتصال والتواصل مع مقر الجامعة، وتغليب الأبعاد الكمية على اعتبارات النوعية في جميع المكونات التعليمية، أسهم في عاقبة عملية التطوير والتحسين في الخطط وبرامج الأكاديمية والأنشطة الداعمة لها.
24. توقع نتائج فورية لأنشطة وبرامج الجودة وليس على المدى البعيد.
25. عدم تحديد الاحتياجات البحثية التي تضمن أولويات التميز .
26. القرارات التي تتخذ على مستوى وزارة التعليم العالي لم تأخذ في اعتبارها التحديات التي تواجه فروع كليات الجامعة، خاصة في ما يتعلق بالشروط والمواصفات المطلوبة في أعضاء هيئة التدريس الجامعي فضلاً عن أنها لم تبادر إلى تمكين إدارة الجامعة وفروعه من مواجهة تلك التحديات.
27. ضرورة تشجيع التعلم الذاتي والمهارات العقلية العليا، مثل: التفكير التحليلي، وحل المشاكل، والإبداع، والابتكار، ومهارات البحث.
28. كان لهذه الزيارة أثر في زيادة نشر ثقافة الجودة ومفاهيمها في الجامعة والكليات المستهدفة.
29. ضرورة الاستمرار في نشر ثقافة الجودة للقيادات الجامعية الإدارية والأكاديمية لإقناعهم بأهمية تحسين الأداء.

30. على الجامعة الاهتمام بالحوافز الإيجابية لأعضاء هيئة التدريس ،ومراعاة العدالة في الفرص لإشعارهم بالانتماء والولاء .
31. إيجاد برامج لتحفيز ومكافأة الأقسام والكليات المتميزة في تطبيق الجودة.
32. ضرورة معادلة المؤهلات العلمية لأعضاء هيئة التدريس من قبل جهات الاختصاص.
33. ضرورة مراجعة الأنظمة والإجراءات الإدارية في الجامعة بما يتوافق ومهام و أنشطة مكاتب الجودة .
34. ضرورة العمل على تمكين القيادات الأكاديمية (الكليات والأقسام) من أداء مهامها وذلك من خلال توسيع حجم الصلاحيات الممنوحة لها خاصة في مايتطلب الإنفاق على البرامج والأنشطة الأكاديمية ،مع توفير آليات للمساءلة في جميع مستويات البنية الإدارية والتنظيمية، وتفعيل اللوائح والنظم الداخلية لكل الكليات والأقسام .
35. دعم عملية المشاركة في صناعة القرارات خاصه والتخفيف من المركزية الإدارية لتمكين القيادات الأكاديمية من مواجهة التحديات واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.
36. تفعيل مكاتب الجودة في الكليات من خلال تكثيف التوعية والتدريب لضمان الجودة وثقافتها.
37. الالتزام بالعبء التدريسي المعتمد قانوناً في أقسام الدراسات العليا وأن تتوافق تخصصات أعضاء هيئة التدريس مع مقررات البرنامج الدراسي المنفذ .
38. ضرورة وضع آليات لتقييم أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.

39. الإسراع في إنجاز عملية الدراسة الذاتية لكليات الجامعة .
40. إعداد الخطط الإستراتيجية بناءً على نتائج الدراسة الذاتية والتدقيق الداخلي .
41. ضرورة إعداد خطط لتحسين وتطوير برامج الدراسات العليا .
42. ضرورة التنسيق بين وزارة التعليم والجامعة للإسراع في إنجاز المكتبة المركزية والمكتبة الإلكترونية في الجامعة.
43. تحديث وتطوير الكتب والمراجع في مكتبات الكليات ، والاشتراك في الدوريات والمجلات العلمية وربطها بالشبكة الدولية للمعلومات.
44. ضرورة وضع خطط لإدارة المخاطر وتوفير إمكانياتها لكل كلياتها المختلفة .
45. ضرورة مراعاة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في البرامج التعليمية.
46. تخصيص المصادر المالية المناسبة للكليات والفروع للإنفاق على برامج الجودة والأنشطة المصاحبة له التحقيق وبعد الكفاية والفاعلية، والارتقاء بالمستوى الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلال التميز في الأنشطة التدريسية والبحثية العلمية وخدمة المجتمع والبيئة ، وتنمية ثقافة أخلاقيات مهنة الأستاذ الجامعي .
47. ضرورة الاهتمام بالملاك الوظيفي.
48. ضرورة تحديث وتطوير الموقع الإلكتروني للجامعة.

49. ضرورة وجود توصيف وظيفي يحدد ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات لمختلف الوحدات الإدارية والأكاديمية، ويصف الوظيفة بشكل واضح.

50. الإسراع في تحديث الأدلة العامة والشاملة لكل من : الجامعة – أعضاء هيئة التدريس – الطلاب .

51. إشراك جميع أطراف العملية التعليمية في الجامعة من أعضاء هيئة تدريس، وطلاب، وموظفين واعتبارهم شركاءً في تطبيق وإنجاح الجودة.

52. تفعيل الإرشاد الأكاديمي للدراسة الجامعية في معظم الكليات .

53. ضرورة وجود ميثاق أخلاقي عام في الجامعة ، ومواثيق أخلاقية أخرى تحدد الأطر الأخلاقية للبرامج التعليمية لمختلف التخصصات بالجامعة.

54. الاهتمام بالنواحي الصحية والسلامة العامة بتوفير مستلزمات الإسعافات الأولية .

55. تطوير منظومة الشؤون الإدارية بحيث تلبي الاحتياجات المستقبلية للجامعة .

56. عدم الاهتمام أو التفكير في خلق جو بحثي للطلبة والأساتذة لتحفيز قدراتهم وتوسيع مداركهم وإقحامهم في حل المسائل العلمية وإعداد البحوث وتوثيقها ونشرها.

تقرير التقييم المؤسسي لجامعة مصراته

العنوان: مصراته

تاريخ الزيارة الاستطلاعية : 23 - 27 / 06 /

2013

أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

ت	الاسم	الصفة
1	د. حسين سالم مرجين	مدير الفريق
2	د. سليمان أبوغرارة الرقبيني	رئيس الفريق
3	د. عبد المجيد الطيب شعبان	عضواً
4	د. أحمد إسماعيل	عضواً
5	د. اشرف سعد سليمان هويدي	عضواً
6	د. علي محمد البشير جلول	عضواً
7	د. إدريس أحمد عبيد الجهاني	عضواً
8	د. خالد عطيه محمد سعد	عضواً
9	جمال عبد ربه شلش	منسقاً إدارياً.

معلومات عامة

اسم الجامعة :مصراته

الموقع الإلكتروني : www.misuratau.edu.ly

قرار إنشاء الجامعة : 308 ، لسنة 2000م.

اسم رئيس الجامعة: أ.د. الطاهر مصطفى الحبقي

الدرجة العلمية :أستاذ.

الصفة : قار.

عدد الكليات: (11)

عدد البرامج العلمية الجامعية: (86 برنامجاً)

عدد البرامج العلمية العليا: (07 برامج)

عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: (828)

عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين: (600)

عدد الموظفين بالجامعة:(1421 موظفاً)

عدد الطلاب في العام الدراسي 2012-2013م : (17037 طالباً)

❑ ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية لجامعة مصراته:

❑ المحور الأول : الرؤية والرسالة والأهداف:-

من خلال الزيارة الاستطلاعية لجامعة مصراته اتضح أن الجامعة والكليات لها رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومعلنة ومعتمدة، إلا أنه لا توجد خطة إستراتيجية وخطط تنفيذية لتحقيق أهداف الجامعة، حيث يتم التركيز على حل المشكلات اليومية الناتجة عن عدم وجود استقرار إداري وسياسي وأمني في البلاد.

✦ المحور الثاني: التنظيم الإداري:-

تمتلك الجامعة هيكلًا تنظيمياً يوضح خطوط السلطة والمسؤولية مُعلنًا وواضحاً لكنه غير معتمد لأنه تم اقتراح هيكل تنظيمي للجامعة على الوزارة ولم يصل الرد، ولا يوجد توصيف للملاك الوظيفي للجامعة إلا أن الجامعة تعمل وفق الهيكل التنظيمي للجامعات لسنة 2008م، الذي حدد الوصف الوظيفي للوظائف المدرجة في الهيكل التنظيمي المذكور. كما أنه لا توجد آلية لاختيار الموظفين واضحة وشفافة؛ وذلك لعدم وجود ملاك وظيفي معتمد وكذلك لمساهمة الجامعة في الحد من البطالة وتوفير فرص عمل للخريجين في التخصصات المختلفة انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية للجامعة. ويوجد قسم للمحفوظات وسجل للبريد الوارد والصادر في كل إدارة ومكتب تابع للإدارة العامة أو الكليات.

✦ المحور الثالث: مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء:-

تستخدم الجامعة رسالتها كأساس للتقييم الداخلي وتحسين الجودة وذلك باستخدام نموذج لمتابعة سير العملية التعليمية، ويقوم مكتب الجودة بإعداد التقييم الذاتي مع إشراك جميع المسؤولين في التقييم الذاتي وفقاً للخطة التشغيلية المحددة زمنياً، وبناءً على نتائج التقييم الذاتي يتم وضع خطط للتحسين والتطوير بشكل مستمر، ويعتبر مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء من ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة، ويتبع وكيل

الشؤون العلمية بالجامعة، كما أن إدارة الجامعة تدعم مكتب ضمان الجودة بشكل غير محدود.

المحور الرابع : البرنامج التعليمي:-

تتوافق برامج الجامعة مع رسالتها وأهدافها ويوجد توصيف واضح ومحدد لمقررات برامجها الدراسية، وتحاول الجامعة أن تراعي احتياجات المجتمع في وضع كلياتها و برامجها التعليمية، وتسعى لتطوير ذلك من وقت إلى آخر وتشكل لجاناً بهذا الخصوص، إضافة إلى حرص الجامعة على تكليف مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء للقيام بمتطلبات الجودة، وتوجد لائحة للدراسات الجامعية والعليا لكل كلية على حدة تراعي خصوصية الكلية وطبيعة الدراسة بها. وتحتاج الجامعة لتبني معايير أكاديمية معتمدة لبرامجها.

المحور الخامس : أعضاء هيئة التدريس:-

لدى الجامعة دليل لأعضاء هيئة التدريس يتفق مع اللائحة (501 لسنة 2010 م)، يتماشى مع المناشير الصادرة من التعليم العالي، وتقوم الجامعة بالتدقيق والتقييم في كفاية أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بما يتفق مع رسالة وأهداف الجامعة وذلك بإعداد نماذج خاصة بذلك ، و توجد آلية عامة تعتمد على معايير واضحة وشفافة لاختيار أعضاء هيئة التدريس والتي منها نشر إعلانات رسمية لقبول أعضاء هيئة التدريس، نماذج استبانة عن حاجة الأقسام العلمية بالكليات لأعضاء هيئة تدريس، نسب أعداد الطلبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس، عدد أعضاء هيئة التدريس الموفدين والمعيرين. أما بخصوص التنظيم الإداري لإدارة أعضاء التدريس فهو متكامل، حيث توجد ثلاثة مكاتب داخل الإدارة تنقسم إلى : وطنيين، ومغتربين، وغير قارين، ومن

خلال الاطلاع على بعض ملفات أعضاء هيئة التدريس عشوائياً تبين أنها متكاملة من حيث المستندات المطلوبة ومحاضر اجتماعات اللجنة العلمية بالخصوص، كما أن الجامعة لديها منظومة حديثة لتسجيل أعضاء هيئة التدريس نسبة الإنجاز فيها 80% تقريباً.

المحور السادس: الشؤون الطلابية:-

يتم قبول الطلبة في الكليات وفقاً لشروط تتماشى مع لوائح التعليم العالي وإمكانات الجامعة والقدرة الاستيعابية للكليات إلا في كليات (الطب البشري، وطب الأسنان، والهندسة). وتوفر الجامعة توفر منظومة إلكترونية في كل كلية لسرعة إتمام عملية القبول والتسجيل ومنح الإفادات وكشوف الدرجات وغيرها من الإجراءات الأخرى المتعلقة بالقبول والتسجيل، كما يوجد نظام للإرشاد الأكاديمي ودليل ولوائح داخلية للدراسة والامتحانات كلها تتماشى مع لوائح التعليم العالي، أما متابعة الخريجين فهي محدودة.

المحور السابع : خدمات الدعم التعليمية:-

بالرغم من عدم وجود مكتبة مركزية للجامعة إلا أنه توجد مكتبات خاصة في أغلب الكليات تتوفر فيها الكتب والمراجع والدوريات، وتتناسب طاقتها الاستيعابية مع العدد الفعلي لرواد المكتبة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس، ولا يتوفر مناخ صحي في المكتبات (تهوية، إضاءة، نظافة)، وينقصها توفير إجراءات الأمن والسلامة (مخارج للطوارئ، العلامات الإرشادية لمخارج الطوارئ و منظومة مطفئات الحرائق). كما يوجد في الجامعة موقع إلكتروني تجريبي للتعريف بالجامعة وأنشطتها المختلفة، ويوجد موقع إلكتروني لكل كلية، وتوجد معامل حاسوب ومختبرات وورش مجهزة تفي

باحياجات البرامج التعليمية، إلا أنه لا يوجد عدد كافٍ من الفنيين المؤهلين لتشغيل هذه التجهيزات.

✦ المحور الثامن : المرافق :-

بالرغم من توفر مباني وساحات وقاعات دراسية بالجامعة إلا أنها غير ملائمة لتنفيذ برامجها التعليمية، حيث إن الجامعة موزعة على عدة مباني منتشرة في أرجاء المدينة معدة أصلاً لأغراض أخرى (مدارس ومعاهد). وينقص الجامعة مواقف للسيارات، كما أن معظم هذه المباني والمرافق تعرضت للهدم والحرق بسبب حرب التحرير، إلا أن الإرادة القوية والعمل الدؤوب لمنتسبي الجامعة وسكان المدينة كان لهما الأثر الطيب والإيجابي في النهوض السريع بالبنية التحتية للجامعة وجعلها تؤدي رسالتها بشكل مناسب، ولكن الأهم هو وجود خطط تشغيلية لصيانة وتطوير المباني والمرافق. ولا توجد للجامعة خطة معتمدة لإدارة المخاطر والأزمات، كما تجدر الإشارة إلى وجود مُركب جامعي تحت الإنشاء متوقف حالياً وفي حال استكمالها ستكون الجامعة في وضع ممتاز.

✦ المحور التاسع : الشؤون المالية:-

يتضح من عملية التقييم أنه يتم إعداد موازنة للجامعة من قبل المختصين الماليين ومشاركة المراقب المالي تحدد فيها الاحتياجات التي تفي بتحقيق الأهداف، حيث يتم اعتمادها من المالية عن طريق وزارة التعليم العالي أسوة بالجامعات الأخرى تحدد فيها بنود الصرف، وتقوم الإدارة المالية بالصرف مع مراعاة متطلباته من (مستندات وقرارات ومراجعة داخلية وتوقعات المختصين)، وتوجد منظومة لصرف المرتبات وقسم للمراجعة الداخلية وقسم الخزينة، ويوجد فصل للاختصاصات والمسؤوليات، ولا

يوجد تأخير في صرف المرتبات في الجامعة، كما توجد خطة لتنمية موارد الجامعة الذاتية.

❑ المحور العاشر : البحث العلمي وخدمات المجتمع:-

لا توجد في الجامعة إدارة خاصة بخدمة المجتمع والبيئة، ولا توجد وحدة تتولى وضع خطة للبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة وإدارة شؤونه، إلا أنه توجد نواحي تطبيقية أخرى تخدم المجتمع والبيئة، وتوجد مجلات علمية محكمة في أغلب كليات الجامعة، ويوجد مركز للبحوث والاستشارات الهندسية إلا أنه في بداية الطريق.

❑ المحور الحادي عشر: الشفافية والنزاهة:-

لا يوجد للجامعة ميثاق أخلاقي، إلا أنه تم إعداد ميثاق أخلاقي خاص بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين وهو الآن في مرحلة التحكيم، وتتسم الجامعة بالنزاهة ونشر المعلومات الموثقة من خلال موقعها على شبكة المعلومات الدولية، ومن خلال برنامج إذاعي مسموع، وعن طريق صحيفة (صدى الجامعة) التي تصدرها بشكل دوري.

❑ أهم الممارسات الجيدة:-

1) وجود رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومعلنة.

- (2) وجود دليل إرشادي لبعض الكليات.
- (3) وجود دليل أعضاء هيئة التدريس.
- (4) بالرغم من وجود مكتبة مركزية، إلا أن جل الكليات لديها مكتبات جيدة وتحتاج إلى دعم بزيادة عدد العناوين والاشتراك في الدوريات العلمية.
- (5) وجود معامل جيدة والعمل جارٍ على استجلاب معامل جديدة.
- (6) المشاركة الواضحة والفعالة للجامعة في العديد من الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية.
- (7) لدى الجامعة العديد من الصحف والمجلات العلمية.
- (8) وجود اتفاقيات مفعلة مع العديد من المؤسسات العلمية الدولية.
- (9) سعي الجامعة لاستخدام وسائط تقنية المعلومات في إجراءات القبول والتسجيل ومنح الإفادات.
- (10) لدى الجامعة موقع إلكتروني متميز.

❏ أهم التوصيات :

- (1) مراجعة الرؤية والرسالة والأهداف بشكل دوري، وتقييم النتائج ومراجعة الخطة الدراسية بناءً على ذلك .
- (2) القيام بإعداد خطة إستراتيجية للجامعة.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

- (3) اعتماد الهيكل التنظيمي للجامعة وتفعيله بما يتماشى وسياسة التعليم العالي.
- (4) استخدام الجامعة لرسالتها وأهدافها كأساس للتدقيق الداخلي وتحسين الجودة.
- (5) توفير العدد الكافي من العناصر البشرية المؤهلة لخدمة البرامج التعليمية.
- (6) العمل على ضمان وجود توصيف واضح ومحدد للمقررات الدراسية لجميع البرامج الجامعية.
- (7) تبني الجامعة لمعايير أكاديمية معتمدة لكل البرامج وإخضاعها للمراجعة من قبل مُقيمين خارجيين.
- (8) وضع خطة على مستوى الجامعة لتحديد احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.
- (9) توفير العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس، والعمل على تنويع المدارس القادم منها أعضاء هيئة التدريس.
- (10) العمل على ميكنة العمل الإداري خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات قبول وتسجيل الطلبة وإجراءات تخرجهم.
- (11) وضع آليات واضحة ومحددة لتطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي.
- (12) استمرار الاهتمام بالموقع الإلكتروني للجامعة، والعمل على تحديثه بشكل دوري.
- (13) العمل على وضع برامج تدريبية لتأهيل الكوادر المسؤولة عن تسيير وتفعيل خدمات الدعم التعليمية.

- 14) العمل على رفع نسبة أعضاء هيئة التدريس القارين.
- 15) إعداد خطة معتمدة لإدارة المخاطر.
- 16) التركيز على إجراءات الأمن والسلامة كمخارج الطوارئ والعلامات الإرشادية ومطفئات الحرائق.
- 17) العمل على توفير مناخ مناسب لذوي الاحتياجات الخاصة من مواقف خاصة ، وممرات ..إلخ.
- 18) وضع خطة معتمدة بخصوص البحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة.
- 19) وضع ميثاق أخلاقي عام للجامعة.

تقرير التقييم المؤسسي للجامعة الأسمرية

العنوان: زليتن

تاريخ الزيارة الاستطلاعية : 23 – 27 / 06 / 2013
أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

الصفة	الاسم	ت
مدير الفريق	د. حسين سالم مرجين	1
رئيس الفريق	د. عبدالوهاب خليل الصلابي.	2
عضواً	د. محمد عبدالسلام العالم	3
عضواً	د. مختار بشير العالم	4
عضواً	د محمد نجيب أحمد الكبتي	5
عضواً	د. علي محمد الهاشمي	6
عضواً	د. عمر فرج زوراب	7
عضواً	د. محمد محمد علي عبود	8
عضواً	د. إسماعيل ميلاد إشميلة	9
عضواً	أ. فرج علي أبوكيل	10
منسقاً إدارياً.	أ. جاسم جمعة باحور	11

معلومات عامة

اسم الجامعة :الجامعة الأسمرية .

العنوان الإلكتروني : www.asmarya.edu.ly

تاريخ / قرار إنشاء الجامعة : 1995

اسم رئيس الجامعة : د. مصطفى عمران رابعة.

الدرجة العلمية : أستاذ.

الصفة : قار.

عدد الكليات: (06)

عدد البرامج العلمية: الجامعية (21)

العليا (11)

عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: (249)

عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين: (191)

عدد الموظفين بالجامعة: (404)

عدد الطلاب في العام الدراسي 2012-2013م (3486)

❏ ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية للجامعة الأسمرية:-

❏ المحور الأول : الرؤية والرسالة والأهداف:-

للجامعة الأسمرية وكلياتها وبرامجها التعليمية رؤية ورسالة وأهداف معلنة وواضحة، وقد اعتمدت الجامعة الأسمرية خطة إستراتيجية مكتوبة وواضحة المعالم لتحقيق رسالة وأهداف الجامعة. ووضعت هذه الخطة اعتماداً على آراء

الخبراء والاستشاريين وأعضاء الجامعة. كما تم تفعيل هذه الخطة بوضع مجموعة من البرامج والإجراءات. ويوجد دليل إرشادي للجامعة. حيث تشير الأدلة والشواهد المرفقة مع هذا التقرير على ذلك.

المحور الثاني : التنظيم الإداري:-

وضعت الجامعة الأسمرية هيكلًا تنظيمياً واعتمده وأعلنته بشكل واضح. كما اعتمدت الجامعة تصنيفاً للوظائف وملاكاً وظيفياً يوضح خطوط السلطة والمسؤولية معلناً وواضحاً . كما توجد خارطة تنظيم هيكلية معلقة بشكل واضح في كل إدارة ومكتب وكلية. ويوجد أيضاً لوحات إرشادية للمهام والمسؤوليات معلقة أمام كل المكاتب بالجامعة، كما توجد آلية ومعايير واضحة وشفافة لاختيار الموظفين. كما يوجد قسم للمحفوظات، وسجل للبريد الوارد والصادر في كل إدارة ومكتب تابع للإدارة العامة أو الكليات.

المحور الثالث : مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء:-

تستخدم الجامعة رسالتها كأساس للتقييم الداخلي وتحسين الجودة وذلك باستخدام نموذج لمتابعة سير العملية التعليمية، ويقوم مكتب الجودة بإعداد التقييم الذاتي و الدراسة الذاتية بشكل مستمر مع إشراك جميع المسؤولين في التقييم الذاتي وفقاً للخطط التشغيلية المحددة زمنياً، وبناءً على نتائج التقييم الذاتي يتم وضع خطط للتحسين والتطوير بشكل مستمر. ومكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء يعتبر من ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة ويتبع وكيل الشؤون العلمية بالجامعة، وأن إدارة الجامعة تدعم مكتب ضمان الجودة

المحور الرابع : البرنامج التعليمي:-

تتميز الجامعة بوجود برامج تعليمية معتمدة لها رسالة وأهداف. كما يوجد توصيف معتمد و معن للمقررات الدراسية، ويتم مراجعة وتحسين الخطط الدراسية بالبرامج. وتضمن الجامعة تحديد المقررات لبرامجها الدراسية وفق متطلبات الحصول على الدرجة العلمية من حيث المعايير المعتمدة. وتتبنى الجامعة الأسمرية معايير أكاديمية معتمدة لكل برنامج، وتلتزم الجامعة البرامج التعليمية بتحديد نوع الامتحانات التي يجب اجتيازها. وتملك الجامعة لائحة للدراسة والامتحانات الجامعية والعليا. كما تراعي الجامعة احتياجات المجتمع عند تحسين وإنشاء برامجها التعليمية وتسعى لتطوير ذلك من وقت إلى آخر وتشكل لجاناً بهذا الخصوص. وفي هذا الجانب قامت الجامعة خلال العام 2012م، بإنشاء برنامج للمالية والصيرفة الإسلامية والذي يلبي حاجة المجتمع للعناصر المؤهلة القادرة على مراعاة الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية المختلفة.

وقامت الجامعة بتوفير المراجع والكتب المنهجية للطلاب عن طريق إنشاء قسم مبيعات الكتب الذي يتولى بيع الكتب المنهجية بأسعار مخفضة جداً ومناسبة للطلبة. أيضاً مكتبة الجامعة غنية بالمراجع العلمية ومنظمة وتتميز مكنتبات الجامعة بوجود بيئة مناسبة للمطالعة والقراءة. كما تحرص البرامج التعليمية بالجامعة على خدمة طلابها وذلك من خلال اعتماد نظام إرشاد أكاديمي متميز وبتوفير مرشدين أكاديميين، كما تم أيضاً اعتماد وإعلان وتفعيل لوائح للدراسة والامتحانات و التأديب.

ملاحظة: إن الجامعة بحاجة لمراجعة نظام إعداد وحفظ بطاقة الطالب الدراسية وحفظ بيانات الطلبة. كما لوحظ أن البرامج التعليمية بالجامعة تعتمد على أعضاء

هيئة التدريس غير الفارين في الوقت الحالي نظراً لوجود عدد من أعضاء هيئة التدريس موفدين للدراسة بالخارج، والجامعة بحاجة لمراجعة سياستها حيال استخدام الوسائط التقنية في إجراءات القبول والتسجيل ومنح الإفادات . وبجاجة أيضاً لتحسين طرق التواصل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والاستفادة من نتائج استطلاع الطلاب، كذلك بحاجة لمراجعة آلية الاهتمام بالخريجين ومتابعتهم والتواصل معهم.

✚ المحور الخامس : أعضاء هيئة التدريس:-

تتميز الجامعة بوجود دليل أعضاء هيئة التدريس و دليل الإجراءات والدليل الإرشادي للجامعة، بما يتفق مع المناشير الصادرة من التعليم العالي. كما تتبع الجامعة نظاماً شفافاً ونزيهاً عند تعيين أعضاء هيئة التدريس الوطنيين، وذلك بإعداد نماذج خاصة وإعلان حاجة الجامعة لتعيين أعضاء هيئة تدريس جدد مع توضيح للشروط والإجراءات ووفق خطة معتمدة. كما أنه توجد آلية عامة معتمدة لتعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس حسب معايير واضحة وشفافة.ومن ضمن الشروط للتعيين يجب على المتقدم للتعيين أن يلقي محاضرة بالجامعة و يتم اختباره خلال فترة ثلاثة شهور. كما يتوفر ملف أكاديمي لكل عضو هيئة تدريس بالجامعة. وتشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على حضور المؤتمرات والندوات وتشجعهم على نشر أبحاثهم في الدوريات العلمية، وتصدر الجامعة دورية لنشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس، كما تنظم وتشارك في تنظيم المؤتمرات المسابقات والمحاضرات العلمية، وتوجد إدارة لأعضاء هيئة التدريس تعمل بشكل متميز، ولكن الجامعة بحاجة لتوفير مكاتب خاصة لأعضاء هيئة التدريس .

المحور السادس : الشؤون الطلابية:-

يتم قبول الطلبة في الكليات وفقاً لشروط تتماشى مع لوائح التعليم العالي وإمكانات الجامعة والقدرة الاستيعابية للكليات، كما يوجد نظام فعال للإرشاد الأكاديمي ودليل للجامعة ودليل للبرامج التعليمية واللوائح الداخلية للدراسة والامتحانات وتنتشر الجامعة دليلاً إرشادياً للطلاب. كما أن الجامعة تعمل على توفير العناصر البشرية لمساعدة الطلبة على إنهاء الإجراءات المطلوبة. وتوفر الجامعة للطلاب إمكان الوصول إلى الشبكة الدولية للمعلومات عن طريق توفير صالة مجهزة بالحواسيب والأشتراك في الشبكة الدولية للمعلومات، كما توفر الجامعة المراجع العلمية بأسعار مخفضة جداً ومناسبة للطلبة، والجامعة بحاجة لمراجعة آلية الاهتمام بالخريجين ومتابعتهم و التواصل معهم، كما أن الجامعة بحاجة لمراجعة سياستها حيال استخدام الوسائط التقنية في إجراءات القبول و التسجيل ومنح الإفادات.

المحور السابع : خدمات الدعم التعليمية:-

توجد في الجامعة مجموعة من المكتبات غنية بالمراجع و الدوريات المطبوعة. هذه المكتبات مجهزة بشكل جيد وتتوفر فيها الكتب والمراجع والدوريات، وتتناسب طاقتها الاستيعابية مع العدد الفعلي لرواد المكتبة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس، كما يتوفر مناخ صحي في المكتبة (تهوية، إضاءة، نظافة)، كما تتوفر فيها إجراءات الأمن والسلامة (مخارج للطوارئ، منظومة مطفئات حرائق)، كما يوجد بالجامعة موقع إلكتروني للتعريف بالجامعة وأنشطتها، كما يوجد موقع للجامعة على الفيس بوك، وتوجد معامل حاسوب و معامل للغة الإنجليزية تتناسب أعداد الطلبة و أعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة. وجاري العمل على تجهيز معامل للغة الفرنسية

يتبع مركز اللغات، كما يوجد عدد كافٍ من الفنيين المؤهلين لتشغيل التجهيزات المشار إليها، مع ملاحظة أن الجامعة بحاجة للاشتراك في الدوريات ذات العلاقة بالبرامج التعليمية. وبحاجة أيضاً للمكتبة الإلكترونية.

المحور الثامن : المرافق :-

تتوفر بالجامعة مباني وساحات وقاعات دراسية ومواقف للسيارات، وتتميز الجامعة بوجود تجهيز للقاعات الدراسية بمستوى ممتاز من حيث التقنية والأثاث، مثل: (الستائر و الكراسي المريحة وأجهزة العرض في كل قاعة والتكيف والتبريد والإضاءة الجيدة)، كما توجد بالجامعة مبانٍ خاصة بالأنشطة اللاتدرسية. ويوجد خطة لإدارة المخاطر والأزمات. وتم تدريب ما يقرب من 20 عنصراً على إدارة المخاطر والأزمات في دورات مهنية منظمة في هذا المجال، كما تتميز الجامعة بوجود صناديق الإسعافات الأولية ومطفئات الحرائق.

المحور التاسع : الشؤون المالية:-

يتضح من عملية التقييم أنه يتم إعداد موازنة للجامعة من قبل المختصين الماليين ومشاركة المراقب المالي تحدد فيها الاحتياجات التي تفي بتحقيق الأهداف، حيث يتم اعتمادها من المالية عن طريق وزارة التعليم العالي أسوة بالجامعات الأخرى تحدد فيها بنود الصرف، وتقوم الإدارة المالية بالصرف مع مراعاة متطلباته من (مستندات وقرارات ومراجعة داخلية وتوقيعات المختصين)، كما توجد منظومة لصرف المرتبات وقسم للمراجعة الداخلية وقسم الخزينة، كما يوجد فصل للاختصاصات والمسؤوليات، ولا يوجد تأخير في صرف المرتبات في الجامعة، ولكن لا توجد خطة لتنمية موارد الجامعة الذاتية.

❑ المحور العاشر : البحث العلمي وخدمات المجتمع:-

يوجد في الجامعة مركز يتولى البحث العلمي، وتوجد نواحي تطبيقية أخرى تخدم المجتمع والبيئة منها مشروع شارع البيئة الذي تقوم به الجامعة بالتعاون مع المؤسسات الأخرى ، وتتفق الخطة البحثية مع رسالة الجامعة وأهدافها المعلنة، وتعتمد الجامعة آليات لمتابعة الخطط البحثية في صورة اجتماعات دورية، كما توجد مجلة علمية مُحكمة تصدرها الجامعة.

❑ المحور الحادي عشر : الشفافية والنزاهة:-

يوجد بالجامعة ميثاق أخلاقي، وتتسم الجامعة بالنزاهة ونشر المعلومات الموثقة فيما يخص برامجها ومقرراتها والدرجات العلمية التي تمنحها من خلال موقع الجامعة على الشبكة الدولية للمعلومات والإعلانات واللوحات الإرشادية.

❑ أهم الممارسات الجيدة :

1. وجود رؤية ورسالة وأهداف معلنة وواضحة للجامعة وكلياتها وبرامجها التعليمية
2. وجود خطة إستراتيجية مكتوبة ومعتمدة للجامعة .
3. مبيعات الكتب مناسبة للطلبة.
4. وجود صالة لشبكة الاتصالات الدولية .
5. روح العمل الجماعي المنظم .
6. الرغبة في التحسين المستمر للجامعة .
7. وجود خطة طموحة للأمن والسلامة وإعداد الكوادر المؤهلة لهذا الغرض.
8. المظهر العام من حيث نظافة المباني والتنسيق .
9. وجود لوحات إرشادية للمهام معلقة أمام كل المكاتب بالجامعة .
10. وجود تجهيز للقاعات الدراسية بمستوى جيد من حيث التقنية والأثاث.
11. وجود صناديق الإسعافات الأولية و مطفئات الحرائق.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

12. وجود اهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.
13. وجود ميثاق أخلاقي للجامعة.
14. قيام الجامعة بإجراء الدراسة الذاتية.
15. وجود دليل لأعضاء هيئة التدريس.
16. وجود نظام إرشاد أكاديمي بالجامعة ولوائح للدراسة والامتحانات و التأديب.
17. وجود هيكل تنظيمي معتمد للجامعة وتصنيف للوظائف والملاك الوظيفي .
18. وجود برامج تعليمية بالجامعة معتمدة لها رسالة وأهداف ووجود توصيف للمقررات الدراسية في هذه البرامج ومتابعة الطلبة ومراجعة الخطط الدراسية بالبرامج .
19. وجود دليل للإجراءات.
20. وجود الدليل الإرشادي للجامعة .

أهم التوصيات :

1. زيادة المصادر المالية.
2. نقص ذوي الكفايات التدريسية والتأهيل والإعداد.
3. وجود نقص في المباني الدراسية والإدارية.
4. عدم وجود مكاتب كافية لأعضاء هيئة التدريس.
5. وضع سياسة لبرامج الإيفاد إلى الخارج، حيث إن الجامعة حالياً تعتمد على أعضاء هيئة التدريس غير قارين نظراً لوجود عدد من أعضاء هيئة التدريس القارين موفدين للدراسة بالخارج .
6. الحاجة إلى مكتبة إلكترونية والاشتراك في الدوريات.
7. وجود نظام يحفظ بطاقة الطالب الدراسية و بياناته.
8. مراجعة آلية الاهتمام بالخريجين ومتابعتهم و التواصل معهم .
9. مراجعة آلية وجود خطة لتنمية الموارد الذاتية للجامعة . "غياب تشريع يمكن الجامعة من الاستفادة من مواردها الذاتية" .

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

10. مراجعة سياسة الجامعة حيال استخدام الوسائط التقنية في إجراءات القبول و التسجيل و منح الإفادات .
11. تحسين طرق التواصل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
12. مراجعة سياسة الجامعة حيال الاستفادة من نتائج استطلاع الطلاب في التحسين و التطوير.
13. تطوير موقع الجامعة وجعله أكثر تفاعلية .

تقرير التقييم المؤسسي لجامعة الزيتونة

العنوان: ترهونة

تاريخ الزيارة الاستطلاعية : 23 - 24 / 06 /

2013

أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

ت	الاسم	الصفة
1	د. حسين سالم مرجين	مدير الفريق

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

رئيس الفريق	د. عبداللطيف مفتاح الطيف	2
عضواً	أ.د. حسن بشير حسن	3
عضواً	أ.د. صابر سيد المسماري	4
عضواً	د.النور محمد العالم	5
عضواً	د. أبوبكر مفتاح المنصوري	6
عضواً	د. عبد ربه يوسف بويريقي	7
عضواً	د. حسن علي اظبيعه	8
عضواً	د. قدرى محمد أبوالقاسم	9
منسقاً إدارياً.	أ. أيمن فتحي الهمالي	10

معلومات عامة

اسم الجامعة : الزيتونة

العنوان الإلكتروني : www.azu.edu.ly

قرار إنشاء الجامعة : غير متوفر

اسم رئيس الجامعة : د. عبد النبي محمد البوزيدي

الدرجة العلمية : غير متوفر

الصفة : نذب

عدد الكليات: (غير متوفر)

عدد البرامج العلمية:الجامعية(غير متوفر)

العليا (غير متوفر)

عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: (1300)

عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين: (500)
عدد الموظفين بالجامعة(:غير متوفر)
عدد الطلاب العام الدراسي 2012-2013م (غير متوفر)

نتائج الزيارة الاستطلاعية لجامعة الزيتونة:-

توجه الفريق إلى الجامعة وفق الخطة وجدول الزيارات الاستطلاعية المقترح من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، إلا أن الإجراءات الفعلية لتنفيذ الخطة وللأسباب المذكورة فيما بعد _ اقتصر فقط على مناشط اليوم الأول، حيث تم في اليوم الأول عقد جلسة مع رئيس الجامعة إضافة إلى مدير مكتب الجودة بالجامعة. ثم استكملت الجلسة باجتماع ضم أعضاء الفريق ورئيس الجامعة ، وبعض عمداء الكليات ومديري الإدارات، حيث أوضح رئيس فريق التدقيق للحاضرين المهمة الموكلة لفريق الزيارة الاستطلاعية ، وخطة عمل الفريق ، ومتطلبات عملية الزيارة، ثم أعطيت الكلمة للحاضرين من مدري الإدارات وعمداء الكليات ليقدموا فكرة عن المهام التي تتولاها الإدارات، وعن طبيعة البرامج العلمية في الكليات. وخصت نهاية الجلسة للمناقشة والحوار حول النقاط الغامضة التي تتطلب توضيحاً سواء من قبل فريق التدقيق أم من قبل مديري الإدارات وعمداء الكليات .

أما باقي اليوم الأول فقد قضاه فريق العمل في جولة ميدانية لمعاينة مرافق الجامعة والتي شملت مكتبة الجامعة ، والقسم الداخلي ، والقاعات الدراسية ، والمعامل، ومكاتب بعض الأقسام العلمية . ثم عاد فريق التدقيق بعد الجولة الميدانية لعقد اجتماع ختامي حسب الخطة المعدة ، غير أنه تعذر عقد الاجتماع لكون القاعة المتفق على تخصيصها لفريق العمل كانت مغلقة، إضافة إلى أن مدير مكتب الجودة وتقييم الأداء بالجامعة غادر الجامعة ، دون تكليف من ينوب عنه، وذلك قبل إنهاء فريق التدقيق لعمله .

وفي اليوم الثاني من الزيارة وصل فريق العمل إلى الجامعة على تمام الساعة التاسعة صباحاً، حيث عقد فريق العمل اجتماعاً في مكتب وكيل الجامعة للشؤون العلمية لغرض توزيع المهام بين الأعضاء والشروع في عملية الزيارة.

وحيث كان متوقعاً، حسب الاتفاق أن يكون مدير مكتب الجودة حاضراً، أو أن يقوم بتكليف من يحل محله لمساعدة أعضاء الفريق في إنجاز مهمتهم. غير أن مدير مكتب الجودة كان غائباً، وعند الاتصال به اعتذر عن الحضور. وبناء عليه اتفقت مجموعة العمل على عدم إمكان تنفيذ الخطة وقرروا إنهاء المهمة والاتصال برئيس الجامعة لإبلاغه بقرار فريق التدقيق والأسباب التي أدت إلى ذلك. غير أنه تعذر حتى الاتصال برئيس الجامعة، الذي اعتذر بكونه مشغولاً في اجتماع ، كما أبلغ بذلك رئيس فريق التدقيق . وقد فهم أعضاء مجموعة العمل بأن ذلك يعكس الاتجاه السلبي السائد في الجامعة تجاه فكرة الجودة وضمانها. فقد كان واضحاً منذ اليوم الأول وجود مؤشرات ودلائل على مقاومة فكرة الجودة وعملية الزيارة من قبل معظم الحاضرين الذين كانت اعتراضاتهم وانتقاداتهم واضحة، رغم ما بذله فريق التدقيق من محاولة لطمأنه الجميع من أن غرض الزيارة ليس استقصاء وتتبع الأخطاء والسلبيات

بقدر ما هي مساعدة الجامعة على الرفع من مستوى أدائها وتحقيق الأهداف المنشأة من أجلها .

وفي ضوء ما بدا أنه خطة متعمدة لعرقلة الزيارة، من خلال الإحجام عن التعاون بتقديم أي مساعدة لفريق التدقيق، فقد قرر أعضاء الفريق أن مناخ العمل ليس ملائماً لمواصلة مهمتهم، وأنه من الأفضل العودة وتدوين تقريرهم وفقاً لما توفر لهم من معلومات وملاحظات خلال اليوم الأول من الزيارة.

وفيما يلي تلخيص لأهم الملاحظات:

❑ أولاً: الرؤية والرسالة والأهداف والخطة الاستراتيجية

لا توجد للجامعة رؤية أو رسالة أو أهداف معلنة. ويعود السبب كما شرحه رئيس الجامعة إلى ظروف نشأة الجامعة التي قامت على أنقاض جامعة ناصر الأممية سابقاً ذات التوجه العقائدي والسياسي المعروف، كما يرجع أيضاً إلى تكوين الجامعة الذي يضم كليات كانت تتبع جامعات مختلفة مثل: جامعة مصراته ، وجامعة طرابلس، وجامعة المرقب، وجامعة ناصر . أما فيما يتعلق بالخطة الإستراتيجية لا توجد للجامعة خطة مكتوبة وموثقة، رغم ما عبر عنه رئيس الجامعة من أفكار وتصورات تتعلق بتطوير الجامعة في المستقبل.

❑ ثالثاً: التنظيم الإداري

هناك هيكل تنظيمي معد من قبل الجامعة، لكنه غير معتمد حتى هذا التاريخ. وحسب إفادة رئيس الجامعة فهناك قرار رسمي صادر حدد اسم الجامعة وحدد الكليات التي تشملها .

رابعاً: البرامج العلمية

هناك مشكلة واضحة تعاني منها البرامج العلمية على المستوى الجامعي وهي ازدواجية الكليات من حيث المسميات، واختلافها من حيث المناهج والمقررات ومعايير منح الدرجة العلمية. وسبب هذا أن الجامعة تضم كليات كانت تابعة لجامعات مختلفة. فهناك على سبيل المثال كليات القانون في كل من سوق

الأحد و ترهونة وبني وليد. وهناك كلية الآداب والعلوم في ترهونة ، وكليات الآداب في كل من بني وليد وسوق الأحد، وكليات العلوم في كل من سوق الأحد وبني وليد. وذلك كله رغم المسافة القصيرة التي تفصل بين هذه الكليات لوقوعها في مناطق متقاربة . هذا إلى أن كثافة الطلاب في بعض التخصصات العلمية منخفضة جداً ، تصل أحيانا إلى طالب واحد فقط في الفصل الدراسي. وفي الكليات التطبيقية تقتصر الدراسة على الجانب النظري فقط ، وقد تم التعاقد مع مؤسسات غير مؤهلة - حسب رأي منسق مكتب الجودة بكلية العلوم - لتغطية الجوانب العملية في المعامل التي تمتلكها هذه المؤسسات ، إلا أن هذا الإجراء لم يكن ناجحاً في تحقيق الغرض المقصود. أما على مستوى الدراسات العليا ، فإن الجامعة تحتوي على برامج للدراسات العليا في كلية القانون . كما توجد برامج للدراسات العليا في قسمي الإعلام والعلوم الاجتماعية بكلية الآداب. مع ملاحظة أن الدراسة العليا في قسم العلوم الاجتماعية متوقفة حالياً.

❖ خامساً: النشر والبحث العلمي

تشرف الجامعة على إصدار ثلاث دوريات :إحداها نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد ، والأخرى تصدرها كلية الآداب،والثالثة باسم الجامعة.

❖ سادساً: التوثيق

تفتقر الجامعة إلى وجود شبكة معلومات ورغم استكمال المنظومة الحالية إلا أنها غير مفعلة ، بسبب عدم توفر الكادر الوظيفي المدرب لتشغيلها، وباستثناء كليتي الهندسة والاقتصاد لا توجد منظومات دراسية، إذ لا توجد منظومة لدى المسجل العام ، أو إدارة الدراسات العليا أو إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس.

❖ سابعاً: أعضاء هيئة التدريس

يوجد في الجامعة حوالي 1300 عضو هيئة تدريس لبيبي قارٍ و500 عضو هيئة تدريس متعاون ، و40 عضو هيئة تدريس مغترب. هذا عدا أعضاء هيئة التدريس الموفدين للدراسة بالخارج، والمعيرين بالكليات المختلفة الذين لم نتمكن من معرفة أعدادهم.

❖ ثامناً: المرافق

1. القسم الداخلي : من خلال الملاحظة المباشرة التي قام بها أعضاء الفريق أثناء الزيارة الميدانية للقسم الداخلي لوحظ ما يلي :
◀ القسم الداخلي غير صالح للسكن .

◀ تعاني بعض قواطع القسم الداخلي من الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي ، وغالباً يحاول الطلاب توصيل التيار الكهربائي بأنفسهم مما يعرض حياتهم للخطر .

◀ يفتقر القسم الداخلي بشكل واضح إلى النظافة ، كما أن مرافقه غير صالحة . وبشكل عام يفتقر إلى أبسط القواعد الصحية ولا يتناسب مع كرامة الإنسان في سكن لائق يحفظ خصوصيته ويشعره بكرامته ويشجعه على التفرغ لتحصيله العلمي.

◀ يفتقر القسم إلى شروط الأمان والسلامة .

2. القاعات الدراسية : غير مناسبة، ولا توجد بها مقاعد مناسبة وكافية ، وبعضها لا توجد به نوافذ. كما يوجد مدرجان ، أحدهما في حالة جيدة ، أما الآخر فحالته سيئة وغير صالح .

3. المعامل :

◀ رغم أن معامل اللغات جديدة وحديثة، وتحوي حوالي 60 جهازاً ، إلا أنها معطلة ولم يتم تشغيلها حتى الآن ، وتستخدم المعامل كقاعات دراسية فقط .

◀ أما معامل الهندسة فتوجد المعدات والأجهزة الخاصة بالهندسة المدنية، غير أنها غير مستعملة ومخزنة بطريقة غير مناسبة بحجة عدم وجود قاعات .

◀ تفتقر مكتبة الجامعة إلى الإضاءة والتهوية . وهي غير منظمة ، حيث الكتب مكدسة وملقاة بطريقة فوضوية مما يستحيل معه إيجاد أي كتاب أو

مرجع بسهولة . وفي العموم فالمكتبة بوضعها الحالي مكان طارد للطلاب لا يشجع حتى على الزيارة العابرة .

❏ تاسعاً : خطط التطوير

تنوي الجامعة طرح مناقصة لإنشاء مركبات للكليات في كل من فروع الجامعة بسوق الأحد، و ترهونة ، وبنني وليد . كما تعزم الجامعة طرح مناقصة لإنشاء شبكة معلومات . كما تخطط لفتح برامج علمية للدراسات العليا في أقسام الدراسات الإسلامية والاقتصاد ، وهناك مقترح مقدم إلى الوزارة بالخصوص من أجل الموافقة :

وفي الختام ينبغي الإشارة إلى أن المعلومات الواردة في هذا التقرير - عدا الزيارات الميدانية لبعض المرافق - تم استخلاصها من المقابلات واللقاءات التي تمت مع رئيس الجامعة ومديري الإدارات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام والطلاب . حيث لم تقدم للفريق أي وثائق أو مستندات داعمة .

❏ توصيات الفريق :

لاحظ أعضاء فريق التدقيق بأن الجو العام السائد في الجامعة ليس مواتياً في الظرف الحالي لدعم فكرة الجودة والتجاوب مع متطلباتها، رغم ذلك فإن الفريق مستعد للعودة مجدداً لاستكمال مهمته المكلف بها حالما تصبح الجامعة مستعدة لتحمل مسؤولياتها والقيام بواجبها كما ينبغي، والبرهنة على ذلك من خلال التقدم بخطة واضحة ومبرمجة تساعد الفريق على إنجاز مهمة التدقيق بكل دقة وموضوعية . وينبغي أن تشمل الخطة تحديد المكان المخصص لفريق التدقيق، وتسمية الأشخاص المرافقين للفريق، وتجهيز جميع المستندات والوثائق الداعمة والضرورية لعملية التدقيق. وحتى

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

يتم إنجاز ذلك، يشعر أعضاء الفريق بأن جامعة الزيتونة في وضع مربك وتحتاج إلى مساعدة لتنظيم أمورها الإدارية والعلمية. و لذلك ينبغي تكليف لجنة من المختصين ممن يمكنهم مساعدة الجامعة في إعادة تنظيم أمورها العلمية والإدارية والمالية بما يمكنها من تحقيق أهدافها بنجاح واستثمار إمكاناتها ومواردها بكفاءة

تقرير التقييم المؤسسي لجامعة طرابلس العنوان: طرابلس

تاريخ الزيارة الاستطلاعية من : 23 - 27 / 06 / 2013

الاسم	الصفة
د. حسين سالم مرجين	مدير الفريق
د. محمد محمد يعقوب	رئيس الفريق
د. الطاهر علي بريدح	عضواً
د. منصور علي الزوي	عضواً
د. المهدي محمد صالح	عضواً

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

عضواً	د. عزالدين يونس ناجي	6
عضواً	د. العارف نصر عبد السلام	7
عضواً	أ. سعيد محمد علي الأحجل	8
عضواً	د. عبد الحميد محمد يونس	9
عضواً	د. علي عياد بن حمام	10
عضواً	د. عيسى البجـاحي	11
منسقاً إدارياً	أ. سهـام مسعود بن سعيد	12
منسقاً إدارياً	م . منال علي اللوي	13

أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

معلومات عامة

اسم الجامعة : طرابلس.

العنوان الإلكتروني : www.uot.edu.ly

تاريخ إنشاء الجامعة : سنة 1958.

اسم رئيس الجامعة: أ. د. المدني دخيل.

الدرجة العلمية: أستاذ.

الصفة : قار.

عدد الكليات: 19 كليةً.

عدد البرامج العلمية الجامعية: غير متوفر

عدد برامج الدراسات العليا الجامعية : غير متوفر

عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: 3000 عضو

عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين: غير متوفر
عدد موظفي الجامعة: 5000 موظف
عدد الطلاب في العام الدراسي 2012-2013م : 107,000 طالب
عدد طلاب الدراسات العليا: 4500 طالب

❖ ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية لجامعة طرابلس

❖ المحور لأول :الرؤية والرسالة والأهداف:-

من خلال الزيارة الاستطلاعية لم يجد الفريق أي شيء معلنأ أو مكتوبأ في
مداخل الجامعة سواء (الإدارة) أم الكليات يتضمن الرؤية والرسالة والأهداف.

❖ المحور الثاني : التنظيم الإداري:-

ليس لدى الجامعة هيكل تنظيمي معتمد من جهات الاختصاص، وليس
لديها ملاك وظيفي يحدد ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات لمختلف الوحدات
الإدارية والأكاديمية، وتكليفات الوظائف تعتمد على الخبرة والتدرج الوظيفي،
وتوجد سجلات للصادر والوارد في الإدارة العامة والكليات التي زارها الفريق.

❖ المحور الثالث : مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء:-

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

يوجد مكتب للجودة بالجامعة، إلا أنه مثله مثل بقية المكاتب في الجامعات الليبية يقع في آخر تسلسل الهيكل التنظيمي للجامعة (مكتب) مما يفقده وزنه في الجامعة، ولا يوجد ميزانية خاصة للمكتب ضمن بنود الميزانية، كما لم نجد نماذج لمتابعة سير العملية التعليمية، أو ما يفيد التقييم الذاتي أو إشراك الموظفين وأعضاء هيئة التدريس في هكذا تقييم ذاتي، وهناك خطة للعمل والتشغيل لم توضح تبعيتها.

❖ المحور الرابع : البرنامج التعليمي:-

لم يتمكن الفريق من معرفة عدد برامج الدراسة الجامعية وعدد برامج الدراسات العليا التي تقدمها الجامعة، خاصة أن الجامعة لا تضمن وجود توصيف واضح ومحدد لمقررات برامجها الدراسية، ويقوم بعض أعضاء هيئة التدريس في الكليات التي تم زيارتها بتوجيه الطلاب وتشجيعهم على تنوع طرق التحصيل العلمي والاستعانة بالقراءات الخارجية واستخدام الكتب والمراجع بدلاً من المذكرات، وتعتمد الكليات طرق مشاريع التخرج التي تعالج مبدئياً مشاكل سائدة في المؤسسات والشركات العامة والخاصة، وتقدم مقترحات قابلة للتطبيق تخدم البيئة والمجتمع، ويعاب على الجامعة عدم وجود المرشد الأكاديمي في أي من الكليات. كما لا يتم استبيان آراء أعضاء هيئة التدريس والاستفادة من التغذية الراجعة منهم لتطوير البرامج والآليات المستخدمة في تقديمها.

❖ المحور الخامس : أعضاء هيئة التدريس:-

يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس وفق اللائحة 501 لسنة 2010م، وما يصدر عن الوزارة من تعليمات وقرارات، ولا توجد آلية أخرى، أو ما يفيد عن تقييم أعضاء هيئة التدريس سواء عند التعيين أم في الأداء، ولم توجد معايير تعطي دلالة عن كفاية عضو هيئة التدريس المعين غير احتياج القسم وموافقته إذا رأى القسم ملاءمة المتقدم للاحتياج فقط.

ونسب الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس غير واضحة، حيث إن أعداد الطلبة تقارب (258) طالباً في كلية التمريض مقابل (29) عضو هيئة التدريس، وكلية القانون (2500) طالبٍ مقابل (500) عضو هيئة تدريس، وكلية الهندسة وكلية الطب أعداد الطلبة في كلٍ منهما 12000 طالبٍ، وأعداد أعضاء هيئة التدريس فيهما غير معروف، وجميع ملفات أعضاء هيئة التدريس موجودة في إدارة أعضاء هيئة التدريس في الإدارة العامة للجامعة، ولم نطلع عليها رغم سؤالنا للاطلاع عليها.

❖ المحور السادس : الشؤون الطلابية:-

يتم قبول الطلبة حسب شروط ولوائح التعليم العالي والقدرة الاستيعابية للكليات رغم أن الأعداد تفوق استيعاب وإمكانات الكليات حيث إن معظمها مزدحم جداً، كما وضح ذلك مسجلو الكليات والمسجل العام للجامعة من خلال المنظومة المتوفرة لديه والتي لا تتوفر لبعض الكليات، وفي كلية القانون يوجد مكتب للخريجين يعمل بطريقة غير مرضية، وقد وجدنا ثلاثة مشاكل هي : عدم إصدار ثلاثة إفادات لطلبة تقدموا للحصول عليها منذ ستة أشهر، وعميد الكلية على علم بذلك وواجهناه بالمشكلة، وإلى حين كتابة هذا التقرير لم يحدث بشأنهم شيء، على عكس مكتب الخريجين في كلية العلوم والذي يُصدر الإفادة لطلابها في نفس اليوم، لذا فإن سرعة الإنجاز في

مكتب خريجي كلية القانون يجب أن تُعالج من خلال إدارة الجامعة واستخدام اللائحة المنظمة لذلك، ولا يوجد نظام المرشد الأكاديمي أو نظام لمتابعة الخريجين ومدى مناسبة خريجي البرامج الأكاديمية المختلفة للعمل، ولا يوجد تواصل معهم بعد التخرج. ولا توجد على مستوى الجامعة وكلياتها ولا برامجها أدلة إرشادية واضحة تبين واجباتهم وحقوقهم وآليات التسجيل والانتقال ولوائح التأديب وغيرها من الإجراءات والمتطلبات ، علماً بأن الكليات تأخذ الأول من كل دفعة للإيفاد للخارج.

❖ المحور السابع : خدمات الدعم التعليمية:-

لا توجد مكتبة عامة في الجامعة عكس بعض الكليات والأقسام التي يوجد بها مكتبات لكنها غير كافية ودون المستوى ومعدومة الدوريات، ومعظمها في أماكن غير مناسبة للدراسة، ولا توجد بها شبكة للاتصالات، كما أن عدد الحواسيب ليس كافياً ، ومبانيها لا توجد فيها تهوية أو إضاءة أو مخارج طوارئ أو مطفئات حرائق، أما المخازن فهي لا تلبى احتياجات الجامعة بسبب صغر مساحتها، كذلك المعامل والورش فإن تجهيزاتها غير كاملة وقديمة وتحتاج إلى تجديد وإدخال أجهزة حديثة، لأن ما وجدناه من أجهزة بعضها يعود إلى عدة عقود ورغم ذلك يقوم الفنيون بتشغيلها، ويوجد بالجامعة موقع إلكتروني يعرف بالجامعة ومؤسساتها رغم أنه بحاجة للدعم المستمر وتحديث المعلومات باستمرار.

❖ المحور الثامن : المرافق:-

رغم أن الكليات الموجودة داخل الحرم الجامعي تتوفر لبعضها المرافق التي تساعدها في تحقيق أهداف برامجها إلا أن جل تلك المرافق تحتاج إلى صيانة، كما لا توفر الجامعة خططا واضحة ومعلنة لمن يعينهم الأمر في الكليات وإدارات البرامج حول الصيانة وتطوير المرافق ولا تقوم باستطلاع آراء المستفيدين وإدارات البرامج في عمليات الصيانة والتطوير التي تقوم بها، ولا يوجد في الجامعة مواقف للسيارات كافية، وأيضاً لا يوجد بالجامعة خطة معتمدة لإدارة المخاطر، ولا توجد لوحات إرشادية داخل كليات ومرافق الجامعة، كما لا توجد أي تسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة.

❖ المحور التاسع : الشؤون المالية:-

الجامعة تعد موازنتها من قبل عدد من المالبين المتخصصين وبمشاركة المراقب المالي، إلا أن المقترح لا يشترك في وضعه كل الدوائر في الجامعة، حيث تشتكي إدارات الكليات والبرامج التعليمية من عدم معرفتها للمبالغ المخصصة لها لتصرف على متطلبات العملية التعليمية، ويتم التعامل مع الكليات بصرف عهد مالية لا تكفي لتغطية التزاماتها الدورية، في حين يوجد لدى الجامعة إدارة مالية تتولى وضع الخطط و متابعة شؤونها المالية. وتوجد منظومة للمرتبات وأخرى لمنح الطلاب، كما يوجد قسم للمراجعة الداخلية وقسم للخزينة، وهناك فصل وممارسة للاختصاصات وتحديد للمسؤوليات الإدارية والمالية بما لا يسبب عرقلة لصرف المرتبات والمنح. ولم نجد خطة لتنمية الموارد الذاتية، أما الموارد البشرية فهناك خطة للتدريب ستُنفذ العام وفق خطة الجامعة للبرامج التدريبية للإدارة والمالية.

❖ المحور العاشر : البحث العلمي وخدمات المجتمع:-

لا يوجد في الجامعة وحدة تتولى وضع خطة للبحث العلمي وخدمة المجتمع و البيئة وإدارة شؤونه، كما لا يوجد لدى الجامعة خطة معتمدة بخصوص البحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة، ولكن توجد خطط بحثية في الأقسام، بالرغم من كون الجامعة تزخر بالخبرات والمهارات البحثية والتي يمكن الاستفادة منها في المجالات الجامعية كافة.

❖ المحور الحادي عشر : الشفافية والنزاهة:-

لا يوجد ميثاق أخلاقي عام بالجامعة، ولا مواثيق أخلاقية أخرى تحدد الأطر الأخلاقية لخريجي البرامج التعليمية المختلفة بالجامعة، كما لا يتم استبيان آراء أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين في المواضيع التي تخصهم وتخص الجامعة، ولا توجد آليات واضحة ومعلنة للتعامل مع التظلمات والشكاوى.

❖ أهم ملاحظات فريق الزيارة الاستطلاعية عن المؤسسة:

من خلال تقييم الفريق للكليات التي تمت زيارتها وجدنا هذه الملاحظات عن كلية التمريض، وكلية القانون، وقسم الفيزياء بكلية العلوم، وهي :

1. لا توجد رؤية ورسالة وأهداف محددة ومُعلنة في مدخل الكليتين، أو قسم الفيزياء، ولم نجد مكاتب جودة أو مُنسقين لها في الكليتين أو القسم، وهناك مُعانة في وفرة مكاتب أعضاء هيئة التدريس.

2. لا توجد في الجامعة خطط تشغيلية في إدارات وكليات ومرافق الجامعة.
3. الهيكلية تحتاج إلى إعادة نظر، بحيث يكون هناك امتداد لبعض الإدارات على مستوى الجامعة، ويكون لها نظير داخل الكلية والأقسام، ولا توجد مكاتب للتوثيق والمعلومات في الكليات، أو توصيف للملاك الوظيفي في الأقسام أو الكليات لتحديد ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات في مختلف الوحدات الإدارية الأكاديمية، وليس هناك معايير محددة لاختيار الموظفين.
4. لا يوجد في الجامعة أدلة للإجراءات الإدارية التي تُسهل وتوضح طريقة الحصول على الخدمات.
5. لا يوجد تدقيق داخلي وتحسين جودة، رغم أن قسم الفيزياء في كلية العلوم لديه نظام الاستعانة بمُقيمين خارجيين أحياناً، والكلية تمنح دبلوماً لمن تحصل على 90 وحدة من أصل 130 وحدة.
6. توجد لوائح داخلية للأقسام في كلية التمريض، وكلية القانون، وقسم الفيزياء، تتضمن لائحة للدراسة الداخلية ومقررات محددة وفق ما تتطلبه الدرجة العلمية، ويوجد برنامجان للدراسات العليا في كلية القانون وقسم الفيزياء قائمان ولهما لوائحهما، أما الدراسات العليا في كلية التمريض فتحتاج عدة سنوات على الأقل.
7. هناك وفرة في عدد أعضاء التدريس لكن لا يوجد تدقيق في مدى كفايتهم، ويتم اختيارهم وفق متطلبات الوزارة ووجود احتياج في العملية الخدمية في قسم الفيزياء لأنه يقوم بتدريس كليات أخرى، وفيما يتعلق بدليل أعضاء هيئة التدريس فهو موجود ضمن دليل الكلية، ولا يوجد ما يؤكد وجود ملفاتهم في إدارتهم بالجامعة.

8. يوجد دليل لكلية القانون يحتاج إلى تحديث لتغيير اسم الجامعة واسم الدولة بعد الثورة، أما كلية التمريض فلم يوزع الدليل على الطلبة الذين أكدوا على عدم رؤيته، وبخصوص قسم الفيزياء فإن الدليل يُعطى في بداية التسجيل، ويوجد مكتب تسجيل به طابعات وأجهزة ويعمل وفق اللائحة الموجودة لديه، وملفات الطلبة موجودة في أرشيفه منذ نشأة الكلية التي تقبل طلاب الثانويات التخصصية، مثل: الهندسة، وعلوم الحياة، ويوجد صندوق شكاوى للطلاب غير أن آليات التعامل مع الشكاوى غير واضحة.
9. مكتبتا كليتي القانون والتمريض غير ملائمتين ولا تفيان بالغرض، أما مكتبة قسم الفيزياء فلا يوجد بها سعة مساحية للاطلاع على الرغم من وجود بعض الكتب والدوريات القديمة، وجميع المكتبات لا تشترك في الدوريات ولا يوجد فيها مكتبات إلكترونية أو شبكة معلومات دولية، إلى جانب عدم توفر أجهزة الأمن والسلامة.
10. قسم الفيزياء لديه نتائج الطلاب في منظومة إلكترونية تؤدي خدمات سريعة وفعالة، أما كليتا القانون والتمريض فلا يوجد فيهما خدمة شبكة المعلومات الدولية ولم ينشطا موقعيهما الإلكتروني.
11. لا توجد مخازن إلا في قسم الفيزياء بكلية العلوم.
12. لا توجد خطة للتعامل مع المخاطر، ولا توجد خطط للصيانة وإدارة الأزمات.
13. في كليتي القانون والتمريض وقسم الفيزياء لا توجد أقسام مالية لإعداد ميزانيات للمتطلبات.
14. لا توجد مكاتب للأنشطة الطلابية أو الأنشطة غير الدراسية رغم وجود تشجيع لخدمة المجتمع.

15. لا توجد فرص للبحث العلمي إلا عن طريق الإجازات العلمية.
16. لا يوجد ميثاق أخلاقي عام.
17. النقص الحاد في إجراءات الأمن والسلامة ومخارج الطوارئ في مباني الجامعة.
18. عدم إلمام بعض منتسبي الجامعة بمفهوم الجودة وضمانها أثر سلباً على تهيئة المناخ وتفعيله في العملية التعليمية.
19. عدم النظر إلى جميع أطراف العملية التعليمية في الجامعة - أعضاء هيئة تدريس، طلاب، موظفين - واعتبارهم شركاء في تطبيق وإنجاح الجودة.
20. وجد الفريق أن أعداد الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس كما يلي:-
أ. كلية التمريض: 258 طالباً وطالبة، و 29 عضو هيئة تدريس، و 21 موظفاً.
ب. كلية القانون: 2641 طالباً وطالبة، و 125 عضو هيئة تدريس منهم 25 غير قار ، و 52 موظفاً.
ج. قسم الفيزياء: 70 طالباً و 44 عضو هيئة تدريس و 7 موظفين، و 5 فنيين.

❑ أهم توصيات فريق الزيارة الاستطلاعية:-

1. اعتماد رؤية ورسالة وأهداف الجامعة وإعلانها للجميع داخل الجامعة.
2. وضع خطة إستراتيجية أو خطة تنفيذية للجامعة.
3. ضرورة وجود توصيف وظيفي يحدد ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات لمختلف الوحدات الإدارية والأكاديمية، ويصف الوظيفة بشكل واضح.

4. العمل على تجهيز أدلة الإجراءات الإدارية التي تمكن من تسهيل وتوضيح طريقة الحصول على الخدمات.
5. إشراك الأقسام العلمية والإدارات والمكاتب بالكليات في وضع تصور للميزانية السنوية للجامعة.
6. وضع خطة واضحة لأعداد الطلاب المقبولين يتناسب مع القدرة الاستيعابية للجامعة.
7. إلزام الجامعة بإدارات البرامج بتحديد نوع الامتحانات التي يتوجب على الطالب اجتيازها.
8. تفعيل الإرشاد الأكاديمي للدراسة الجامعية لمعظم الكليات من خلال توزيع الطلاب في الأقسام العلمية على مرشدين أكاديميين ورائد علمي والاهتمام بالخريجين، والتواصل مع جهات سوق العمل، وضرورة إنشاء مكتب في كل كلية لمتابعتهم.
9. وجود آلية واضحة ومعلنة للتعامل مع التظلمات والشكاوى داخل الكليات والأقسام.
10. زيادة الاهتمام بالنشاط الطلابي الثقافي والرياضي والفني... إلخ.
11. ضرورة مراعاة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج التعليمية.
12. التدقيق في مدى كفاية أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة من أجل تحقيق رسالة وأهداف الجامعة.
13. الإسراع في إنجاز طباعة الأدلة العامة والشاملة لكل من : الجامعة - أعضاء هيئة التدريس - الطلاب.
14. الإسراع في إنجاز المكتبة المركزية والمكتبة الإلكترونية في الجامعة.

15. الاهتمام بمكتبات الكليات والأقسام من خلال تحديث وتطوير المراجع وربطها بالشبكة الدولية للمعلومات، والاشتراك في الدوريات والمجلات العلمية، وتكليف ذوي الاختصاص بإدارتها.
16. الاهتمام بموقع الجامعة الإلكتروني ومدته بجميع البيانات والمعلومات عن (الكليات - الأقسام - إدارات الجامعة) لنشرها على موقع الجامعة.
17. توفير الأعداد الكافية من أجهزة الحاسوب في مختلف برامج ومرافق الجامعة.
18. يجب أن تكون في الجامعة شبكة للمعلومات الإلكترونية ونظام للتوثيق وحفظ البيانات في الأقسام والكليات والجامعة، والاشتراك في المواقع العلمية لمواكبة الجديد في البحوث والعلوم لما له من أهمية كبيرة في البحث العلمي كتغذية راجعة من الدوريات والبحوث الجديدة.
19. توفير العدد الكافي من مخازن مجهزة تلبي احتياجات ومتطلبات البرامج التي تقدمها الجامعة.
20. العمل على وضع خطة لإدارة المخاطر واعتمادها من جهات الاختصاص، إضافة إلى الخطط اللازمة لصيانة وتطوير مرافق الجامعة بما يتوافق وخطتها.
21. أن يكون هناك موقف للسيارات يتكون من عدة طوابق، حتى يتسع للعدد الهائل من السيارات التي تعيق السير والحركة والوصول إلى أماكن العمل والمحاضرات والمعامل.
22. وضع الخطط اللازمة لتوفير مباني خاصة بالأنشطة اللاتدرسية والخدمات المساندة.

23. نشر ثقافة الجودة للقيادات الجامعية الإدارية والأكاديمية لإقناعهم بأهمية تحسين الأداء.
24. تفعيل مكاتب الجودة على مستوى الجامعة والكليات والأقسام من خلال تكثيف التوعية والتدريب لضمان الجودة وثقافتها.
25. تقديم الدعم اللازم لمكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء على مستوى الجامعة والكليات والأقسام الجامعية وإلزامها بالقيام بالتقييم الذاتي بشكل مستمر.
26. إيجاد تواصل على مستوى الجودة بين مكتب الجودة وتقييم الأداء في الجامعة والكليات والأقسام؛ كي يساهم في التجويد المستمر، ووضع الخطط للتقييم وإعداد الدراسات الذاتية والتدقيق الداخلي.
27. وضع آليات للتقييم والإسراع بالدراسات الذاتية بالكليات وأقسام الجامعة.
28. إيجاد برامج لتحفيز ومكافأة الأقسام والكليات المتميزة في تطبيق الجودة.
29. إنشاء وحدة تتولى وضع خطة للبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة.
30. العمل على تأسيس ميثاق أخلاقي عام وموائق أخلاقية أخرى تحدد الأطر الأخلاقية للبرامج التعليمية لمختلف التخصصات بالجامعة.
31. الاهتمام بأمن وسلامة الجامعة.
32. الاهتمام بالنواحي الصحية والسلامة العامة بتوفير مستلزمات الإسعافات الأولية .
33. الاهتمام بحقوق أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والموظفين كالتأمين الصحي وغير ذلك.
34. توظيف اتفاقيات التعاون الدولي لخدمة الجامعة، والاستفادة منها لرفع الكفاية والاهتمام بالتأهيل والتدريب.

تقرير التقييم المؤسسي لجامعة المرقب

العنوان: الخمس

تاريخ الزيارة الاستطلاعية : 23 – 27 / 06 /
2013

أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

ت	الاسم	الصفة
1	د. حسين سالم مرجين	مدير الفريق
2	د. محمد محمد الشاءر	رئيس الفريق
3	د. الكيلاني عمر المهدي	عضواً
4	د. إدريس مفتاح أحمد	عضواً

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

5	د. جمال على خليل	عضواً
6	د. الهادي حسن أوشارب	عضواً
7	أ. مصطفى سليمان الحاج.	عضواً
8	أ. عادل سليم فطيس	عضواً
9	أ. علاء الدين عامر العجيمي	منسقاً إدارياً.

معلومات عامة

اسم الجامعة : المرقب

العنوان الإلكتروني :

قرار إنشاء الجامعة : (304) لسنة 1985م، قرار (46) مكرر لسنة 1986م،

لتعديل التسمية ، قرار (77) لسنة 2001م، لتعديل التسمية إلى المرقب.

اسم رئيس الجامعة : د . الطيب عبدالسلام البكوش

الدرجة العلمية : أستاذ

التخصص :

الصفة : قار

عدد الكليات : (17 كلية)

عدد البرامج العلمية:الجامعية(106برامج)

العليا (05 برامج)

عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: (1237)

عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين: (127)

عدد الموظفين بالجامعة(:1542)
عدد الطلاب في العام الدراسي 2012-2013م (31.995)

ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية لجامعة المرقب :

المحور الأول : الرؤية والرسالة والأهداف والخطة الإستراتيجية:-

توجد رؤية ورسالة وأهداف معلنة ومعتمدة باللغتين العربية والإنجليزية، في حين تفتقد الجامعة إلى وجود خطة إستراتيجية، ولكن يوجد تقرير عن التخطيط الإستراتيجي.

المحور الثاني : التنظيم الإداري:-

لا يوجد هيكل تنظيمي معتمد، وتنتظر الجامعة من وزارة التعليم العالي إصدار هيكل تنظيمي عام. لكن يوجد ملاك وظيفي لسنة 2007م. وآخر لسنة 2010م، غير معتمد. ولا تمتلك الجامعة معايير واضحة وشفافة لاختيار الموظفين.

المحور الثالث: مكتب ضمان الجودة:-

مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعة لم يتم بتنفيذ دراسة ذاتية أو تدقيق داخلي.

المحور الرابع : البرنامج التعليمي:-

لا توجد لائحة داخلية للدراسة الجامعية والدراسات العليا. ولا توجد معايير أكاديمية معتمدة لكل برنامج في الجامعة، حيث لا تُلزم الجامعة إدارات البرامج بتطبيق لائحة الدراسات العليا العامة.

❑ المحور الخامس : أعضاء هيئة التدريس:-

لا يوجد دليل لأعضاء هيئة التدريس، ولا تمتلك الجامعة خطة واضحة تبين احتياجاتها، لكنها تعتمد على إعلانات توضح احتياجاتها الفعلية دون معايير واضحة وشفافة، ولدى الجامعة مكتب لحفظ الملفات الشخصية لكل أعضاء هيئة التدريس الوطنيين والمغتربين محفوظة بشكل عشوائي ومعرضة للتلف، وبالاطلاع عشوائياً على بعض الملفات الخاصة بالمغتربين وجد أنها لا تحتوي على المؤهلات العلمية، وإن وجدت فإنها غير معتمدة وغير معادلة من مركز ضمان الجودة.

❑ المحور السادس : شؤون الطلاب:-

لا يوجد لدى الجامعة منظومة للتسجيل أو الدراسة أو الامتحانات، وتمنح الإفادات وكشف الدرجات بشكل يدوي، ولا تعتمد الجامعة نظاماً للإرشاد الأكاديمي، كما لا يوجد لديهم لائحة داخلية للدراسة والامتحانات بل يتم الاعتماد على اللائحة (501)، ولا يوجد دليل إرشادي للطلاب ولا توجد آليات للتواصل مع الطلاب.

❑ المحور السابع : خدمات الدعم التعليمية:-

تم زيارة المكتبة المركزية وأفاد مسؤول المكتبة أن عدد العناوين 7517 عنواناً، وعدد الكتب 26.529 كتاباً، ولوحظ الآتي:-

- 1- المبنى متهاك وموجود في بيئة محيطة غير صالحة، كالمكتبة.
 - 2- لا يوجد تصنيف للكتب أو الدوريات .
 - 3- لا توجد أرفف كافية للكتب.
 - 4- سوء التخزين حيث كميات كبيرة من الكتب داخل صناديق ملقاة على الأرض.
 - 5- انعدام وسائل التهوية والتكييف للعاملين و المستفيدين.
 - 6- عدم وجود أنظمة للحماية والسلامة من المخاطر .
 - 7- بُعد موقع المكتبة عن كليات الجامعة مما يجعل التردد عليها صعباً .
 - 8- المكتبة غير مربوطة بالشبكة الدولية ولا تستخدم أنظمة حديثة للإعارة.
 - 9- نقص كبير في بعض المصادر والمراجع رغم وجود كم هائل من الكتب بمخزن المكتبة.
 - 10- لا يتم خدمة البحث العلمي والمناهج الدراسية في الجامعة بشكل فعال.
- قام الفريق بزيارة المخازن العامة للجامعة ولاحظ الآتي:-
- 1- التخزين يتم بطريقة يدوية غير حديثة.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

2- لا توجد مخازن أو أجهزة أو معدات علمية وكيمائيات ومستلزمات لتدريس المقررات التقنية والهندسية والطبية والعلوم الأساسية .

3- لا يوجد بيانات إرشادية للمواد المخزنة ، كما لا يوجد أرشف لوضع المحتويات .

المحور الثامن : المرافق :-

لا تتوفر في الجامعة المباني الكافية ولا تتوفر الساحات والصالات لممارسة الأنشطة اللاتدرسية. كما تفتقر المباني الحالية إلى الصيانة والنظافة ، وإلى مرافق الصحة العامة .

المحور التاسع : الشؤون المالية :-

1- تلتزم الجامعة بإعداد موازنات سنوية، ولا تهتم الجامعة بالصرف على الوسائل التعليمية والبحوث والمعامل وأعمال الصيانة والخدمات.

المحور العاشر : البحث العلمي :-

1- عدم اهتمام الجامعة بالبحث العلمي بشكل فعال مما لا يسهم في تطوير المناهج الدراسية الجامعية والعليا وخدمة المجتمع، ويوجد مركز للبحوث والاستشارات الفنية بالجامعة.

✦ المحور الحادي عشر: الشفافية والنزاهة:-

لا يوجد ميثاق أخلاقي عام للجامعة.

✦ أهم التوصيات

✦ الرؤية والرسالة والأهداف:-

1. أن تكون رؤية ورسالة وأهداف الجامعة معتمدة من قبل مجلس الجامعة.
2. وضع خطة إستراتيجية للجامعة معلنة ومعتمدة وواضحة المعالم.
3. أن يتم إشراك الخبراء والمستشارين في إعداد الخطة الإستراتيجية.
4. أن يتم إعداد دليل إرشادي للجامعة.

✦ التنظيم الإداري

1. أن يكون للجامعة هيكل تنظيمي معتمد من جهات الاختصاص.
2. تحديث الملاك الوظيفي واعتماده وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات.
3. أن تكون السياسات واللوائح التنظيمية واضحة وتراعي الاستقلالية.
4. تشجيع العمل الجماعي والالتزام بالشفافية والنزاهة.

✦ مكتب ضمان الجودة

1. دعم مكتب ضمان الجودة مالياً وإدارياً وتذليل الصعاب في سبيل أداء عمله بكفاءة وفاعلية.
2. أن تكون للجامعة خطط وآليات واضحة لإجراء برامج التدقيق الداخلي وتحسين الجودة
3. الاهتمام بمكاتب ضمان الجودة بالبرامج والكليات لأداء عملها.

✦ البرنامج التعليمي

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

1. أن يتوفر لدى الجامعة توصيف واضح ومحدد لمقررات البرامج التعليمية.
2. أن تتبنى الجامعة معايير أكاديمية معتمدة ومعلنة لكل برنامج علمي.
3. أن تعد الجامعة لائحة خاصة بها للدراسات الجامعية والعليا معلنة ومعتمدة.

❖ أعضاء هيئة التدريس

1. أن يتم إعداد واعتماد دليل واضح ومعلن ومعتمد لأعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية المساعدة .
2. أن يتوفر بالجامعة نظام تقييم كفاية هيئة التدريس والكوادر من أجل تحقيق رسالة وأهداف الجامعة والكوادر الفنية.
3. أن تعد الجامعة خطة واضحة شفافة لاحتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية.
4. أن تولي الجامعة اهتماماً خاصاً بمسوغات أعضاء هيئة التدريس وحفظها بأساليب علمية حديثة وأن تتم معادلتها من المركز الوطني لضمان الجودة.

❖ شؤون الطلاب

- 1- أن تعد الجامعة سياسة واضحة ومعلنة للقبول والتسجيل وانتقال الطلاب معتمدة ومعلنة.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

- 2- أن يتم ميكنة نظم التسجيل والقبول والانتقال وتوفير العناصر البشرية المؤهلة لمساعدة الطلبة في إتمام اجراءاتهم.
- 3- أن تتوفر القدرة الاستيعابية للجامعة لتتلاءم وأعداد الطلاب المقبولين.
- 4- أن تعد الجامعة لائحة داخلية خاصة بها تنظم الدراسة والامتحانات.
- 5- يجب على الجامعة أن تولي اهتماماً بالتطوير العلمي و الفكري والأخلاقي والثقافي والاجتماعي والرياضي للطلاب بتوفير الساحات والملاعب الخاصة بذلك وتعزيز قدراتهم لانخراطهم في سوق العمل.
- 6- أن يتوفر دليل إرشادي واضح للطلاب وإيجاد آليات للتواصل معهم.

❖ خدمات الدعم التعليمية

- 1- نقل المكتبة من المبنى الحالي لعدم صلاحيته بكل المعايير الصحية والبيئية وقدرته الاستيعابية.
- 2- ربط المكتبة بالشبكة الدولية، استحداث مكتبة إلكترونية، وتوفير المراجع والمصادر لمختلف البرامج بالجامعة الاشتراك في الدوريات العلمية المتنوعة.
- 3- توفير أجهزة حاسوب لجميع البرامج التعليمية وإدارات ومكاتب الجامعة.
- 4- توفير المعامل والمختبرات والورش لاستيعاب أعداد الطلاب بالبرامج المختلفة.
- 5- توفير المخازن المناسبة لتخصصات وبرامج الجامعة حيث لا يوجد مخازن لمواد البرامج الطبية والعلمية والتقنية.

❖ المرافق

- 1- أن توفر الجامعة المباني الكافية لتحقيق أهداف برامجها العلمية والأنشطة اللاتدرسية.
- 2- أن توفر وبإلحاح برامج لإدارة المخاطر وإجراءات الأمان والسلامة والأدلة الإرشادية بالمعامل والورش والمباني العامة.

❖ الشؤون المالية

إعداد خطة لتنمية الموارد المالية الذاتية.

❖ البحث العلمي

أن تعد الجامعة خطة واضحة المعالم للبحث العلمي بما يخدم المجتمع والبيئة المحيطة.

❖ الشفافية والنزاهة

أن تعد وتعتمد الجامعة ميثاقاً أخلاقياً عاماً، وأن تتمتع بالشفافية والنزاهة بنشر المعلومات الصحيحة المرتبطة برؤيتها ورسالتها وأهدافها.

تقرير التقييم المؤسسي للجامعة المفتوحة

العنوان: طرابلس

تاريخ الزيارة الاستطلاعية : 23 - 27 / 06 /

2013

أعضاء فريق الزيارة الاستطلاعية:

الصفة	الاسم	ن
مدير الفريق	د. حسين سالم مرجين	1
رئيس الفريق	د. سالمة عبد الكريم أبو خطوة	2
عضواً	د. عطية المبروك العتيري	3
عضواً	د. عبد المنصف المنصوري	4
عضواً	د. عادل ناجي الفقهي	5
عضواً	د. نور الدين الطاهر عبد السلام	6

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

منسقاً إدارياً.	أ. راوية يوسف حمزة	7
-----------------	--------------------	---

معلومات عامة

اسم الجامعة : المفتوحة

العنوان الإلكتروني : www.azu.edu.ly

قرار إنشاء الجامعة : 670 لسنة 1987م

اسم رئيس الجامعة : أ.د. بلقاسم شلوف

الدرجة العلمية : أستاذ

التخصص : هندسة

الصفة : ندب

عدد الأقسام: (12قسماً)

عدد البرامج العلمية:الجامعية(12 برنامجاً)

العليا (غير موجود)

عدد أعضاء هيئة التدريس القارين: (21)

عدد أعضاء هيئة التدريس غير القارين: (25)

عدد الموظفين بالجامعة(:غير متوفر)

عدد الطلاب في العام الدراسي 2012-2013م (لا يمكن تحديده)

إحصائية لعدد الطلاب في الفترة ما بين 1990 إلى 2013 (70526)

تعريف بالجامعة المفتوحة

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

- ❖ أنشئت الجامعة المفتوحة بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (670) لسنة 1987م، و تطبق نظاماً تعليمياً فلسفته انتقال الجامعة إلى الطالب بدلاً من انتقال الطالب إلى الجامعة.
- ❖ الجامعة المفتوحة هي جامعة مستقلة، نوعية التعليم بها مفتوح أي إن الطالب يحق له تنزيل أي عدد من المواد، كما يمكنه إعادة أي مادة عدة مرات.
- ❖ تعتمد الجامعة في عملها على عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس غير القارين.
- ❖ تقوم الجامعة بطباعة و نشر العشرات من الكتب المنهجية و المرجعية.
- ❖ يبلغ عدد الأقسام بالجامعة 12 قسمًا.
- ❖ تشرف الجامعة على برنامج للتعليم المستمر و الذي لا يمنح الطالب شهادة بل إفادة بما أتم الطالب دراسته من خلال البرنامج.
- ❖ تشرف الجامعة على برنامج للتأهيل التربوي و الذي لا يمنح الطالب شهادة بل إفادة بما أتم الطالب دراسته من خلال البرنامج.
- ❖ هناك محاولات للجامعة لوضع لائحة للدراسات العليا الأمر الذي قد يساعد على استحداث برنامج للدراسات العليا بالجامعة.
- ❖ اللقاءات العلمية (بعضها في شكل محاضرات) تتم في إطار بعض التخصصات فقط و في غالبها اختيارية.
- ❖ المذكرات العلمية يتم توفيرها للطالب أحياناً كأداة تكميلية للكتاب.
- ❖ تمتلك الجامعة شروطاً واضحة تتبع لوضع أسئلة الامتحانات.
- ❖ توقيتات الامتحانات لكل فصل هي توقيتات ثابتة في كل عام.
- ❖ يتم تصحيح جميع الامتحانات (بما في ذلك امتحانات الفروع) بالمركز الرئيسي بطرابلس.
- ❖ يتم ترشيح أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعة المفتوحة لحضور الندوات و المؤتمرات و ورش العمل، مثل: (ورشة العمل المقامة مؤخراً في الأردن، و كذلك زيارة الجامعة المفتوحة بلندن).
- ❖ فهرسة الكتب في المكتبة بنظام (CDS/ISIS).
- ❖ تمتلك الجامعة موقعاً إلكترونياً يمكن للطالب أن يتحصل على بعض المقررات منه.

❑ ملخص نتائج عملية الزيارة الاستطلاعية للجامعة:

❑ المحور الأول: الأنظمة واللوائح :-

تتوفر في الجامعة الرؤية و الرسالة، و لكنها غير معلنة بصورة واضحة ومناسبة مع وجود أهداف قابلة للقياس مشتقة من الرؤية والرسالة إلا أنها غير معلنة، و لا يوجد خطة سنوية شاملة للجامعة، و لا توجد تقارير أداء دورية، في حين تتوفر اللوائح لكنها تحتاج إلى تحسين وتطوير بما يتناسب مع نظام الدراسة و الامتحانات بالجامعة.

❑ المحور الثاني: المحور الأكاديمي:-

الجامعة المفتوحة تعتمد نظام الأقسام وليس الكليات، حيث إن رئيس القسم يساوي عميد الكلية، والأقسام لا يوجد بها إشراف أكاديمي، إلا إنها بحاجة إلى اعتماد نظام الإشراف الأكاديمي ضمن لوائحها و ذلك نظراً للحاجة إليه خاصة مع طبيعة نظام الدراسة في الجامعة، أيضاً تتوفر خطة تدريب في مجال التعليم عن بُعد للمشرفين الأكاديميين لكنها غير مفعلة، و لا يوجد توصيف البرنامج **bsd** لكل تخصص منفصل عن الانتظام، أو لأي من برامج الجامعة، فهي تقتصر على وجود الوصف فقط و بالنسبة للكتب المؤلفة بطريقة التعليم عن بُعد فهي محدودة العناوين و تقتصر على قسم الإعلام وبعض المقررات و غير متوفرة للطالب إلكترونياً، وفيما يتعلق بتوفر 30% من المحاضرات لكل مقرر فإن الجامعة تعتمد نظاماً يُطلق عليه اسم اللقاءات العلمية وهي محددة لبعض المقررات ويكون ذلك برغبة الطالب في حضوره من عدمه وهي لقاءات محدودة تنظمها الجامعة، وهذه اللقاءات العلمية تتوفر في المركز الرئيسي فقط، و توفر الجامعة للعاملين في التعليم عن بُعد الفرصة في المشاركة بمؤتمرات وندوات علمية محلية ودولية. و يتوفر بالجامعة مجلس علمي وليس أكاديمياً، وحيث إن الجامعة تعتمد نظام الأقسام فهي تحتاج إلى إنشاء مجالس أقسام، كما أن الجامعة تقتصر في توفير الكتب للطالب عن طريق المكتبة الموجودة بالجامعة فقط فهي لا تتوفر لديها محاضرات حية و غير حية تبث عبر **IMS**، أيضاً لا توجد محاضرات على **Cd** ولا توجد مكتبة إلكترونية أو اشتراكات في مكتبات إلكترونية، وليس لدى الجامعة مسؤول عن التعلم عن بُعد يعتمد جميع الوثائق بل يقتصر الأمر على بعض منها، وتطبق الجامعة لائحة لكنها تحتاج إلى تحديث يتلاءم مع طبيعة النظام في الجامعة.

❑ المحور الثالث: استخدام التقنية في التعليم عن بُعد:-

يتوفر لدى الجامعة موقع إلكتروني إلا أنه محدود المهام حيث لا تتوفر فيه خدمة إضافة وتفعيل الطلاب على النظام، أو خدمة تفاعل المدرسين مع الطلاب، أو المحاضرات المكتوبة لكل مقرر إلا جزئياً، أي لبعض المقررات وهي عبارة عن مذكرات محدودة العدد، ولا تتوفر فيه خدمة تحديد المشرفين لكل مقرر، أو خدمة أرشيف الأسئلة، و تقوم الجامعة بتوفير خدمة عرض نتائج الطلاب وبعض المقررات الدراسية على الموقع، كما لا يتوفر شبكة تربط بين المركز الرئيسي والفروع، إلا أنها توفر للموقع الإلكتروني سيرفر احتياطي **backub**، وكذلك توفر الجامعة للطلاب بعضاً من خدمات وسائل الاتصال تسهل التفاعل بين الطلبة والمدرسين متمثلة في البريد الإلكتروني للأستاذ وأرقام الهواتف.

❖ المحور الرابع: تسجيل الطلبة:-

توجد لدى الجامعة وحدة للتسجيل تختص بتسجيل الطلبة و إصدار بطاقات التعريف وتشرف على جميع الإجراءات المتعلقة بالتسجيل من توفير خدمة استعلام الطلبة عن وضعهم الحالي وكيفية استكمال نواقص التسجيل، حيث إن الجامعة توفر شروطاً واضحة للتسجيل، كما أن الجامعة تتيح للطلاب التسجيل في أي وقت من السنة، و تفنقر الجامعة إلى توفير خدمة التسجيل عبر شبكة الاتصالات الدولية، و يوجد لدى الجامعة أرشيف يوجد به عدد من ملفات الطلبة به ملف لكل طالب بشكل منظم، كما تعمل الجامعة إلى استحداث نظام الأرشفة الإلكترونية. و للجامعة نظام مركزي في عملية التسجيل ، فالفروع تقتصر مهمتها على جمع الملفات من الطلبة الراغبين في الدراسة وإحالتهم إلى مقر الجامعة الرئيسي لاستكمال إجراءات التسجيل .

❖ المحور الخامس: إدارة التعليم عن بُعد :-

يوجد لدى الجامعة هيكل تنظيمي معتمد لا يوجد به وصف وظيفي لجميع الوظائف الواردة في الهيكل، و يوجد بها رئيس لنظام التعلم عن بُعد متمثلاً في وحدة شؤون العاملين، و يوجد في الجامعة إدارة للقبول والتسجيل و إدارة الشؤون المالية ووحدة لضمان الجودة، ووحدة تصميم وإنتاج غير أنها تُعرف بوحدة الشؤون الفنية ، كما يوجد بالجامعة وحدة الحاسب الآلي ووحدة الأرشيف إلا أنها لا توجد بها وحدة التصميم والطباعة وتعمل الجامعة على توفيرها ، كما توجد في الجامعة وحدة الاختبارات والتقويم تحت مُسمى الدراسة والامتحانات، ولا توجد في الجامعة وحدة تأليف وتطوير المواد التعليمية، كما لا توجد لجان تعمل على تطوير المناهج، و بالتالي يفترض تكوين لجان متخصصة لتطوير المناهج كل حسب تخصصه، يتم حسب الإمكانيات و بترشيح من رؤساء

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

الأقسام، ولا توجد بالجامعة وحدة للإشراف الأكاديمي، وتوفر الجامعة تدريباً لبعض العاملين، والجدير بالذكر أن الجامعة تقدم مقترحاً لهيكل تنظيمي جديد يعرض فيه نظام الكليات بدلاً من الأقسام مستحدثاً فيه بعض الأقسام والوحدات لم يُعتمد بعد .

المحور السادس: المركز المالي :-

الجامعة المفتوحة إحدى الجامعات الحكومية تتبع وزارة التعليم العالي تُخصص لها ميزانية سنوية، و لدى الجامعة خطة تكلفة تشغيلية، وخطة تكلفة رأسمالية للعام السابق، وتتوفر فيها موازنة مالية إلا أنها لا توفر أي تقارير مالية سنوية .

المحور السابع: الاختبارات:-

يتم إعداد الاختبارات في المركز الرئيسي للجامعة كما لدى الجامعة نظام خاص في إعداد الاختبارات، يقوم فيه أعضاء هيئة تدريس غير القارين بإعداد الأسئلة حيث تُسلم لهم كتب المقررات الدراسية لوضع ثلاث نسخ من الأسئلة تُسلم إلى الأقسام لاحقاً، ويوجد بالجامعة قاعة تتوفر فيها الشروط الآمنة لإجراء الاختبارات، ولا توفر الجامعة قاعات مجهزة بحواسيب متصلة بشبكة الاتصالات الدولية لإجراء الاختبارات، وتوفر الجامعة الوسائل الآمنة لإرسال الامتحانات إلى الفروع وإحالة كراسات الإجابة إلى المركز الرئيسي ، و كذلك توجد تعليمات واضحة ومعلنة عن الاختبارات.

المحور الثامن: ضمان الجودة:-

يوجد لدى الجامعة مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء إلا أنه محدود المهام، يحتاج إلى تفعيل دوره الحقيقي في تقييم أداء الجامعة، وبالتالي تفعيل دوره في جميع الأقسام والوحدات بالجامعة، و يوجد في المكتب بعض من النماذج للأعمال الإدارية والمالية، و يقوم المكتب على التصديق على شهادات الخريجين من الجامعة، و يتوفر بالمكتب بعض من أدوات تشخيصية للنظام التعليمي متمثلة في استبانات يقوم بها المكتب من وقتٍ إلى آخر وما يتوفر منها لا يستخدم بصفة منتظمة في عملية التقييم، ولا يقوم المكتب بإعداد دراسات ذاتية لتقييم الأداء بالجامعة.

أهم الممارسات الجيدة :-

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

- 1) المشاريع التي تنوى الجامعة القيام بها في مجال الاتصالات و تقنية المعلومات.
- 2) وجود هيكل تنظيمي معتمد إضافة إلى مقترح الهيكل التنظيمي الجديد.
- 3) وجود سجلات متكاملة خاصة بالأمر المالية .
- 4) مرافق الجامعة بصفة عامة. (المكتبة ، المخزن ، المستوصف)
- 5) وجود نظام الأرشفة في الجامعة.
- 6) رغبة واضحة واهتمام القيادة الجامعية بالمؤسسة لعملية التطوير.
- 7) وجود مجلس علمي بالجامعة .
- 8) توفير بعض المذكرات للطلاب بالجامعة .
- 9) وجود بعض الكتب المؤلفة بطريقة التعلم عن بُعد.
- 10) وجود برنامج تدريبي للعاملين بالجامعة.

أهم التوصيات:-

- 1) الإسراع في تنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لأن ذلك سيسهم في تفعيل دور الفروع.
- 2) تفعيل الدور الحقيقي لمكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمنحه دوراً أكبر في الجامعة، وتفعيل نشاطات المكتب وفق خطة واضحة ووضع آلية لتنفيذ خطة المكتب .
- 3) الإعلان عن الرؤية والرسالة بصورة واضحة و جيدة داخل المؤسسة.
- 4) البدء بتطبيق الهيكل التنظيمي الجديد بعد اعتماده وليس قبل كما هو الحال في بعض إدارات الجامعة الحالية.
- 5) إعداد التقارير المالية السنوية .
- 6) وضع لوحات إرشادية للمباني المختلفة بالجامعة.

المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

- 7) ضرورة الاهتمام في تصميم المباني بذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة و أنهم يمثلون شريحة مستهدفة من التعليم المفتوح.
- 8) ضرورة الاهتمام بالصيانة الدورية للمرافق الصحية .
- 9) تجديد النماذج بما يتوافق مع نظام الدولة الجديد (الأوراق لغرض المراسلات الرسمية) المستخدمة حيث إن بعضها لم يتم تجديده حتى الآن.
- 10) استكمال النواقص في بعض ملفات أعضاء هيئة التدريس ، إضافة إلى ضرورة اعتماد الشهادات المتحصل عليها أعضاء هيئة التدريس و أن يكون ذلك الاعتماد من المركز الوطني لضمان الجودة.
- 11) أن تتم عملية تطوير الجامعة وفقاً لخطة (سنوية على الأقل) واضحة على أن توثق التقارير الدورية التي تهتم باتباع خطوات تنفيذ الخطة.
- 12) التثبيت من دقة الإحصاءات والبيانات وذلك نظراً لوجود اختلاف بين ما تم تقديمه للمركز الوطني من أرقام خاصة بأعداد الطلاب و بين ما تم تقديمه لفريق الزيارة مع تفهمنا الكامل للأسباب التي تجعل من الصعب على الجامعة حصر أعداد طلابها.
- 13) تبني توصيات المجلس العلمي وتفعيلها من قبل مجلس الجامعة من أجل تطوير الأداء الأكاديمي.
- 14) توفير المادة العلمية بصورة إلكترونية بدلاً من الورقية نظراً للطبيعة الخاصة للدراسة بالجامعة.
- 15) تفعيل الموقع الإلكتروني للجامعة لتتم عملية التسجيل عن طريق شبكة الاتصالات الدولية مما يسهل الأمر على الجامعة والطالب، و ربط الطالب بالأستاذ عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، و بث المحاضرات العلمية على الموقع ونشر الكتب المتوفرة للجامعة .
- 16) زيادة العناوين الخاصة بالتعليم عن بُعد لأن العناوين الحالية محدودة العدد وتقتصر على قسم الإعلام فقط.

- (17) اللجوء إلى الإعلام للتعريف بالجامعة المفتوحة و دورها لأن ذلك سيسهم ليس فقط للتعريف بالجامعة و إنما سيفتح الأبواب أمام مشاركة الجامعة في الأنشطة المجتمعية.
- (18) ضرورة عقد مؤتمر أو يوم علمي سنوي للجامعة لأن ذلك سيساعد على تبادل الآراء و النقاش مع الخبراء المختصين في التعليم المفتوح.
- (19) ضرورة اعتماد معايير أكاديمية محددة (معروفة و معتمدة) للتعليم المفتوح.
- (20) ضرورة إنشاء مجالس للأقسام حيث إنه لا يوجد حالياً أي اجتماعات لأي قسم.
- (21) تكوين لجان متخصصة لتطوير المناهج، كل حسب تخصصه.
- (22) توفر أنظمة تشخيصية للطالب، الأستاذ وغيره، لأن ما هو متوفر حالياً لا يفي بالغرض.
- (23) اعتماد نظام الإشراف الأكاديمي الأمر الذي سيساعد على حل الكثير من المشاكل الحالية.
- (24) حث الأقسام على اعتماد رؤية و رسالة واضحة و معلنه.
- (25) حث الأقسام (الكليات) على وضع توصيف لبرامجها.
- (26) حث الأقسام العلمية على وضع توصيف لجميع مقرراتها الدراسية.
- (27) توفير الكتب المؤلفة بطريقة التعلم عن بعد لكل الأقسام و عدم اقتصارها على قسم الإعلام .
- (28) الشروع في عمل الدراسة الذاتية.